العدد السنوي الخاص

أمراض جديدة في المنطقة العربية ■ جوائز لـ 68 مدرسة ■ احموا أولادكم من الشمس

البيئة والتنمية

AL-BIA WAL-TANMIA ENVIRONMENT & DEVELOPMENT, VOLUME 9, NUMBER 76-77, JULY-AUGUST 2004 www.mectat.com.lb

البيئة والتنمية العدد السنوي، تموز- آب (يوليو- أغسطس) 2004
تموز- آب / يوليو- أغسطس 2004
لبنان 5000 ل.ل. سورية 75 ل.س. الأردن 1.5 دينار. العراق 1.5 دينار أردني. السعودية 15 ريال. الامارات 15 درهما. الكويت 1.5 دينار. قطر 15 ريال. البحرين 1.5 دينار
عمان 1.5 ريال. اليمن 400 ريال. مصر 10 جنيهات. السودان 500 دينار. ليبيا 5 دنانير. الجزائر 250 ديناراً. تونس 3 دنانير. المغرب 20 درهما. أوروبا 5 يورو
Al-Bia Wal-Tanmia *Environment & Development*, Annual Issue, July-August 2004

مهدد بالانقراض

التجارة الممنوعة بالكائنات المهددة

مطاردة المهرّبين في الامارات

ملف خاص

القوانين البيئية في العالم العربي

من يطبقها ومن يخالفها؟

تقارير من الكويت والأردن ومصر وسورية ولبنان

لبنان

تـوازن الرعـب البيئـي باسـم حقـوق الطوائـف

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة

البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. انها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، أكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيقة.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

اذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان البيئة والتنمية هي مجلة لك أنت.

البيئة والتنمية
تموز- آب/ يوليو - أغسطس 2004، المجلد 9، العدد 76-77

7 **الحرية والمشاركة وحق الاطلاع**
نجيب صعب

18 **حيوانات ونباتات مهددة بالانقراض**
تطبيق اتفاقية "السايتس" في الامارات

28 **خيارات بيئية للبنان** نجيب صعب
كيف يخرج لبنان من توازن الرعب البيئي

32 **تقارير الطلاب في كتاب الى البلديات**
توزيع جوائز مسابقة "وضع البيئة 2004"

36 **أمراض جديدة في المنطقة العربية** زهير حلاّج
الأمراض المعدية ما زالت القاتل الأول

40 **مياه البحر الأحمر**
هل تحيي البحر الميت؟ بوغوص غوكاسيان
مؤتمر البحر الميت لادارة الطلب على المياه

42 **الارادة السياسية شرط**
للادارة البيئية السليمة
محمود عبدالرحيم في حوار وداعي

44 **احموا أطفالكم من الأشعة فوق البنفسجية**
حروق وأمراض واصابات متزايدة بسرطان الجلد

56 **السلاحف تعود الى بحر لبنان** محمد السارجي
تفقيس على الشواطئ بعد غياب 20 سنة

60 **مهرجان السفن الخشبية** كريستو بارس
تراث بحري عريق في جزيرة تسمانيا

64 **ملف خاص: القانون البيئي العربي**
بين النظرية والتطبيق: بدرية العوضي
مصر: محمد الجندي، **لبنان:** عبدالله زخيا
سورية: جورج عساف، **الاردن:** باتر وردم

94 **سياحة بيئية في سيناء** اورسولا ليندسي
منتجع "بساطة" حلم مهندس لاذ بالصحراء

الأبواب

رسائل 8، البيئة في شهر 12، سوق البيئة 88
المكتبة الخضراء 90، المفكرة البيئية 92
منشورات البيئة والتنمية 11، قسيمة الاشتراك 97

موضوع الغلاف

هـذا الشهـر

كنا نخطط أن يكون عنوان ملف العدد السنوي من "البيئة والتنمية" هذه السنة "البيئة 2005"، لعرض توقعات مستقبل البيئة عندنا وفي العالم. الدكتور عصام الحناوي، الذي كان يدير هذا الملف، اقترح تأجيله حتى نهاية السنة، لاستبداله بموضوع شديد الالحاح لم تتم معالجته بتوسّع حتى الآن، هو القانون البيئي. وهكذا، عملنا خلال الشهور الماضية على اعداد ملف هذا العدد ليعطي صورة واضحة عن وضع القوانين البيئية في العالم العربي، بالتعاون مع نخبة من الحقوقيين والعاملين في هذا الشأن. الدكتورة بدرية العوضي، مديرة المركز العربي الاقليمي للقانون البيئي، كتبت من الكويت المقال الرئيسي الذي تحلل فيه مكامن القوة والضعف في القوانين البيئية العربية، وتقارن مضامينها في بلدان مختلفة. المستشار محمد الجندي كتب تحليلاً عن القانون المصري، واقترح تعديلات واضافات. المحامي عبدالله زخيا كشف عورات القانون اللبناني على أرض الواقع. باتر وردم عرض للوضع الأردني. جورج عساف حلل مضامين القانون البيئي السوري. وللملف تتمة في أعداد لاحقة نغطي فيها بالتفصيل بلداناً أخرى من الخليج والمغرب.

الحاجة الى قوانين تحمي البيئة والموارد ضرورية. لكن العبرة في التطبيق.

البيئـة والتنميـة

ENVIRONMENT, FREEDOM AND THE RIGHT TO KNOW EDITORIAL BY NAJIB SAAB 7 • ENDANGERED SPECIES: IMPLEMENTING CITES IN UAE COVER STORY 18 • ENVIRONMENTAL OPTIONS FOR LEBANON 28 • WINNERS IN THE STATE OF THE ENVIRONMENT 2004 CONTEST: STUDENT REPORTS WILL BE PUBLISHED IN A BOOK 32 • EMERGING INFECTIOUS DISEASES IN THE ARAB REGION 36 • WILL THE RED SEA REVIVE THE DEAD SEA? INTERNATIONAL WATER DEMAND MANAGEMENT CONFERENCE IN JORDAN 40 • ENVIRONMENTAL MANAGEMENT REQUIRES POLITICAL WILL INTERVIEW WITH UNEP REGIONAL DIRECTOR MAHMOOD ABDULRAHEEM 42 • PROTECTING CHILDREN FROM UV RADIATION 44 • SEA TURTLES MAKE A COMEBACK TO LEBANESE COAST 56 • AUSTRALIAN WOODEN BOAT FESTIVAL 60 • ARAB ENVIRONMENTAL LAWS SPECIAL PROFILE: BETWEEN THEORY AND PRACTICE 64 • EGYPT: THE ENVIRONMENT FUND AND INCENTIVE SYSTEM 70 • LEBANON: UNCOVERED CRIMINALS 76 • SYRIA: PROTECTION BY LAW 80 • JORDAN: WHEN WILL THE PROVISIONAL LAW BE IMPLEMENTED? 84 • BASATA: AN ECO-LODGE IN SINAI 94

LETTERS TO THE EDITOR 8 • ENVIRONMENT IN A MONTH 12 • ENVIRONMENT MARKET 88 • GREEN LIBRARY 90 • CALENDAR 92

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة

البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. انها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، أكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيقة.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

اذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان البيئة والتنمية هي مجلة لك أنت.

الحرية والمشاركة وحق الاطلاع

أزمة البيئة في عالمنا العربي هي انعكاس لأزمة سياسية واجتماعية واقتصادية. وما قلناه في دراسة عن لبنان من أن مشاكله البيئية هي في الواقع امتداد لمشاكل السياسة والنظام، أكده الدكتور محمود عبدالرحيم، المدير الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في وصفه لوضع البيئة العربي عموماً. ففي حوار مع "البيئة والتنمية" في مناسبة انتهاء ولايته في الأمم المتحدة، أرجع عبدالرحيم سبب العجز عن القيام بعمل بيئي جدي على مستوى المؤسسات الاقليمية الى الشلل الذي تعانيه جامعة الدول العربية، والأزمات السياسية والأمنية في المنطقة.

لقد اصطدمت محاولات القيام بعمل عربي بيئي مشترك بتفكك مؤسسات الجامعة العربية وضعفها، نتيجة للتشتت في القرار العربي. ونعترف أن مقارنتنا في مقال سابق، بعنوان "مؤسسات البيئة العربية في غيبوبة"، بين مؤسسة البيئة التابعة للاتحاد الأوروبي ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، لم تكن عادلة. فالعمل البيئي الأوروبي لم يأتِ من فراغ، بل استند إلى مؤسسات سياسية فاعلة. وسبقه إقامة أنظمة على مستوى أوروبا لتطوير سياسات تعاون اجتماعية واقتصادية ترتقي بمستوى مجتمعاتها وتحقق مصالحها المشتركة، ووضعها في التطبيق العملي.

ونضيف إلى أزمة البيئة العربية: ضعف هامش الحرية والمشاركة وعدم احترام حق المواطنين في الاطلاع. ففي حالات كثيرة ما زالت المؤسسات الرسمية تحجب المعلومات عن المواطنين، وتوهمهم بواسطة أجهزة الاعلام الرسمية أن الدنيا بألف خير، فيما التغيير نحو الأفضل يبدأ من معرفة الحقائق.

لقد أجرت "البيئة والتنمية"، بين 1999 واليوم، سلسلة استطلاعات للرأي العام في دول عربية مختلفة حول الأوضاع البيئية، جاءت نتائجها معبّرة. فاللافت أن النسبة الكبرى للذين يعتبرون وضع البيئة سيئاً، على المستوى العام وفي قضايا محددة مثل تلوث الهواء والمياه والهدر في ادارة الموارد، تتركز في بعض البلدان، خاصة لبنان. وتجيب أكثرية في بلدان أخرى أن وضع البيئة جيّد ولا مشاكل تُذكر. فهل هذا يعني، بالفعل، أن وضع البيئة في لبنان والأردن ومصر، مثلاً، أسوأ منه في بلدان أخرى، لمجرد أن المشاركين المحليين في الاستطلاع يعتقدون هكذا؟

الجواب هو، غالباً، لا. ففي بعض البلدان العربية حيث هناك هامش أكبر للحرية، وحيث تتوفر للمواطنين قدرة أكبر على الاطلاع وتعمل جمعيات أهلية فاعلة وصحافة تتمتع ببعض الاستقلالية، تكثر الاحتجاجات. وهذا لا يعني أن المشاكل البيئية لتلك الدول أكبر من غيرها، بل أن مواطنيها على اطلاع أكبر بالمشاكل، التي غالباً ما تكون محجوبة عن غيرهم. وكلما جاءتنا نتيجة استطلاع تقول فيه غالبية المشاركين في دولة معينة ان الوضع البيئي ممتاز، نتخوف من أن يكون المخفي أعظم.

لا يكفي أن نعدد مئات القوانين والتشريعات، على أهميتها، إذ الأهم أن نعرف كيف يتم تطبيقها وماذا أثرت في تحسين وضع البيئة. كما لا يكفي أن نتغنى بلائحة طويلة عريضة من تواقيع بلداننا على معاهدات واتفاقات دولية، بينما نعرف أن معظمها يتم نسيانه بعد توقيعه. وحبذا لو تحولت بيانات الانجازات من تعداد البرامج والمشاريع إلى تقديم تقارير علمية، تدعمها أرقام الدراسات، عن الوضع عند بدء المشروع وبعد الانتهاء من تنفيذه، فيتسنى للمواطن المقارنة.

إن حل مشاكلنا البيئية يبدأ باعطاء المواطنين حق الاطلاع على المعلومات، كاملة وبلا عمليات انتقائية وتجميلية. ذلك أن علاج المرض يبدأ بوضع الاصبع على الجرح.

نجيب صعب
nsaab@mectat.com.lb

البيئة والتنمية

رئيس التحرير ـ المدير العام نجيب صعب

رئيسة التحرير التنفيذية راغدة حداد
الأبحاث والتدريب بوغوص غوكاسيان
أمانة التحرير عماد فرحات

الترويج والاشتراكات أمل المشرفية
البرامج الخاصة وسيم حسن
النشاطات المدرسية نسرين ناصر الدين

الصور: كريستو بارس، شمعون ضاهر، ابراهيم الطويل، رويترز
الرسوم: لوسيان دي غروت
الاخراج: موشن وبروموسيستمز انترناشونال
التنفيذ الالكتروني: جمال عواضة
الطباعة: شمالي أند شمالي ـ لبنان

البيئة والتنمية مجلة شهرية تصدر عن شركة المنشورات التقنية المحدودة
المدير المسؤول نجيب صعب

المنشورات التقنية

المجلس الاستشاري:
د. مصطفى كمال طلبه (مصر)، د. عبد المحسن السديري (السعودية)
د. جورج طعمه (لبنان)، د. تشارلز ايغر (سويسرا)

التحرير والادارة:
بناية أشمون، طريق الشام، وسط بيروت
ص. ب. 5474 – 113 بيروت 2040 ـ 1103، لبنان
هاتف: 321800 – 1 (961+)
فاكس: 321900 – 1 (961+)
E-mail: envidev@mectat.com.lb

الاشتراك السنوي:
لبنان: 60،000 ل.ل. جميع البلدان العربية: 50 دولاراً أميركياً
بقية أنحاء العالم: 75 دولاراً المؤسسات والهيئات الرسمية: 150 دولاراً

AL-BIA WAL-TANMIA ENVIRONMENT & DEVELOPMENT
The leading pan-Arab environment magazine is published monthly by
Technical Publications Ltd.
© 2004 by Technical Publications
Echmoun Bldg., Damascus Road, Downtown Beirut, Lebanon
Tel: (+961)1- 321800, Fax: (+961)1- 321900
Mailing Address: P.O.Box 113-5474 Beirut, 1103 - 2040, Lebanon

Publisher and Editor-in-Chief **Najib Saab**
Executive Editor **Raghida Haddad**
Research and Training **Boghos Ghougassian**

Annual Subscription
Lebanon LL 60,000, **All Arab Countries:** US$ 50
Other Countries: US$ 75, **Institutions:** US$ 150

Advertising Sales

Coordination Office:
P.O.Box: 113-5474, Hamra Beirut 1103 2040, Lebanon
Tel: (+961)1-742043, Fax: (+961) 1-346465
E-mail: advert@mectat.com.lb

UAE: MEDIAPOLIS, Dubai Media City - Bldg. Number 8 - Office Number 208 - Dubai, UAE, P.O. Box: 502111, Tel: (+971)4-3903270, Fax: (+971)4-3908213, info@mediapolis.ae

KSA: AL NYZAK, Al Khayyat Centre, P.O.Box: 122791, Jeddah 21332, KSA
Tel: (+966)2-6630244, Fax: (+966)2-6614927, alnyzak@saudi.net.sa

JAPAN: Shinano International, Tokyo
IRAN: NAR Associates, Tehran
RUSSIAN FEDERATION: Laguk Co. Ltd., Moscow
SPAIN: Publistar, Madrid

وكيل التوزيع الرئيسي في جميع أنحاء العالم
الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات (CLD)
هاتف: 368007 – 1 (961+)، فاكس: 366683 – 1 (961+) بيروت، لبنان.

وكلاء التوزيع المحليون
الكويت: الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، هاتف: 2421468 – 965، فاكس: 2460953 – 965
الأردن: شركة وكالة التوزيع الأردنية، هاتف: 4630191 – 2 – 962، فاكس: 4635152 – 2 – 962. **قطر:** دار الثقافة، هاتف: 4622182 – 974، فاكس: 4622883 – 974. **البحرين:** مؤسسة الأيام للصحافة والنشر والتوزيع، هاتف: 725111 – 973، فاكس: 723763 – 973. **مصر:** مؤسسة الأهرام، هاتف: 5796997 – 20 – 2 فاكس: 7391096 – 20. **سورية:** المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، هاتف: 2128248 – 11 – 963 فاكس: 2122532 – 11 – 963. **المغرب:** الشركة الشريفية للتوزيع والصحف، هاتف: 2400223 – 2 – 212 فاكس: 2246249 – 2 – 212. **السعودية:** الشركة السعودية للتوزيع، هاتف: 6530909 – 966 – 2، فاكس: 6533191 – 2 – 966. **عمان:** المتحدة لخدمة وسائل الاعلام، هاتف: 700895 – 968، فاكس: 706512 – 968
الإمارات: شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع، هاتف: 3916501 – 4 – 971، فاكس: 3918354 – 4 – 971
تونس: الشركة التونسية للصحافة، هاتف: 322499 – 1 – 216، فاكس: 323004 – 1 – 216. **الأراضي الفلسطينية:** وكالة أبو غوش للنشر والتوزيع، هاتف: 5831404 – 2 – 972، فاكس: 6564028 – 2 – 972

www.mectat.com.lb

طبعت هذه المجلة على ورق أعيد تصنيعه بطريقة سليمة بيئيا

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة

البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. انها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، أكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيقة.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

اذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان البيئة والتنمية هي مجلة لك أنت.

بيئة العراق

تحية طيبة من أرض الرافدين وثغر العراق إلى أسرة تحرير مجلة "البيئة والتنمية"، وتمنياتي القلبية بالتوفيق الدائم للخدمة الجليلة التي تقدمونها إلى البيئة الانسانية. وأعبر لكم عن مدى سروري أنا وزملائي في نقابة المهندسين الزراعيين (لجنة حماية وتحسين البيئة) عند قراءة العددين الأخيرين من مجلتكم الرائعة، ومدى الاستفادة العلمية التي استحصلناها من مواضيعها الممتازة.

لقد مرت على بلدنا حقبة سوداء خلال العقدين الأخيرين من جراء الحصار وتوالي الحروب، مما أدى الى دمار حقيقي في طبيعة العراق وبيئته، وانتشار التلوث الاشعاعي فيه، وتلوث مياه الشرب والأراضي الزراعية والتربة.

لذا أشيد بكم يا شرفاء العالم العربي أن تسلطوا مزيداً من الضوء على بيئة العراق والمشاكل التي تعاني منها، علماً أن في جنوب العراق لا توجد مجلة علمية أو إرشادية واحدة. لذا أتمنى أن تساهموا في المساعدة من خلال رفدنا ببعض منشوراتكم العلمية والبيئية والبحوث الحديثة في مجال حماية وتحسين البيئة، لعدم توفرها لدينا وأسعارها الباهظة إن وجدت، حيث أن سعر النسخة الواحدة من مجلة "البيئة والتنمية" 3000 دينار، وفي البصرة موزع واحد ويجلب كمية محدودة من الأعداد. ومن جهتنا، نحن مستعدون أن نرفد مجلتكم بالمستطاع من المقالات والبحوث العلمية والبيئية ان سمحتم لنا.

حيدر ابراهيم

مهندس زراعي، لجنة حماية وتحسين البيئة
نقابة المهندسين الزراعيين، البصرة، العراق

المحرر:

ما زال توزيع المجلة محدوداً في العراق بسبب صعوبات الشحن وكلفته. لكن إصحاح بيئة العراق هو في صلب اهتمامات "البيئة والتنمية"، وقد خصصت له عشرات المقالات وثلاثة مواضيع غلاف. ونحن نرحب بمقالاتكم حول الشؤون المتعلقة ببيئة العراق. ولما كانت المجلة مستقلة ولا تعتمد على أي دعم من غير قرائها، نقترح عليكم الطلب من وزارة البيئة، أو منظمات مانحة، تمويل اشتراكات جماعية في مجلة "البيئة والتنمية" للباحثين والجمعيات والمدارس والهيئات الأخرى المعنية بالبيئة.

عنوان وأرقام جديدة لـ"البيئة والتنمية"

العنوان: **بناية أشمون، طريق الشام، مقابل وزارة المالية، وسط بيروت ـ لبنان.** الهاتف: **321800 – 1 (961+)**

الفاكس: **321900 – 1 (961+)**. البريد الالكتروني وصندوق البريد يبقيان كما كانا:

ص.ب. 5474 – 113، بيروت 2040 ـ 1103، لبنان envidev@mectat.com.lb

أجوبة سلوكية لأسئلة غير منتظرة

شوقي نعمة، مفوض عام جمعية الكشاف العاملي، بيروت، لبنان

بالتوعية نختصر مسافة من الشوائب من أجل تغيير السلوكيات السلبية والوصول الى مجتمع راق ومتحضر. وأود هنا أن أورد بعض ما حدث معي شخصياً من مواقف هي، ويا للأسف، من طبائع الاكثرية في مجتمعنا.

1. في منطقة شارع الحمراء، كان أحد المارة يأكل سندويشاً، ورمى بفضلاته على الارض رغم قربه من سلة النفايات. فبادرت الى لفت نظره، فكان جوابه: "ما دام هناك أناس ينظفون، ما المشكلة اذا رميت على الأرض؟" فما كان مني الا أن انحنيت والتقطت أوساخه ورميتها في سلة النفايات، علّ تصرفي يغير فيه شيئاً تطبيقاً للمثل الشعبي القائل: "اذا ما لصقتْ علّمت".

2. في حادثة أخرى مشابهة حصلت معي في منطقة مار الياس، كان جواب الفاعل مختلفاً: "هل الشارع ملك أبيك؟" فتبسمت وقلت: "لا، ولكن هل هو ملك أبيك أنت لكي ترمي فيه الأوساخ؟" فصمت وذهب.

3. في منطقة العدلية، سيارة فخمة تنهب الأرض سرعة وتهوراً (أول سلوك خاطئ). رمى سائقها محارم ورقية من شباك سيارته (ثاني سلوك خاطئ). استفزني المنظر، باعتبار أن مالكي مثل هذه السيارات يتبجحون في جلساتهم الخاصة بأنهم القدوة لسائر طبقات المجتمع. أعطيته إشارة بمصباح سيارتي المتواضعة، فخفف من سرعته حتى توقف، وأشار بيده بطريقة فوقية للتأكد من أنني أعنيه هو. ناولته مبتسماً كيساً صغيراً خاصاً بنفايات السيارة، من دون أن أكلمه ببنت شفة. فرفض أخذ الكيس، وانطلق بسرعة أكبر مع "تشفيط" (ثالث سلوك خاطئ).

4. في منطقة عائشة بكار، أوقف أحدهم سيارته الفخمة في خط ثان الى جانب الرصيف (أول سلوك خاطئ) وعلى مرأى من شرطي السير، وراح يدخن (ثاني سلوك خاطئ)، ثم رمى بعلبة السجائر من شباك سيارته الى الشارع (ثالث سلوك خاطئ). الأمر هذه المرة أثار حفيظة ابنتي، وهي في الخامسة عشرة من عمرها، فطلبت الاذن بالتدخل، فوافقت وراقبت. التقطت ابنتي علبة السجائر وطرقت شباكه، ففتح. عرّفت عن صفتها الكشفية، وأعطته علبة السجائر، وطلبت منه بتهذيب الاحتفاظ بها ورميها في أول مستوعب نفايات يصادفه. كان متجاوباً، فأخذ العلبة واعتذر مبتسماً. قلة من يعترفون بخطئهم، ولعل هذه عادة صالحة لم ينبهه أحد على تغييرها.

5. على اوتوستراد جونيه شاحنة من الحجم الكبير، سائقها يأكل ويرمي من الشباك. أوقفته وأعطيته كيساً للنفايات. أخذه. وبعد مسافة خمسة كيلومترات تقريباً أطلق نفير شاحنته مشيراً الى نيته التجاوز، فكان له ذلك. واذ تجاوزنا، رمى الكيس الذي أعطيته اياه ممتلئاً بالنفايات أمام سيارتي.

6. في اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، وعند قيام الكشافين بلباسهم الكشفي بواجبهم التوعوي (حاجز محبة) عبر توزيع منشورات عن مضار المخدرات عند تقاطع السوديكو، أغلق ركاب سيارة أحد النواب شبابيك السيارة عند وصولهم الى الحاجز، مع نظرة ازدراء.

هناك مواقف وأحداث كثيرة من هذا القبيل، كالتدخين في الأماكن العامة وسرعة القيادة وبذاءة اللسان والضوضاء وهدر الوقت، الى ما هنالك من سلوكيات تخلّ بالبيئة النظيفة. ولا يجوز الخجل أو الخوف من التعاطي بجرأة وتهذيب مع من يشوهون مجتمعنا بشتى أنواع التلوث المادي والمعنوي. وأتمنى على "البيئة والتنمية" تخصيص موضوع يتضمن حججاً مقنعة يمكن أن يقدمها من يعمل في مجال التوعية البيئية في كافة المواضيع، من نوع "جواب على سؤال غير منتظر".

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة

البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. انها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، أكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيقة.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

اذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان البيئة والتنمية هي مجلة لك أنت.

غسل المعلبات قبل فتحها

توفيت امرأة بلجيكية قبل فترة بعدما شربت مباشرة من علبة ألومنيوم تحتوي على مشروب غازي. واتضح ان سبب الوفاة ميكروب Leptospirosis آت من بول جرذون.

هذا الحادث يتكرر أكثر مما يظن البعض، والسبب هو عدم غسل المعلبات قبل فتحها.

ان من يزور المخازن على أنواعها غالباً ما يرى جرذاناً وفئراناً وصراصير تتجول، وهي في تحركها المتكرر كثيراً ما تترك نفاياتها على العلب بعد أكل النايلون والكرتون عنها، مما ينقل الامراض الى داخل العلبة عند فتحها.

الحل بسيط وغير مكلف للمستهلك ولاصحاب المطاعم والمقاهي، يتلخص بغسل العلبة أو القنينة بالماء والصابون وفركها بالفرشاة للحظات قبل استهلاكها، اذ كثيراً ما تنتقل الميكروبات الى الغذاء عبر اللمس. أما بالنسبة الى المسؤولين عن المخازن، الغذائية منها خاصة، فهم مدعوون الى الحفاظ على نظافتها العامة والتنبه للرطوبة والحرارة واستعمال مبيدات محددة لا تضر بالصحة العامة. كما تدعو وزارة الصحة والبلديات الى مراقبة الشروط الصحية للمخازن. قليل من ممارسة المسؤولية لدى المستهلك ووزارة الصحة والبلديات والتاجر يساهم في الحفاظ على الصحة العامة.

جمعية المستهلك
بيروت، لبنان

التدخين: القرار لك!

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التدخين (يوم بلا تدخين) في 31/5/2004، وتحت شعار "القرار... لك"، قام أعضاء نادي البيئة في مجمّع إنماء القدرات الانسانية التابع لمؤسسات الرعاية الاجتماعية بالتوعية والتحذير من مخاطر التدخين. ووقفوا عند الظاهرة الخطيرة المتمثلة في النرجيلة المنتشرة بين المراهقين والشباب والتي أصبحت كأنها لون من ألوان الفولكلور اللبناني. ووزعت الملصقات والمنشورات في محيط المجمّع وعلى سائقي السيارات العابرة. وتم استبدال كل ملصق أو منشور بسيجارة من كل مدّخن، تم إتلافها أمام أبناء المجمّع.

ثريا قرانوح
مسؤولة نادي البيئة، مجمّع إنماء القدرات الانسانية، لبنان

الأمن الغذائي والزراعة الاستراتيجية

فتيحة الشرع، غرداية، الجزائر

ماذا لو أضرب الفلاحون أسبوعاً عن تموين السوق بمنتجاتهم؟ سيركض كل واحد بقفته ودراهمه يريد أن يبتاع أي شيء وبأي ثمن، وتهرع كل ربة بيت تتفقد شيئاً كانت قد ادخرته. ستضطرب الحياة اليومية ويصبح حديث المدينة "الغذاء من أجل البقاء". والصورة تصبح أكثر قتامة لو هجر الفلاحون شيئاً فشيئاً خدمة الأرض. عندها لن تنفع الدراهم ولا المناصب ولا الأبراج العاجية، وسيرضخ البعض للمساومة تحت وطأة الحاجة، وسيموت البعض الآخر وهم الأغلبية جوعاً.

الأمن الغذائي ورقة رابحة على طاولة الصراعات التي تعاقبت على البشرية. فكم من قلعة أغلقت عليها منافذ المؤونة، وكم من قافلة سرقت، وكم من محاصيل أحرقت أو منع عنها الماء، وكم من جيوش استسلمت أمام الجوع ونفاد الذخيرة. أحداث تاريخية تغير مسارها بمجرد رفع ورقة الغذاء.

لكل بلد غذاؤه الرئيسي في الرخاء أو الشدة، توارثته الأجيال ورسخ في ذاكرة موروثها الشعبي. منهم من اعتمد الأرز أو الصويا أو الذرة... أو التمر، كما هي حال سكان واحات الجنوب الجزائري.

في وقتنا الحالي تتباين السوق من حيث الطلب. فمحلياً هناك اقبال على أصناف معينة، أما خارجياً وباتجاه افريقيا فتلقى الأصناف اليابسة رواجاً كبيراً، في حين تطلب السوق الأوروبية صنف دقلة نور تحديداً. هذه الثقافة الاستهلاكية، سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، يمكن توسيعها لتشمل أصنافاً متنوعة. كيف ذلك؟

يقف الاعلام عادة وراء التوجيه الايجابي إذا ما أحسن استغلاله. وبشأن إرساء قواعد ثقافة استهلاكية واسعة متوازنة، تبرمج حصص تلفزيونية واذاعية متنوعة تتناول موضوع نخيل التمر كزراعة استراتيجية، وأخرى متخصصة في التغذية والصحة تشرح للناس مميزات الاستهلاك الصحي، مع حصص للطبخ التقليدي والعصري تقدم أكلات أساسها التمر، وبث فقرات إعلانية تصب في هذا الهدف، مع تنظيم مسابقات تحفيزية.

بالتكرار، ستدخل أنماط استهلاكية جديدة ضمن الراتب الغذائي اليومي، وسيزيد الاقبال عليها في البيوت ومطاعم المدارس والجامعات والثكنات، وستصبح أطباق التمر عربون محبة لكل زوارنا.

ان النهوض بقطاع نخيل التمر يستوجب احترام سلسلة حلقات متماسكة كل واحدة تجر الأخرى. وماذا سيحقق هذه النهوض بقطاع نخيل التمر؟ سنربح من خلال كثرة الأصناف، أي تنوع الأصول الوراثية، عاملاً مهماً في معالجة الفقر وسوء التغذية وتوفير الأعلاف الحيوانية. وسنضمن استقرار النظم البيئية الزراعية الهشة بواسطة الأصناف التي تتحمل الجفاف والملوحة.

وسينتعش كل من القطاع الخاص والعام على حد سواء، وستزيد المنافسة على تحسين النوعية وزيادة الكمية، وستحظى أصناف التمر المهملة والقليلة الاستخدام بالاهتمام بحثاً عن مزايا جديدة تدعم العرض والطلب، وستتوسع الخيارات المعيشية لفقراء الأرياف ولا سيما في المناطق الهامشية.

وكشرط أساسي، تبقى التوعية من قاعدة الهرم الى قمته الوسيلة الأساسية لضمان الالتزام المتواصل بخطة النهوض بقطاع نخيل التمر.

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة

البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. انها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، أكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيقة.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

اذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان البيئة والتنمية هي مجلة لك أنت.

شجرة الميسة المعمرة (الى اليمين)
شهدت ستة قرون من تاريخ الكرك

الأردن
تربية النحل في الكرك

تنوع البيئة الطبيعية في محافظة الكرك الأردنية، من غابات وجبال وسهول، يلائم انتاج أفضل أنواع العسل.

وقد توجه عدد كبير من أبناء الكرك في الآونة الاخيرة نحو تربية النحل واختيار الأنواع ذات الانتاجية العالية والقادرة على التأقلم مع تقلبات الطقس وتنوع المادة الغذائية. وقد عقدت مديرية الزراعة في المحافظة سلسلة ندوات ولقاءات لرفع كفاءة المزارعين في تربية النحل.

فلوقاية النحل من الامراض، على النحال حمايته من ارتفاع درجة الحرارة، وتوفير الظل والتهوئة المناسبة، وقطف العسل تدريجياً من القفران، وطلاء الأغطية الخارجية للخلايا بمادة "الشيد" الابيض، ورش المياه حول المنحلة لتلطيف الجو، وابعاد النحل عن الملوثات ومراقبته بشكل دائم، وترحيله الى المناطق الغنية بالازهار، واستخدام المصائد والطعم للتخلص من الدبابير والحشرات التي تهاجم اليرقات والعاملات في الخلايا.

وقال مدير زراعة محافظة الكرك المهندس خالد النوايسة ان هناك نحو 141 نحالاً يملكون 1400 خلية يقدر معدل انتاجها بـ6400 كيلوغرام من العسل الطبيعي سنوياً.

ازدياد التشجير في الشرق الأدنى

نوهت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) بالاهتمام المتزايد لبلدان الشرق الأدنى بغرس الأشجار لتحسين نوعية المياه وتعزيز الأمن الغذائي وصدّ الرياح. وبحسب المنظمة، تغطي الغابات نحو 110 ملايين هكتار من أراضي إقليم الشرق الأدنى، أي 5,9 في المئة من المساحة الاجمالية، أكثر من نصفها في السودان. ويقدر أن نحو 8,3 ملايين هكتار تمثل مناطق غابات مزروعة، نصفها في إيران وتركيا. وتؤمن الغابات في الاقليم نحو مليوني متر مكعب من المنتجات الخشبية سنوياً، وما تزيد قيمته عن 100 مليون دولار من المنتجات الحراجية غير الخشبية المصدرة مثل الصمغ العربي والفلين والفستق والعسل.

وتعد منطقة الشرق الأدنى احدى أشد المناطق معاناة من ندرة المياه، حيث لا تتوافر سوى 2,2 في المئة من الموارد المائية المتجددة عالمياً. ويتزايد عدد بلدان الاقليم التي تستغل المياه العادمة في ري مزارع الغابات والأحزمة الخضراء، بما في ذلك الامارات والكويت ومصر والأردن. وتشجع الفاو هذا الاستغلال باعتباره لا يثير مخاطر صحية خطيرة ويُعد مقبولاً من الناحيتين الاجتماعية والبيئية أكثر من استخدام المياه العادمة للأغراض الزراعية.

مكافحة التدخين في الخليج

أعلنت الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي في حزيران (يونيو) الماضي انها اتخذت إجراءات مشددة لمكافحة التدخين، منها منع تصنيع التبغ ومشتقاته في دول المجلس الست ورفع الرسوم الجمركية على التبغ الى 100 في المئة بدلاً من 50 في المئة.

وذكر بيان الامانة العامة أن كل دول المجلس، الذي يضم السعودية والامارات وعُمان والكويت وقطر والبحرين، اتفقت على منع الاعلان عن التبغ ومشتقاته في الاذاعة والتلفزيون، وانه يجري العمل الآن على اقرار منع الاعلان عنها في الصحافة الصادرة في الدول الأعضاء.

السعودية
إصابات بحمى الضنك

كشفت أمانة محافظة جدة في غرب السعودية عمليات الرش بالمبيدات على مواقع توالد الحشرات في المستنقعات وأحواض السباحة وداخل نحو 300 منزل، بعد ظهور اصابات بحمى "الضنك" التي تنتشر عن طريق لدغ البعوض. ونفى وكيل وزارة الصحة المساعد للطب الوقائي الدكتور يعقوب المزروع حدوث وفيات بين المصابين، موضحاً أن عددهم لا يزيد على 25 حالة من النوع العادي غير النزفي، وأنه تمت محاصرة المرض في جدة ولم تسجل اصابات في أي منطقة أخرى.

وتتمثل أعراض المرض في زيادة نسبة السيولة في الدم والصداع وألم المفاصل واحتقان الجهاز التنفسي وارتفاع الحرارة وبطء نبض القلب، فضلاً عن النزف الداخلي في الحالات المتقدمة.

وينتقل فيروس المرض عبر نوع من البعوض ينشط نهاراً ويعيش حول المياه الراكدة العذبة والمسابح وأماكن صناعة الطوب وحول أحواض المياه التي توضع تحت أجهزة التكييف. وكانت السلطات في بعض الدول الآسيوية أعلنت في أيار (مايو) الماضي عن انتشار الحمى فيها بشكل وبائي، وقال مسؤولون طبيون في اندونيسيا ان تفشي حمى الضنك في البلاد أسفر عن وفاة 632 شخصاً وإصابة نحو 54 ألفاً آخرين هذا العام.

"العالم بعيون الكاميرا"
مسابقة UNEP للتصوير

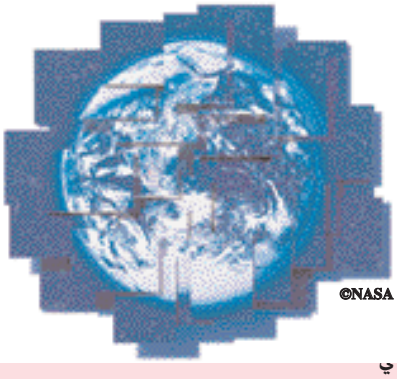

المسابقة الدولية الرابعة للتصوير الفوتوغرافي حول البيئة 2004 ـ 2005 بعنوان "العالم بعيون الكاميرا"، التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع شركة "كانون"، أطلقت في المنطقة العربية من بيروت. وهي ترمي الى تصوير التحديات التي تواجه بيئة الأرض، مثل تغير المناخ وتلوث الهواء والاستهلاك المفرط للموارد وندرة المياه والتصحر ونشر الوعي الفردي والجماعي للحفاظ على البيئة.

للاشتراك، يمكن ارسال نسخة شفافة أو مطبوعة للصور بواسطة البريد، أو من خلال الانترنت. يمكن أن تكون الصور ملونة أو بالأسود والأبيض.

المسابقة مفتوحة أمام المصورين الهواة والمحترفين بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الجنسية.

وتستمر المسابقة، التي أطلقت في 5 حزيران (يونيو) بمناسبة يوم البيئة العالمي، حتى 24 تشرين الأول (اكتوبر) المقبل، وهو يوم الأمم المتحدة العالمي. وتعلن النتائج في احتفال خاص يقام في آذار (مارس) 2005 في مدينة آيشي في اليابان، حيث سيعقد معرض "العالم بعيون الكاميرا" طوال فترة المعرض الدولي 2005 (من آذار / مارس حتى أيلول / سبتمبر) في جناح الأمم المتحدة تحت شعار "احتفال التنوع". كما ستعرض الصور الفائزة في معارض متنقلة. وتتوزع الجوائز على ثلاث فئات: البالغين والشباب واليافعين.

يمكن الحصول على استمارات المشاركة من صفحة المسابقة على الانترنت:
www.unepphoto.com

السودان
محنة اللاجئين في دارفور

حذرت منظمة الصحة العالمية من أن الموت يتهدد ملايين الرجال والنساء والأطفال في اقليم دارفور السوداني، الذي شهد منذ أوائل العام الماضي قتالاً ضارياً بين ميليشيات متحالفة مع الحكومة ومجموعات من الثوار. أوقع القتال أكثر من 10 آلاف قتيل، وشرد أكثر من 1,2 مليون شخص هُجِّروا من قراهم، فضلاً عن تضرر نحو مليوني شخص.

وأوضح مدير عام المنظمة لي يونغ ـ ووك أن "الموت والمرض يتفاقمان بسبب الافتقار لطعام كاف ومياه مأمونة ومرافق صحية مناسبة ومأوى، وانتشار العنف، ونقص الامدادات الطبية كاللقاحات وقصور الرعاية الصحية"، مضيفاً أن "هذه هي خصائص الأزمة الراهنة في دارفور".

وقد وقعت الحكومة ومجموعة الثوار الرئيسية مؤخراً اتفاقيات تاريخية يؤمل أن تضع حداً لحرب أهلية دامت أكثر من عقدين.

الامارات
خطر الجفاف الشامل

أفاد تقرير أصدرته غرفة التجارة والصناعة في أبوظبي حول الجيولوجيا المائية في الخليج العربي والمناطق المتاخمة ان مستويات المياه الجوفية في الامارات انخفضت بمعدل متر واحد سنوياً خلال السنوات الثلاثين المنصرمة، وقد تنضب برمَّتها في وقت قريب. فاستخراج المياه يتجاوز كثيراً قدرتها على التجدد، اذ ان مستوى الاستهلاك في الامارات وغيرها من بلدان مجلس التعاون الخليجي هو الأعلى في العالم.

ويقدِّر بعض الخبراء أن المياه الجوفية في الامارات تتجدد بمعدل 20 مليون متر مكعب سنوياً، في حين بلغ معدل استخراج المياه الجوفية نحو 880 مليون متر مكعب في السنة، مما تسبب في استنزافها وفي تداخل مياه البحر.

وزير الزراعة والثروة السمكية في الامارات سعيد الرقباني، الذي شدد على الحاجة الملحة للمحافظة على المياه، أفاد بأن اتخاذ خطوات فورية في البلدان الخليجية يجب أن يكون من خلال الاستهلاك الرشيد والادارة الفعالة للموارد المائية، واستعمال المياه المعالجة والمحلاة في الزراعة، وانشاء المزيد من السدود، وتشجيع زراعة المحاصيل التي تتحمل ملوحة التربة.

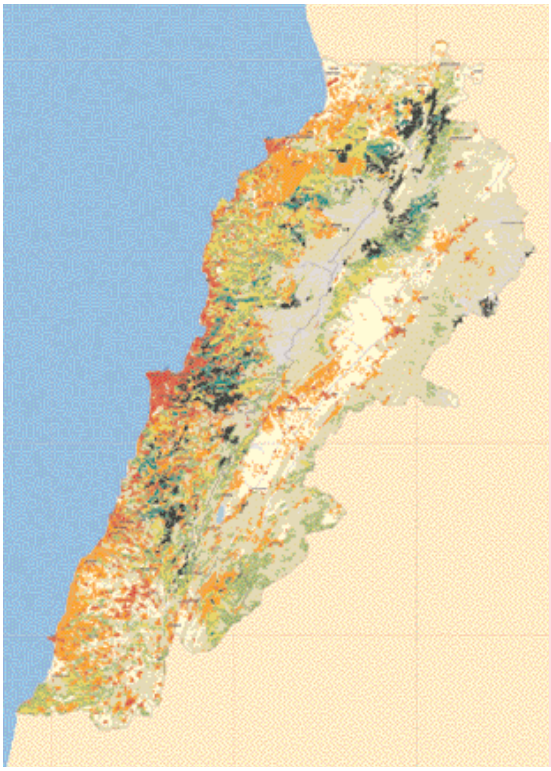

خرائط استخدامات الأراضي في لبنان على CD

أصدرت وزارة البيئة في لبنان قرصاً مدمجاً (CD) يختزن خرائط "تترجم" محتوى قاعدة بيانات رقمية مركبة عن الغطاء السطحي واستخدامات الأراضي في لبنان. هذه الخرائط أداة مفيدة للتخطيط العمراني والتنموي وادارة الموارد الطبيعية. وهي موجهة الى صنّاع القرار الذين يحتاجون الى اطلاع سريع على خلفيات وأنماط مسائل متنوعة، من كثافة المناطق العمرانية وكثافة الغابات في الخرائط الأكثر عمومية، الى الأماكن التي ينمو فيها العرعر أو يزرع فيها الموز أو الزيتون أو الكرمة.

تم إنتاج القرص المدمج بالتعاون مع مستشارية الدعم الاداري - برنامج تخطيط الاستثمار MSC-IPP التي طورت الخرائط من معطيات أولية أنتجت من خلال برنامج تعاوني مع المرصد اللبناني للبيئة والتنمية، ووزارة الزراعة، والمجلس الوطني للبحوث العلمية، والمركز الوطني للاستشعار عن بعد، ومجلس الانماء والاعمار، ومعهد IAU-RIF الفرنسي ومركز CERMOC لدراسات وأبحاث الشرق الأوسط.

يتيح القرص المدمج طباعة خرائط كبيرة أو بقياس A3 سواء للبنان ككل (1 / 200,000) أو لأثنتي عشرة منطقة محددة (1 / 50,000). وفيه أيضاً تقرير من 50 صفحة عن مشروع الغطاء السطحي واستخدامات الأراضي في لبنان.

سورية
مشاريع مواجهة التصحر

18 في المئة من الأراضي السورية متأثرة بمظاهر مختلفة من التدهور. هذا ما أكده المهندس حسن ابراهيم، معاون وزير الزراعة السوري، خلال ورشة عمل عقدت في دمشق بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التصحر في 17 حزيران (يونيو) الماضي. وأشار الى أن تدهور الأراضي وانخفاض انتاجيتها ناجمان عن الممارسات الخاطئة، مثل قطع الأشجار والشجيرات واستخدامها كوقود وزراعة البادية والرعي الجائر.

وتحدث عن المشاريع التي تنفذها وزارة الزراعة، والتي تساهم في مكافحة التصحر وأسبابه المؤدية الى هجر الأرض وزيادة الفقر. ومن أهمها:

تطوير البادية: لوقف زحف الصحراء والتوسع في الغطاء النباتي وزيادة المنتجات الزراعية من خلال إنشاء مراكز البذور والمشاتل الرعوية واقامة المحميات.

التنمية المتكاملة في البادية لمساحة 3 ملايين هكتار: لوقف تدهور التربة والمراعي وإعادة الغطاء النباتي من خلال زراعة الشتول الرعوية ونثر البذور، وتربية الاغنام العواس، والاهتمام بتأمين المياه كمورد أساسي للشرب وسقاية المواشي، وتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية ودعم التعليم، واعتماد النهج التشاركي عن طريق مشاركة السكان المحليين.

تثبيت الكثبان الرملية في الكسرة بدير الزور: لمنع حركة الرمال وتثبيت الكثبان الرملية لمساحة 617 هكتاراً بهدف تحسين البيئة والحد من انجراف التربة من خلال اعادة الغطاء النباتي.

التشجير الحراجي وتطوير الغابات.

حماية الغابات: للحد من خطر الحرائق ومن الاعتداءات الواقعة على الأحراج.

التشجير المثمر: لاستصلاح الاراضي في المناطق التي تزيد فيها معدلات الامطار عن 300 مليمتر وزراعتها بالاشجار الملائمة.

الحزام الأخضر: لاقامة حزام أخضر من الاشجار المثمرة والحراجية والرعوية، يمتد من الحدود الأردنية الى الحدود التركية كمنطقة عازلة بين المنطقتين الجافة الرطبة للحد من زحف الصحراء.

تطوير التنمية الزراعية في المنطقة الوسطى: لاستصلاح الأراضي الزراعية المحجرة وإحداث تنمية متكاملة وتطوير المرأة والاقتصاد المنزلي الريفي.

مشروع الاستمطار: لتحسين الواردات المائية المطرية عن طريق زرع الغيوم واستخدام تقنيات الاستمطار.

تشجير الصنوبر والزيتون في شمال سورية

LPS

سلالم للقضّاعات كي لا تدهسها السيارات

أخذت القضاعات (ثعالب الماء) تعود الى مجاري المياه في بريطانيا بفضل التحسن التدريجي الذي طرأ على نظافة الأنهار والجداول. ويعمل ناشطون بيئيون على مساعدتها وحمايتها كي تبقى وتتكاثر. كذلك أخذت شركات على عاتقها المساهمة في انجاح هذه العودة، ومنها "سيفرن ترنت" إحدى أكبر عشر مصالح مياه في بريطانيا، التي تنفذ خطة تتضمن إقامة سلالم لمساعدة القضاعات على تسلق جدران السدود لدى مغادرتها القنوات والأنهار. فهي تجتاز مسافات بعيدة في المجاري المائية بحثاً عن طعام، ولكي تدور حول الجدران الشديدة الانحدار يترتب عليها القيام بالتفافة واسعة بعيداً عن المياه، مما يضطرها أحياناً الى اجتياز طرقات مزدحمة بحركة السير فتهلك دهساً.

بروسنان وزوجته يطلقان سفينة "أغنية الحوت" في لندن

جيمس بوند يحمي الحيتان

صرح أشهر "جاسوس" في العالم بأن لديه مهمة خاصة، محذراً ثلاث دول هي ايسلندا واليابان والنروج: "ليس لديكم رخصة للقتل". ولم تكن هذه الكلمات ضمن سيناريو فيلم جديد، وإنما نطق بها الممثل الايرلندي بيرس بروسنان الذي اشتهر بتجسيده شخصية جيمس بوند. وبعيداً من أضواء هوليوود، يكرس بروسنان وقتاً لمساعدة الصندوق الدولي لمصلحة الحيوانات (ايفاو). وهو أطلق في مرفأ سانت كاثرين في لندن، برفقة زوجته كيلي، سفينة "أغنية الحوت" التي تعتزم المنظمة تسفيرها في بحار العالم لترصد تحركات الحيتان وتعرف الناس بهذا الحيوان الثديي المهدد بالانقراض بسبب صيده.

وأعلن رئيس "ايفاو" فريد ريغان انه منذ توقيع المعاهدة الدولية لمنع صيد الحيتان التجاري عام 1986 تم ذبح 25 ألف حوت، مضيفاً أن النروج واليابان وايسلندا مسؤولة عن هذا الاختراق. وقال ان الرحلة الأولى للسفينة ستكون في شهر تموز (يوليو) الجاري الى ايسلندا التي أعلنت نيتها قتل 25 حوت هذا الصيف. وقال نائب رئيس المنظمة عزالدين داونز: "ستذهب السفينة الى البحر المتوسط فوراً بعد ايسلندا، ونعمل مع جمعيات في دول عربية عدة منها تونس ومصر".

خفافيش "دراكولا" تقتل 22 شخصاً في البرازيل

لقي 22 شخصاً حتفهم بعد أن عضتهم خفافيش ماصة للدماء تحمل داء الكلب في ولاية بارا الامازونية في البرازيل. وأفاد اميرالدو ابينهيرو، مدير مركز البحوث الوبائية في الولاية، أن اختصاصيين بعلم الأوبئة وجدوا أن نحو 1730 شخصاً تعرضوا لعضات هذه الخفافيش الصغيرة التي لا يتعدى حجمها ابهام اليد خلال الأشهر الاثني عشر المنصرمة.

معروف أن لداء الكلب فترة حضانة تبلغ نحو سنة يجب أن يعطى اللقاح خلالها، وإلا فانه يؤدي الى وفاة كل من يصاب به. ويعتبر قطع الغابات من الأسباب التي جعلت هذه الخفافيش تهاجم البشر، لأن ذلك ربما غيَّر أنماط هجرتها. وهي تتغذى عادة على دماء الطيور الكبيرة والمواشي النائمة التي تعضّها، وقد تنقل اليها داء الكلب، لكنها ليست عدوانية، وتطير هرباً اذا رُوعت.

اعلان بون: خطة عمل دولية لدعم الطاقة المتجددة

المؤتمر الدولي للطاقة المتجددة (Renewables 2004) الذي انعقد في مدينة بون الالمانية في حزيران (يونيو) الماضي خرج باعلان قوي تبنته 154 حكومة، نص على أن المصادر المتجددة سوف تؤدي دوراً رئيسياً في اقتصاد الطاقة خلال القرن الحادي والعشرين.

شكل المؤتمر أكبر لقاء من نوعه لمسؤولين حكوميين ومن القطاع الخاص، حيث حضره أكثر من 3000 مشارك. وصدر عنه برنامج عمل دولي يحوي 165 تعهداً منفرداً التزمت بها حكومات وهيئات دولية وجمعيات أهلية لترويج استعمال مصادر الطاقة البديلة.

على سبيل المثال، تعهدت الصين بزيادة اعتمادها على توليد الطاقة بواسطة محطات كهرمائية صغيرة ومن الرياح والشمس والكتلة الحيوية الى 60 ألف ميغاواط (ما يعادل 60 محطة عملاقة لتوليد الكهرباء)، مما يشكل 10 في المئة من إنتاجيتها بحلول سنة 2010. وبذلك توشك الصين أن تصبح ثاني أكبر منتج للطاقة المتجددة في العالم.

وأعلن المستشار الالماني غيرهارد شرودر خططاً لزيادة إنتاج بلاده من الطاقة المتجددة لتشكل 20 في المئة من امداداتها الطاقوية بحلول سنة 2020. وتعهدت ألمانيا أيضاً بتقديم قروض ذات فائدة منخفضة بقيمة 500 مليون يورو خلال السنوات الخمس المقبلة لتنفيذ مشاريع للطاقة المتجددة في بلدان نامية.

والتزم البنك الدولي بزيادة قروضه لمشاريع الطاقة المتجددة بنسبة 20 في المئة على الأقل سنوياً خلال السنوات الخمس المقبلة.

ورغم أن المؤتمر نظمته الحكومة الألمانية لا الأمم المتحدة، وبالتالي فان "إعلان بون" لا يتمتع بقوة قانونية ملزمة، الا انه كان مهماً لفرض قضية الطاقة المتجددة على جدول أعمال السياسة العالمية. وقالت وزيرة التعاون الاقتصادي الألمانية هايدا ماريه فيتسوريك تسويل إن المؤتمر "وجّه رسالة مهذبة ومهمة للعالم".

الهند
"تقنين" حفلات الزفاف

أدرجت سلطات الشطر الهندي من كشمير حفلات الزفاف في إطار قانون يسمح للحكومة بتحديد عدد المدعوين وكمية الطعام التي يجري طهيها وتقديمها. والسبب المعلن رسمياً هو ترشيد استهلاك الطعام وتخفيف العبء الملقى على عاتق غير القادرين من جراء استضافة عدد كبير من المدعوين يراوح عادة بين 500 وألف شخص.

طبقاً للقانون الجديد، ينبغي على المحتفلين بالزفاف إخطار مركز الشرطة المحلي بموعد الحفلة قبل عشرة أيام. وسيتولى فريق تابع لادارة شؤون المستهلك، بمعاونة الشرطة، مراقبة كل حفلات الزفاف. وتبلغ عقوبة انتهاك هذا القانون الحبس ثلاث سنوات، ولكن لن يقبض على أي مخالف قبل مرور 15 يوماً على حفلة الزفاف.

روسيا
دم ملوث دخل الصناعة الطبية

كشف تقرير أعدته باحثة لدى النيابة العامة في موسكو ان "دماً ملوثاً" بالزهري والتهاب الكبد الوبائي وربما الايدز استخدم في عمليات نقل دم وصنع مواد طبية في منطقة موسكو. وحذر التقرير من خطر أن تكون شركات أدوية، بما فيها شركات أجنبية تتخذ من روسيا مقراً، استخدمت دماً ملوثاً لتصنيع الانترفيرون (دواء لمكافحة التهاب الكبد) وانتاج أمصال وبلازما للقاحات الأطفال ضد الحصبة. وانتقد تقاعس السلطات الذي يسمح للمتبرعين بالدم بالمجيء من مناطق بعيدة عن موسكو للتبرع بالدم فيها، الأمر الذي يعقد عملية اجراء تحقيق مسبق ومتابعة ملفاتهم الطبية. كما يسمح لاشخاص يسترزقون من هذه العملية بالتبرع نحو عشرين مرة سنوياً، بينما يفترض الا يتعدى الأمر أربع أو خمس مرات في السنة. ويحصل المتبرع على مبلغ 500 روبل روسي (16 دولاراً).

مصادرة أعضاء حيوانات نادرة وبيوض دينوصورات في أوستراليا

ضبطت الشرطة الأوسترالية كمية ضخمة من أحشاء دببة وعظام نمور وقرون كركدن وأجزاء أخرى لحيوانات برية معرضة للانقراض، في حملة على الواردات غير القانونية التي تستخدم في الطب الصيني ويتم التعامل بها في السوق السوداء. وقال وزير البيئة ديفيد كمب ان عمليات الدهم شملت خمسة منافذ طبية في سيدني وملبورن وبرزبين، بعد صدور تقرير من "الجمعية العالمية لحماية الحيوان" حول المتاجرة في أوستراليا بعصارة الصفراء المستحلبة من دببة حية لاستخدامها في الطب الصيني.

وقد أتت هذه المداهمات، في حزيران (يونيو) الماضي، بعد يوم من مصادرة الشرطة نحو 1300 بيضة دينوصور متحجرة يعود تاريخها الى 150 مليون سنة، ويعتقد أنها استوردت من الصين.

بيوض دينوصور متحجرة صودرت في سيدني

سكان الأقفاص في فيتنام

نموذج "قفص النمر" يساعد الآلاف على مواجهة ضيق أماكن السكن في فيتنام. فبهدف اضافة مساحات جديدة الى مساكنهم، عمد السكان على مدى عقود الى استخدام قضبان من الصلب لتحويل الشرفات او الممرات المشتركة الى غرف تسمى "أقفاص النمور"، يمكن فيها طهي الطعام أو النوم او تجفيف الملابس أو تربية الحيوانات، أو حتى تحويلها الى حديقة. وقد كشف مسح حديث أجرته وزارة الانشاءات في المدن الأربع الكبرى في فيتنام، هوشي- منه وهانوي وهايفونغ ودانانغ، أن نصيب كل مواطن من مساحات السكن تتراوح بين 3 و6 أمتار مربعة.

فيتنامي ينشر ثيابه قبالة "أقفاص نمور" الأبنية المجاورة

موريتانيا
نفوق الدلافين يحير العلماء

جنح نحو 140 دلفين وثماني سلاحف بحرية وخمسة حيتان نفقت على الشواطئ الموريتانية الجنوبية التي اكتسحتها الرياح. وكان فريق من العلماء الهولنديين أجرى فحوصاً مخبرية على عينات من جيف دلافين استقرت على الشاطئ في المنطقة العام الماضي، لكنهم لم يعثروا على أي فيروس مسؤول عن نفوق هذه الحيوانات.

يذكر أن المياه الساحلية الموريتانية تؤوي أحد أكبر تجمعات الأسماك والقشريات والرخويات في العالم، فضلاً عن أسماك القرش المطرقية الرأس والنمرية. كما تضم أكبر منتزه بحري في افريقيا مساحته 12 ألف كيلومتر مربع، وقد أعلنته الاونيسكو موقعاً للتراث العالمي عام 1989.

التلوث سبب ثلث وفيات الأطفال والمراهقين في أوروبا

جاء في تقرير لمنظمة الصحة العالمية الشهر الماضي أن أخطاراً بيئية مثل التلوث والمياه غير الآمنة وضعف مرافق الصرف الصحي والتسمم بالرصاص هي سبب ثلث وفيات الأطفال والمراهقين في أوروبا. ووفقاً للتقرير، فان 100 ألف وفاة وستة ملايين سنة من الحياة الصحية تفقد سنوياً في صفوف الاطفال والمراهقين منذ الولادة وحتى سن التاسعة عشرة في 52 دولة في غرب أوروبا وشرقها والاتحاد السوفياتي السابق.

وركز التقرير على أولويات تقليص التعرض للملوثات وتحسين الصرف الصحي وامدادات المياه ومنع الاصابات. ففي العام 2001، مثلاً، توفي في أنحاء أوروبا نحو 23 ألف طفل قبل سن الرابعة بالالتهاب الرئوي أو أمراض تنفسية أخرى ناجمة عن تلوث الهواء خارج البيت وداخله. وقتل الاسهال الناتج من المياه غير النظيفة والصرف الصحي ما يزيد على 13 ألف ولد دون الرابعة عشرة، وتسبب الرصاص الموجود في الطلاء والأنابيب والبنزين "بتخلف عقلي متوسط في أكثر من 156 ألف سنة صحية مفقودة".

اليونان لا تفي بتعهداتها الخضراء

العاصمة اليونانية، التي تستضيف الألعاب الاولمبية ابتداء من 13 آب (أغسطس) المقبل، لم تفِ بوعودها لتنظيم مباريات خضراء. وفي رسالة وجهها كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الى رئيس اللجنة الأولمبية الدولية جاك روغ، قال ان المنظمين في أثينا وجهوا تركيزهم الأساسي الى الأمن بسبب مخاوف من هجمات ارهابية، ربما على حساب البيئة. ويقول النقاد ان مقاييس بيئية أساسية، كاستعمال الطاقة الشمسية ومواد بناء غير ضارة واعادة تدوير النفايات وادارتها، لم تنفذ في المجمعات الكبرى كالقرية الأولمبية.

وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقع اتفاقاً مع الجهة المنظمة لتعزيز الوعي البيئي خلال المباريات، واستعمال نباتات تتناسب مع المناخ المتوسطي بحيث تحتاج الى حد أدنى من الري، وتقليل استعمال الأغلفة والعبوات وانتاج النفايات، وزيادة اعادة التدوير الى الحد الأقصى. وتشمل أهداف أخرى خفض التلوث الهوائي والضوضائي الناتج عن حركة السير أثناء المباريات. ويدعي المنظمون أنهم خفضوا الملوثات ما بين 13,5 في المئة للأوزون الأرضي و47,3 في المئة لثاني أوكسيد الكبريت خلال السنوات الست الأخيرة، رغم زيادة بنسبة 68 في المئة في أسطول السيارات المعتمد. وتم غرس 290 ألف شجرة و11 مليون شجيرة جديدة في أنحاء المدينة. وفي يوم البيئة العالمي في 5 حزيران (يونيو) الماضي، قام مئات الغواصين بتنظيف مواقع تحت الماء على الشاطئ اليوناني.

المجمّع الأولمبي الرئيسي (2004/5/3)

حيوانات ونباتات

تطبيق اتفاقية "السايتس"

مهددة بالانقراض في الامارات

تهريب الكافيار القزويني عبر الامارات تسبب بتعليق عضويتها في اتفاقية السايتس التي تنظم التجارة الدولية بالحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض. لكن الاسراع في اتخاذ إجراءات قانونية رادعة أدى الى رفع الحظر بعد نحو سنة، وباتت الامارات تعتبر في مصاف الدول الرائدة في تطبيق بنود الاتفاقية.
هنا عرض لوضع التجارة بالأنواع الحية النادرة في الامارات.

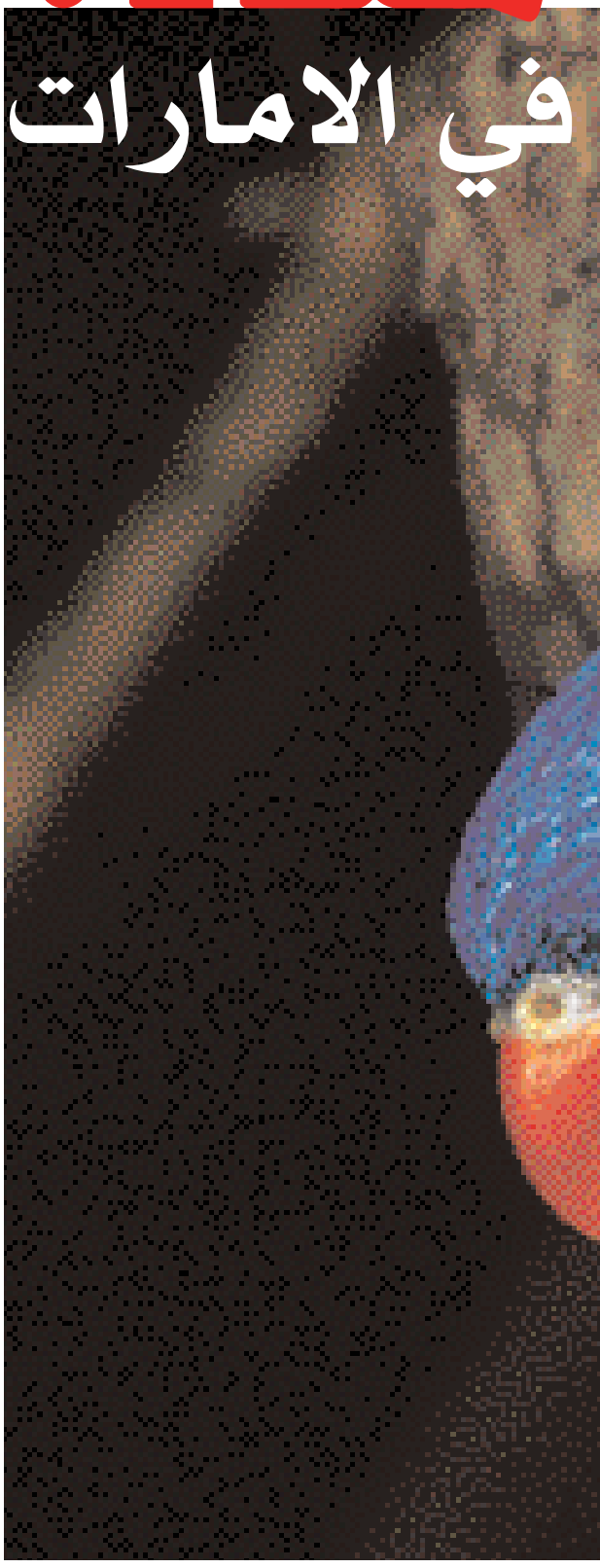

WWF-Canon/ Martin HARVEY

الصورة:
ببغاء من نوع "قوس قزح"

أبوظبي - "البيئة والتنمية"

أسفرت حملة قامت بها عناصر أمنية في آذار (مارس) 2004 عن مصادرة حيوانات برية كانت معروضة للبيع في محلات الحيوانات المدللة في سوق الميناء في أبوظبي. ومن تلك الحيوانات المصادرة قردة الفرفت الصغيرة والأصلة الملكية الجنوب افريقية والسلحفاة الأفريقية الشائكة. وقامت السلطات المختصة، وفق اتفاقية التجارة الدولية في أنواع النباتات والحيوانات البرية المعرضة للانقراض (السايتس)، بتسليم تلك المحلات رسالة تفيد بمخالفتها أحكام المادة 27 من القانون الاتحادي رقم 11 لسنة 2002، بعرض حيوانات معرضة للانقراض للبيع من دون شهادات أو تصاريح.

وتتضمن المادة المذكورة عقوبتي الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف درهم ولا تزيد على ثلاثين ألف درهم (الدرهم 0,27 دولار)، أو بإحدى هاتين العقوبتين، لكل من حاز أية عينة من الأنواع المعرضة للانقراض المدرجة في ملاحق السايتس، أو كان حارساً لها أو عرضها للبيع أو باعها أو عرضها للجمهور من دون تسجيل النشاط التجاري لدى السلطات المختصة.

تقدر التجارة الدولية بالحياة الفطرية ببلايين الدولارات سنوياً، وتتضمن ملايين الأنواع النباتية والحيوانية. وهي تجارة متشعبة تتراوح من حيوانات ونباتات حية الى عدد كبير من المنتجات المشتقة منها، ومن ضمنها منتجات غذائية وبضائع جلدية استوائية وآلات موسيقية خشبية وتحف سياحية وعقاقير. وتهدف اتفاقية السايتس الى تقليل مستويات استغلال بعض الأنواع الحيوانية والنباتية لدعم الجهود الأخرى الرامية الى المحافظة على الأنواع البرية والبحرية، مثل إيقاف تدهور البيئات الطبيعية وإعادة التوطين والإكثار في الأسر.

وكانت الامارات العربية المتحدة وقعت الاتفاقية عام 1990. لكن عدم التطبيق الكامل لبنودها خلال العقد الذي تلا التوقيع أبقى التجارة بالأحياء الفطرية في البلاد غير منضبطة الى حد كبير. وبالنتيجة، في تشرين الثاني

أشبال افريقية وجلود ومحنّطات تمت مصادرتها في مطار دبي عام 2003. ومن المضبوطات في الشحنة المصادرة جلود نمور الثلج وثلاثة تماسيح محنطة

(نوفمبر) 2001، عُلقت شراكتها التجارية مع الاتفاقية. وحدث التعليق أساساً بسبب دور الامارات كنقطة عبور رئيسية لشحنات الكافيار غير المشروع من منطقة بحر قزوين، أكبر جسم مائي داخلي على الأرض ومهد انتاج الكافيار في العالم.

لقد استغل تجار جشعون ثغرات في القانون المحلي، فاتخذوا الامارات نقطة لعمليات تهريب الكافيار القزويني. وباستعمال مستندات مزورة وتقديم بيانات ملفقة الى المسؤولين، استطاعوا أن يحصلوا من السلطات المحلية على شهادات اعادة تصدير بموجب السايتس. وكان الكافيار يشحن عندئذ الى آسيا وأوروبا وأميركا الشمالية حيث يباع كما لو أن منشأه قانوني. وقد كشف تحقيق أجرته أمانة الاتفاقية أن كمية من الكافيار قيمتها 40 مليون دولار مرت عبر الامارات لتدخل في التجارة الدولية بصورة غير مشروعة. ومُنعت سفن عديدة من مغادرة الامارات، أو احتجزتها بلدان مستوردة، بعد تشاور مع أمانة السايتس في جنيف.

ويعني تعليق التجارة بموجب السايتس أن الدول الأعضاء مطالبة، حتى إشعار آخر، برفض استيراد أي عينات من الأنواع المدرجة على قائمة الاتفاقية من الامارات، وكذلك رفض تصدير أو اعادة تصدير أي من هذه العينات الى الامارات. وقد استجابت الامارات سريعاً لمتطلبات رفع الحظر، متخذة اجراءات علمية وقانونية وادارية للتقيد بشروط الاتفاقية. ورفع الحظر عام 2003.

وقد سجلت عشرات المصادرات لأحياء فطرية تم الاتجار بها بصورة غير مشروعة في الأشهر الأخيرة. على سبيل المثال، في كانون الثاني (يناير) 2004، صودرت شحنة مكونة من 177 أفعى و22 سحلية عند وصولها الى مطار العين، وتم نقلها الى حديقة الحيوان في المدينة. وفي الشهر نفسه، خلال مهرجان التسوق في دبي، أوقفت جمارك دبي شخصاً قادماً من أفغانستان ومعه شحنة من جلود حيوانات وملابس معظمها من أنواع حيوانية مهددة بالانقراض، بينها نمر الثلج وهو من "القطط الكبيرة" الأكثر تعرضاً للانقراض في العالم. حاول الرجل التملص من الادانة مصراً على أن بضاعته هي فراء أرانب تمت دباغتها، لكن المسؤولين لم يقتنعوا بكلامه. وتم الاتصال بوزارة الزراعة والثروة السمكية، التي هي السلطة الادارية لاتفاقية السايتس في دبي والامارات الشمالية، لاتخاذ الاجراء المناسب.

وقبل شهر من ذلك، في كانون الأول (ديسمبر) 2003، اخترقت السلطات الاماراتية شبكة كبرى لتهريب طيور الحبارى. فقد ضبط رجال أمن من أبوظبي والشارقة، ارتدوا ملابس مدنية وتظاهروا بأنهم زبائن، عدداً من المهربين وصادروا 267 طائر حبارى. كما شملت العملية منازل مشبوهين في عجمان، وأتت عقب تحريات دامت أسبوعاً حول أشخاص اشتبه بتهريبهم الحبارى من ايران. وقد أودعت جميع الطيور المصادرة في المركز الوطني لأبحاث الطيور في سويحان.

أثبتت المصادرات والاعتقالات والغرامات التي فُرضت فعالية التنفيذ. وينص القانون الاتحادي رقم 11 بشأن تنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض على عقوبة قصوى هي الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر و/أو غرامة لا تقل عن 10 آلاف درهم ولا تزيد على 150 ألف درهم، لمخالفات تصدير واستيراد واعادة تصدير الأنواع المدرجة في الملحق رقم 1 لاتفاقية السايتس.

آليات تنفيذ السايتس هي الآن قيد التشغيل في الامارات، بما فيها التدابير القانونية والادارية والعلمية وبناء القدرات ورفع الوعي. الهيئة الاتحادية للبيئة هي نقطة اتصال الاتفاقية في الامارات والسلطة الادارية المعنية بتطبيقها في امارة أبوظبي. ووزارة الزراعة والثروة السمكية هي السلطة الادارية في دبي والامارات الشمالية. وهيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها هي السلطة العلمية المعنية في الدولة. وتقدم البلديات وهيئات محلية واتحادية أخرى المساعدة في تطبيق الاتفاقية.

يقول ماجد المنصوري أمين عام هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها: "في قيادة رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وضعت الامارات العربية المتحدة الحفاظ على البيئة في طليعة اهتماماتها. والهيئة تفخر بأنها تؤدي دوراً حيوياً في تنفيذ اتفاقية السايتس، بصفتها

WWF-UAE

رقصة ذكر الحبارى

الحُر والجير والشاهين. وتنظم السايتس الآليات القانونية للتجارة في هذه الأنواع بهدف حمايتها والتأكد من أن التجارة فيها لن تهدد بقاءها وتوصلها الى حد الانقراض. وهنالك شروط ومتطلبات محددة للحصول على الرخص اللازمة لنقل وتبادل الصقور من هذه الأنواع.

الحبارى: ضحية الصقّارين

الحبارى طائر صحراوي خجول وحذر، يفضل العيش بعيداً عن الانسان. وتمثل هذه الطيور الطريدة المفضلة لرياضة الصيد بالصقور. وقد أصبحت الآن مهددة بمخاطر متزايدة نتيجة للدمار الذي يلحق ببيئاتها الطبيعية والصيد الجائر.

ويمكن أن تزول الحبارى من الوجود خلال 15 ـ 25 عاماً إذا استمرت التجارة غير المستدامة والصيد الجائر لهذا الطائر النادر. ويعجل بهذا المصير الاستخدام المكثف لهذه الطيور في الصقارة، أي الصيد بالصقور وتدريبها، ونصب الأشراك غير القانونية، بالاضافة الى خسارة الطيور لبيئاتها الطبيعية بسبب زحف الأنشطة التنموية والصيد.

وتكفل اتفاقية السايتس حماية هذا الطائر قانوناً من الأنشطة التجارية، فتحصر تبادله على الأغراض غير التجارية وبموجب تراخيص مسبقة للاستيراد والتصدير، وتحرم الاتجار به أو إزعاجه أو التسبب في تهديد بقائه في البرية. كما تحرم نقل الحبارى عبر الحدود لاستخدامها في رياضة الصيد بالصقور. ويعتبر أسر الحبارى البرية نشاطاً غير قانوني بموجب الاتفاقية.

المها العربية: جميلة الصحراء

تنتمي المها العربية الى فصيلة بقر الوحش، وتتمتع بجمال وتناسق جعلا منها كائناً محبوباً يضرب به المثل. وتعرف أيضاً بالوُضَيْحي وابن سولع، وهي ظبي متوسط الحجم أبيض اللون مع بقع سوداء على الوجه والقوائم، له قرنان طويلان بهما انحناء طفيف الى الخلف. ولا يوجد هذا النوع خارج الجزيرة العربية التي تعتبر موطنه الوحيد في العالم.

كانت المها العربية موجودة في الماضي في أجزاء مختلفة من الجزيرة العربية، إلا أنها انقرضت من البرية في سبعينات القرن الماضي. فمع توافر الأسلحة النارية والمركبات ذات الدفع الرباعي، تعرضت هذه الكائنات الوديعة للصيد المكثف حتى اختفت قطعانها تماماً من البرية. وبمبادرة وطنية وعالمية كبيرة، تمت إعادة توطين قطعان

WWF-UAE

برية في سلطنة عُمان في البداية، ثم في المملكة العربية السعودية والامارات.

الكافيار: اللؤلؤ الأسود

يعد الكافيار من الأطباق الفاخرة، ويسمى أيضاً "اللؤلؤ الأسود". انه البيض غير المخصب لسمكة الحفش البدائية التي تعيش في المناطق الشمالية من أوروبا وفي آسيا وأميركا الشمالية، ومن أنواعها أسماك بحرية يعيش بعضها في المحيط الأطلسي، ويصعد بعضها الى الأنهار للتفريخ، كما يوجد البعض الآخر في البحيرات. وهناك ثلاثة أنواع من أسماك الحفش تنتج أجود أنواع الكافيار هي البيلوغا والاوسييترا والسفروغا. ويتحدد لون الكافيار وحجمه بعمر إناث الحفش وغذائها.

تقدر قيمة التجارة العالمية السنوية بالكافيار بنحو 77 مليون دولار لما يعادل 450 طناً بسعر 170 دولاراً للكيلوغرام. وتصل قيمتها الى نصف بليون دولار في تجارة التجزئة. وتعتبر روسيا وإيران أكبر المصدرين في العالم. وقد أصبحت أسماك الحفش، التي كانت مزدهرة في الماضي، معرضة للانقراض لكثافة صيدها وعدم المقدرة على التحكم بتجارة الكافيار. وقد عمد أرباب التجارة غير المشروعة الى تهريب كافيار بحر قزوين الى دبي بعبوات مزورة، ليعاد تصديره الى العالم، مما ساهم في إصدار اتفاقية السايتس حظراً على الامارات في تشرين الثاني (نوفمبر) 2001 تم إلغاؤه عام 2003.

WWF-UAE

فوق: مهاة عربية
تحت: كافيار ايراني

WWF-Canon/ Michel TERRETTAZ

تنين كومودو

ظبي التيبت: شالات الشاهتوش

الشاهتوش هو أنعم صوف وأنفس المنسوجات الطبيعية في العالم، ومبتغى عدد كبير من الأغنياء والمشاهير. يؤخذ من ظبي تيبتي صغير يعرف باسم الشيرو. وبسبب ارتفاع الطلب عليه والأرباح الضخمة التي تدرها تجارته، تعرضت أعداد هذا الظبي لتناقص مريع. فبعد أن كانت في الماضي عدة ملايين، وصل العدد الآن الى أقل من 75 ألفاً. فمنذ نهاية ثمانينات القرن العشرين، أحدثت صرعات الموضة العالمية ارتفاعاً كبيراً في الطلب، مما شجع الصيد غير القانوني لنحو 20 ألف ظبي منذ تسجيل هذا النوع في ملاحق اتفاقية السايتس عام 1979.

تصنع شالات الشاهتوش من صوف ناعم يوجد في الفرو الداخلي للظبي التيبتي. وبعكس الاسطورة التي تدعي أن الصوف يجمع عن الأشجار والشجيرات التي يتمسح بها الشيرو، فإنه لا بد من قتل هذا الحيوان النادر للحصول على الصوف. ويحتاج الشال الواحد إلى 3-5 جلود. وبذلك تم دفع الشيرو إلى حافة الانقراض.

ولم يؤثر ذلك على الطلب عليه بين أغنى الأغنياء. وما زالت الشالات تصنع في ولاية جامو وكشمير الهندية. ويبلغ حجم تجارة الشاهتوش 160 مليون دولار سنوياً.

القطط الكبيرة: قتل وطب صيني

تصنف القطط الكبيرة في العائلة الفرعية Pantherinae. ويشمل هذا المصطلح أيضاً نمر السحاب ونمر الثلج والقطط الرخامية. وقد تم تسجيل جميع النمور وغيرها من القطط الكبيرة في آسيا في الملحق رقم 1 لاتفاقية السايتس.

ويشكل الصيد غير القانوني والتجارة غير المشروعة في أجزاء ومشتقات هذه الحيوانات تهديداً أساسياً لبقاء معظم أنواعها.

ومن أسباب اختفاء القطط الكبيرة في آسيا دخول الانسان الى البيئات التي تعيش فيها، مما يؤدي إلى تدميرها وقتل الحيوانات دفاعاً عن النفس أو عن الماشية. ومع ذلك، تظل القوة المحركة للقتل غير القانوني والتجارة المترتبة عليه هي الكسب المادي من الاتجار بالحيوانات الحية وأجزائها ومشتقاتها.

ولا يزال البيع العلني لأجزاء النمور والفهود مسموحاً به في كثير من البلدان، من الجلود غير المدبوغة الى معاطف الفرو والأحزمة والعظام والأعضاء المختلفة المستخدمة في الطب الصيني التقليدي. وحتى لو لم تعرض هذه السلع بشكل علني، فإنها تكون متوفرة في السوق السوداء.

الزواحف: حيوانات "مدللة"

للزواحف أشكال وأحجام وألوان متعددة، والجامع بينها ازدياد الطلب عليها كحيوانات منزلية. ويشكل هذا الطلب المتصاعد تهديداً خطيراً يجعل وجودها في البرية تحت الخطر الداهم، وينذر بانقراضها تماماً، فضلاً عن الطلب المتزايد على منتجاتها الجلدية.

وتضم الزواحف المهددة بالانقراض العديد من أنواع السلاحف البرية والبحرية والسحالي والثعابين والحرباء. ولا تستطيع الزواحف التأقلم مع ظروف الأسر، فيموت معظمها مبكراً بسبب الاجهاد والجروح والأمراض

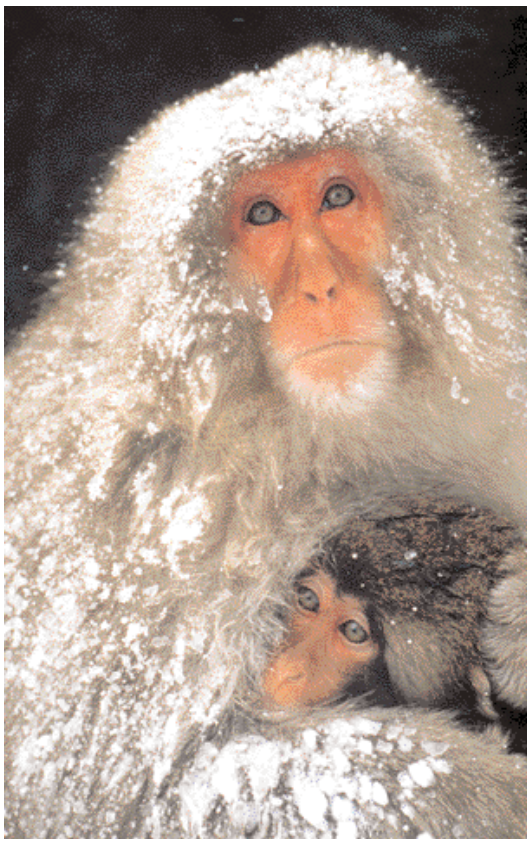
WWF-Canon/ Fritz POLKING

WWF-Canon/ Michel GUNTHER

الى اليمين: قردة وصغيرها
الى اليسار: أوركيديا

والاهمال والتربية الخاطئة التي تؤدي الى سوء التغذية أو ارتفاع الحرارة والرطوبة. وللحصول على جلودها، تصاد بوحشية وقبل التأكد مما إذا كانت تنتمي إلى نوع معرض للانقراض أو نوع مسموح بصيده بطريقة مستدامة.

وتخضع السايتس هذه التجارة الى رخص استيراد وتصدير وإعادة تصدير. ولا تسمح القوانين المحلية والدولية بشراء أو بيع هذه الحيوانات أو منتجاتها إلا بعد استخراج المستندات المطلوبة.

الببغاوات: نكبة الغابات المطيرة

تتعرض عائلة الببغاوات التي تصنف تحت رتبة Psittaciforms إلى مخاطر تزيد على ما تتعرض له أية عائلة أخرى من الطيور. وهناك نحو 335 صنفاً منها، بدءاً بالببغاء الصغيرة مروراً بالبراكيت (الببغاء الاوسترالية) وانتهاء الى ببغاء ماكاو الأميركية الكبيرة. وهي تتضمن أيضاً طيور الحب وببغاء كوكتيل الاوسترالية والببغاء ذات العرف وببغاوات الأمازون والببغاوات الافريقية الرمادية وأنواعاً أخرى.

التدهور شامل وكبير في أعداد الببغاوات حول العالم. وتتضمن "القائمة الحمراء" للاتحاد الدولي لصون الطبيعة 94 نوعاً تعتبر حالياً في وضع حرج أو معرضة للانقراض أو تواجه مخاطر شديدة تدفعها الى الزوال. وهنالك أنواع فرعية كثيرة معرضة لخطر الاختفاء الأبدي. والسبب الرئيسي تدمير الغابات المطيرة وأسر أعداد كبيرة من الببغاوات البرية لتصديرها والاتجار بها والاحتفاظ بها كحيوانات مدللة في المنازل.

جميع أصناف الببغاء محمية باتفاقية السايتس، ما عدا الببغاوات العشبية والصقرية. وتنظم السايتس تجارة جميع الأنواع برخص استيراد وتصدير أو إعادة تصدير.

القرود: انقراض خلال جيل

تشابه القرود الانسان في كثير من النواحي، مما جعلها موضوعاً للكثير من الدراسات العلمية وحقلاً لبعض التجارب العلاجية. وقد ارتبط الانسان بعلاقة خاصة بهذه الحيوانات دون غيرها لكونها كائنات اجتماعية مرتفعة الذكاء. لكن ذلك لم يشفع بها، ولم يمنع الانسان من دفعها الى حافة الانقراض.

أكثر من 130 نوعاً من القرود مهددة بالخطر في 92 دولة. وبحسب تقرير صدر عام 2000، فان خُمس أنواع القرود قد تنقرض خلال جيل واحد فقط.

التجارة الدولية التي تشمل مختلف أنواع القرود، مثل الشمبانزي وإنسان الغابة، تتسبب في الانخفاض السريع لأعدادها في الطبيعة وتدفعها بقوة نحو الزوال. وقد أدى صيد الصغار لتربيتها في المنازل وقتل الكبار لأكل لحومها، بالاضافة الى تدمير البيئات الطبيعية مع تزايد الزحف السكاني، إلى استفحال الخطر وإيصال القرود الى وضع حرج للغاية.

الأوركيديا: زهرة الحسن

هنالك اليوم نحو 250 ألف صنف من النباتات الزهرية على الأرض، 60 ألفاً منها قد تنقرض بحلول سنة 2050، وأكثر من 19 ألف صنف مهددة أو رازحة تحت وطأة الانقراض.

في قيادة رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وضعت الامارات العربية المتحدة الحفاظ على البيئة في طليعة اهتماماتها. والهيئة تفخر بأنها تؤدي دوراً حيوياً في تنفيذ اتفاقية السايتس، بصفتها السلطة العلمية في البلاد المفوضة تنسيق العمل باحدى أكبر اتفاقيات الحماية في العالم.

ماجد المنصوري
أمين عام هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها

WWF-Canon/ Mauri RAUTKARI

WWF-UAE

فوق: سلحفاة خضراء
الى اليسار: العود العطري

وتقدر الاوركيديا، أو السحلبيات بنحو 25 ألف نوع من النباتات الزهرية التي ينحصر معظمها في الغابات المطيرة وغيرها من البيئات المتدهورة. يضاف الى ذلك أن أكثر من مليون نبتة من هذه السحلبيات تقتلع سنوياً من البرية للاتجار فيها، مما يعني أن بعض هذه الزهور الجميلة ذات القيمة الاقتصادية العالية تواجه مخاطر جدية متزايدة في موائلها البرية، علاوة على أن ثلث أنواعها باتت بالفعل في دائرة الانقراض.

ما هي السايتس؟

اتفاقية التجارة الدولية في النباتات والحيوانات البرية المعرضة للانقراض (السايتس) هي اتفاقية عالمية بين الحكومات، هدفها الضمان بأن التجارة الدولية بعينات من حيوانات ونباتات برية لا تعرض بقاءها للخطر.

وتقدر هذه التجارة ببلايين الدولارات سنوياً وتشمل 350 مليون عينة نباتية وحيوانية. وهي متنوعة، تراوح من حيوانات ونباتات حية الى تشكيلة واسعة من المنتجات المشتقة منها، بما في ذلك منتجات غذائية وسلع جلدية وفراء وأدوات موسيقية خشبية وتحف سياحية وأدوية. ويتم استغلال بعض الأنواع الحيوانية والنباتية بشكل جائر. وفضلاً عن عوامل أخرى كفقدان الموئل، فان الاتجار بها قادر على استنزاف أعدادها. وكثير من الأنواع المتاجر بها ليست عرضة لخطر الانقراض، لكن وجود اتفاقية تضبط التجارة أمر هام من أجل حفظ هذه الثروات للمستقبل.

أُقرت السايتس عام 1973، وأصبحت سارية عام 1975، وتتقيد بها الدول طوعاً. ورغم انها ملزمة للأطراف التي أبرمتها، فانها لا تحل محل القوانين الوطنية، وانما تشكل اطاراً ينبغي احترامه من قبل كل طرف، اذ عليه اقرار تشريع محلي خاص به يضمن تنفيذها على المستوى الوطني. وتضم السايتس حالياً 166 عضواً.

تحمي السايتس نحو 5,000 نوع من الحيوانات وأكثر من 28,000 نوع من النباتات من الاستغلال المفرط في التجارة الدولية. وهي أُدرجت في ثلاثة ملاحق. يضم الملحق 1 نحو 600 نوع حيواني و300 نوع نباتي، وهي نادرة ومهددة بالانقراض، ويمنع الاتجار بها في حالة السعي أصلاً الى تحقيق مآرب تجارية. ويشمل الملحق 2 نحو 4,100 نوع حيواني و28,000 نوع نباتي، وهي ليست نادرة ولا مهددة بالانقراض في الوقت الراهن، ولكن يمكن أن تصبح كذلك ما لم ينظم الاتجار بها. أما الملحق 3 فيضم أكثر من 290 نوعاً غير مهددة بالانقراض، ولكنها تخضع للحماية داخل حدود بلد عضو.

العود: عطر الجزيرة العربية

تتم المتاجرة بالعود منذ أقدم العصور لأغراض دينية وعطرية وطبية. وهو خشب ثمين يستخرج من شجرة آسيوية ضخمة تنتمي الى جنس أكويلاريا (Aquilaria). وعبر التاريخ، كان لا يستطيع شراء هذا الخشب إلا الملوك والأثرياء. وكان العود سلعة نفيسة لدرجة أنها استخدمت في الهدايا التي تتبادلها الشعوب للأغراض الديبلوماسية. وقد تعرضت أشجاره للاستنزاف، نتيجة للقطع الجائر والتجارة غير المشروعة.

عندما تصاب شجرة العود بفطر معيّن تنتج مادة راتنجية عطرية تؤدي الى تكوين العود، وهو خشب داكن اللون وثقيل الوزن ولذلك أسماه الصينيون "الخشب الغاطس". ولا يعرف بوجود العود داخل لب الشجرة الا بعد شقها، علماً أن نحو 10 في المئة فقط من هذه الاشجار تنتج المادة الراتنجية، ولكن يتم قطع الأشجار بلا تمييز والبحث داخل لبها عن العود، مما أدى الى تدهور مريع لأعدادها في البرية.

ويستخدم العود في صناعة بعض المنتجات الطبية التي أشارت اليها بعض الأحاديث النبوية، كما ورد ذكره في كتب الطب الهندي القديم. وتشمل التجارة الدولية فيه الرقائق الخشبية والبودرة والدهن ومنتجات صناعية مثل العطور والبخور والأدوية.

وتعتبر ماليزيا واندونيسيا المصدرين الرئيسيين لهذه التجارة، بعد نضوب المخزون الطبيعي للهند نتيجة الاستنزاف.

وتعود التجارة الدولية المنتظمة بالعود الى القرن الثالث عشر، مع النشاط الملحوظ لتجارة دهن وبخور العود في الشرق الأوسط. ومن الأقطار الرئيسية المستوردة للعود هونغ كونغ وتايوان والسعودية والامارات. وتصنف عدة دول في الشرق الأوسط كمستهلكة رئيسية لأجود أنواع العود، وتوضح الدراسات أن هذه المنطقة تستهلك الكمية الأكبر من جميع أنواعه. لكن التجارة الدولية المنتظمة أصبحت الآن تهدد بقاء ستة أنواع من أشجار العود التي تقدر بـ15 نوعاً. ■

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة

البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. انها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، أكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيقة.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

اذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان البيئة والتنمية هي مجلة لك أنت.

خيارات بيئية للبنان

كيف يخرج لبنان من توازن الرعب البيئي باسم حقوق الطوائف والمناطق؟

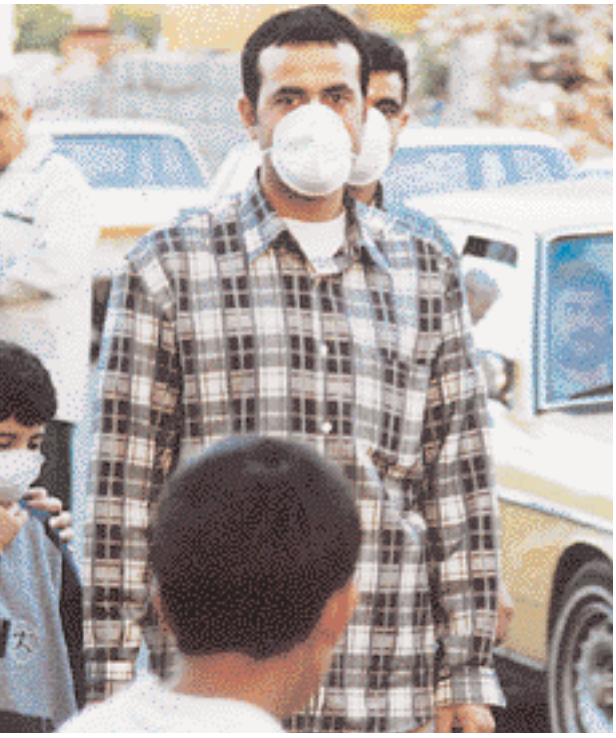

هذا النص هو القسم الأول من فصل في كتاب "خيارات للبنان" الذي يصدر هذا الشهر عن دار النهار. وفي حين يستعرض هذا القسم المشاكل والخطوات الأساسية للحل، يقدم القسم الثاني المنشور في الكتاب خطة مفصلة للانقاذ البيئي.

نجيب صعب

أزمة البيئة في لبنان هي أزمة سياسة ونظام. فالتركيبة السياسية القائمة على تقاسم المغانم تشجع على التعامل مع الموارد والثروات العامة لا كملك وطني مشترك، بل كبقرة حلوب يتقاسمها النافذون باسم الطوائف والمناطق. وفي متابعة قضايا المقالع والكسارات والمازوت ومكبات النفايات أمثلة عن خلط العام بالخاص وتغليب الشأن المذهبي والمناطقي على المصلحة المشتركة.

النفايات

لا تزال معالجة النفايات قائمة ضمن برامج الطوارئ. وليس لدينا بعد خطة وطنية للنفايات. ولا يزال معظم المليون ونصف المليون طن من النفايات التي ينتجها لبنان سنوياً يرمى في الطبيعة وعلى الشواطئ وفي مكبات عشوائية. وقد بقي الملف لسنوات في أيدي هواة يفتقرون الى الخبرة، فتحكم المقاولون في خطط الطوارئ لجني أكبر قدر من الربح في أسرع وقت. ولم يتطرق أي برنامج تم طرحه إلى الادارة المتكاملة للنفايات، من الانتاج فالنقل فالمعالجة، لتقليل الكمية من الأساس واعتماد خيارات معالجة متعددة وفق المنطقة وحجم نفاياتها ونوعيتها. الكوارث والأزمات التي نشهدها اليوم في ملف النفايات الصلبة ليست مفاجأة. المشكلة كانت في أساس البرامج التي قامت على معطيات ومبادئ مغلوطة، وكانت في هذا تحمل بذور فشلها. والذين يحتجون اليوم على مطمر النفايات في الناعمة، مثلاً، هم الذين كانوا أشد المتحمسين لاقامته. وبعد صرف الملايين على الدراسات والنقاشات، لا يوجد حتى اليوم برنامج لمعالجة النفايات الطبية قابل للتطبيق.

تلوث الهواء

في مسألة تلوث الهواء من السيارات، من المفيد أنه تم منع محركات المازوت القديمة. لكن هل حُلّت المشكلة؟ وهل تم فعلاً توقيف كل السيارات العاملة على المازوت؟ ما هي مواصفات البنزين المستعمل الآن؟ ما هو البديل للمحركات المصنوعة أساساً لاستخدام البنزين مع رصاص، وهي تحتاج إلى مادة مضافة، كبديل للرصاص، لتجنب التعطيل. وهذا البديل مفروض ليس فقط في أوروبا، بل حتى في دول مجاورة مثل مصر، منذ تحولت إلى البنزين بلا رصاص. وهناك أكثر من خيار للمادة المضافة البديلة للرصاص، لكل منها حسناته ومضاره البيئية. فأين المواصفات والمعايير التي تحدد هذه المسألة في لبنان؟ وأين الجدية في إعادة العمل بنظام المعاينة الميكانيكية بشكل جدي وحازم؟

وبالعودة إلى المازوت، هل تمت دراسة المسألة بعناية؟ الجواب هو، بالتأكيد، لا، لأن الحقائق لا التخمينات تثبت ان محركات المازوت الحديثة، مع الصيانة الجيدة ونوع المازوت الصالح، أقل تلويثاً للهواء في كثير من النواحي. نحو 40 في المئة من السيارات الجديدة في أوروبا تعمل على المازوت. والنسبة تصل إلى 60 في المئة في فرنسا و70 في المئة في النمسا. هل تساءلنا لماذا؟ ومن نصح بالتدابير الاعتباطية؟ محركات المازوت التي رُكّبت على سيارات الاجرة كان لا بد من سحبها، لأنها من فضلات المحركات القديمة الملوثة الممنوعة في بلد المنشأ. وتم تصديرها الى لبنان كنفايات معدنية، وهي ملوّثة بغض النظر عن نوع المازوت المستعمل فيها، أكان أحمر أم أسود أم أخضر! لكن الحافلات مسألة أخرى، اذ تم استيرادها أساساً مع محركات تعمل على المازوت. ألم يكن من الأفضل والأوفر فرض المواصفات السليمة والرقابة على حافلات المازوت بدل دفع عشرات الملايين كتعويضات مقابل

ابراهيم الحلوبل

منعها؟ وأين الدراسات العلمية التي تبين لنا نوعية الهواء قبل المنع وبعده؟ ما هي، مثلاً، نسبة الرصاص في دم الأطفال قبل المنع وبعده، وما هي نسبة الأوزون الأرضي في الهواء الذي نتنشقه؟ بينما تشير الأبحاث إلى أنها أضعاف المسموح به، مما يشكل خطراً على الصحة، ينصبّ الاهتمام على معالجة ثقب الأوزون في الأجواء الخارجية، كما جاء في ملصق وإعلان كبير نشرته الوزارة منذ شهور بعنوان: "كلنا أصدقاء للأوزون". أي أوزون؟ وقد أظهر فحص أجراه فريق بحثي من الجامعة الأميركية في بيروت أن كثافة غاز الأوزون الضار بلغت 400 ميكروغرام في المتر المكعب كحد أدنى في بيروت، بينما يعتبر تجاوزها 300 ميكروغرام مؤشراً خطراً. سبب آخر لضرورة وجود المؤسسة الوطنية للبيئة: لتصحّح المفاهيم وتضع المعايير، فلا نبقى في الشعارات الإنشائية.

وأين البرنامج المتكامل للنقل العام الذي وحده يؤمن تخفيفاً فعلياً للازدحام ويلجم التلوث من السيارات؟ هذا الأمر أكدته دراسة أجريت عام 2003 لمصلحة وزارة البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وكالعادة، انتهت على أحد الرفوف في مكتب ما.

التلويث الصناعي

أظهر تقرير "وضع البيئة في لبنان"، الذي أصدرته وزارة البيئة سنة 2001 بالتعاون مع الأمم المتحدة، وجود نحو 22,000 مؤسسة صناعية في لبنان، نصفها في بيروت، و90 في المئة منها منشآت صغيرة يعمل فيها أقل من عشرة أشخاص. ومن المتوقع أن تنتج المصانع 191,623 متراً مكعباً من النفايات السائلة سنوياً، سيصل 90 في المئة منها الى شبكة مياه الصرف العادية، فتلوث المياه الجوفية والبحر، في غياب حلول جدية للمعالجة. وتساهم الصناعة بنحو 75 في المئة من انبعاثات المواد العضوية السامة، في ما عدا غاز الميثان، بينما ينتج عنها اليوم نحو 200,000 طن من النفايات الصلبة سنوياً، يقدر أنها تحتوي 3,350 طناً من النفايات الخطرة، ينتهي معظمها في مكبات النفايات المنزلية.

في مجال الفلتان الصناعي، تم التغاضي عن التلويث المزمن من مصانع شكا وسلعاتا، وصدرت شهادات حسن السلوك من الوزارة المعنية، التي أكدت سلامة الانبعاثات، بينما الشواطئ وهواء القرى المحيطة مشبعة بالسموم التي تبثها. وقد أظهرت دراسة لمستويات تلوث الهواء في منطقة شكا والقرى المحيطة بها، أجراها فريق من الجامعة اللبنانية الأميركية طوال عام 2003 ونشرت نتائجها في مطلع 2004، أن جزيئات الغبار تصل إلى ما بين 250 و450 ميكروغراماً في المتر المكعب، بينما الحد الأعلى اليومي المقبول عالمياً لا يتجاوز 150 ميكروغراماً، والمعدل السنوي المقبول لا يتجاوز 60 ميكروغراماً في المتر المكعب. وبينت الدراسة أن مستويات أوكسيدات الكبريت تتجاوز في مواقع عدة الحدود العليا المسموحة بما بين 10 أضعاف و20 ضعفاً، في حين وصلت مستويات أوكسيدات النيتروجين في حالات كثيرة إلى آلاف الأضعاف عما هو مسموح به، وذلك في القرى المحيطة وليس حول المصانع فقط. فمن يحاسب على التفاوت الهائل بين مستويات التلوث التي أصدرتها المصانع نفسها وأيدتها هيئات رسمية، وتلك التي أظهرتها دراسات أجراها باحثون جامعيون مستقلون، وبيّنت أضعاف مستويات التلوث؟

على الرغم من كل المؤتمرات والبرامج، لا يزال هواؤنا ملوثاً من الصناعات وتوليد الطاقة ووسائل النقل. وتبلغ نسب التلوث بأوكسيدات الكربون والكبريت والأوزون والغبار أضعاف المسموح به عالمياً. ويخسر لبنان 170 مليون دولار كل سنة أضراراً صحية ناجمة عن تلوث الهواء. وبينما لا توجد محطات ثابتة لقياس الهواء، تربض في مستودعات كلية الهندسة في الجامعة الأميركية عشرات الأجهزة الحديثة، إضافة إلى محطة نقالة مجهزة بآلات كومبيوتر متطورة لقياس تلوث الهواء، لم يستعمل أي منها لعدم الاتفاق على آلية مناسبة مع وزارة البيئة، فضلاً عن الافتقار الى ميزانية للتشغيل، بعدما حصلت الجامعة على المعدات كهبة.

هدر المياه

في حين يعاني اللبنانيون نقصاً في كمية المياه المتوفرة للاستعمال وتدهوراً في نوعيتها، بسبب سوء ادارة الموارد المائية، يتم هدر أكثر من نصف الـ2600 مليون متر مكعب من المياه السطحية والجوفية التي يمكن استغلالها سنوياً. ناهيك عن تلويث المياه العذبة بمجاري المياه المبتذلة، وآبار التصريف التي تحفرها البيوت والمؤسسات والمستشفيات أيضاً، فتختلط مياه المجارير بمياه الشرب. وما تزال تربض أمام مبنى وزارة البيئة منذ سنوات محطة سيارة لقياس تلوث المياه، حصلت عليها الوزارة كهبة فرنسية، لكنها لم تستخدمها ولا مرة واحدة.

تراجع الغابات والزراعة

رغم الكلام عن برامج التشجير والحميات، فقد انخفضت الغابات الى نحو 7 في المئة من مساحة لبنان، بسبب التنمية العشوائية والحرائق وقطع الغابات والمقالع، بعدما كانت قبل

خيارات للبنان

دار النهار للنشر

من مقدمة الدكتور نواف سلام لكتاب "خيارات للبنان":

يهدف هذا الكتاب الى تقديم دراسة تفصيلية في الخيارات المتاحة امام لبنان للخروج من الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لا يزال يعاني منها رغم مرور اكثر من خمسة عشر عاماعلى توقيع اتفاق الطائف عام 1989. فهذا الاتفاق لم ينجح في وضع لبنان على طريق بناء الدولة وان كان نجح في كسر دائرة العنف التي لفت البلاد منذ 1975(...) واذا كان لهذا الكتاب من رسالة، فهي: ان البدائل السياسية لمعالجة هذه المشاكل موجودة وان التغيير ممكن شرط توفر الارادة السياسية.

اذ يقترب لبنان من انتخابات رئاسية جديدة مقررة في الربع الاخير من 2004، فان الكتاب يطمح الى جعل التعامل مع هذا الحدث مناسبة للنقاش حول القضايا الاساسية للبلاد بعيدا عن الثقافة السياسية السائدة والممارسات الرائجة التي تختزل الانتخابات عموما، وليس الرئاسية منها فقط، الى مجرد تنافس بين اشخاص بدلا من ان تكون اختيارا بين رؤى وبرامج مختلفة. لكن الامل طبعاً ان يتجاوز الكتاب، بما يتضمن من دراسات وما يقدم من بدائل، مرحلة الانتخابات الرئاسية ليبقى حافزاً لنقاش وطني اكثر عمقاً ووعيًا وارفع نوعية ومستوى.

واخيرا لابد من القول ان المساهمين في هذا الكتاب لا يتفقون بالضرورة على كل الاراء ووجهات النظر التي يطرحها زملاؤهم، الا انهم يجمعون على احترامها كلها والاعتراف بقيمتها، والاهم انهم يجتمعون حول هدف كبير مشترك هو السعي الى تحفيز الحوار من اجل مستقبل افضل للبنان بين جميع المهتمين، مسؤولين كانوا ام مواطنين عاديين ام باحثين.

ويبقى ان نشير الى ان نسخة باللغة الانكليزية من هذا الكتاب تصدر بالتزامن مع هذه النسخة العربية عن مركز الدراسات اللبنانية في جامعة اوكسفورد ودار النشر الانكليزية "آي. بي. توريس" في لندن.

يتضمن كتاب "خيارات للبنان" الفصول التالية:
اصلاح النظام الانتخابي: نظرة مقارنة (نواف سلام)، اللامركزية: بين الضرورة والهواجس (فاديا كيوان)، الطائفية: ملامح لاصلاح معلن (أحمد بيضون)، الاصلاح في القضاء: من اجل تنقية صورة العدالة وتحقيق السلطة القضائية المستقلة (سليمان تقي الدين)، العلاقات اللبنانية – السورية: هل من تسوية ممكنة بين البلدين وما هي شروطها؟ (سمير فرنجية)، من الازمة الى نظام اقتصادي جديد (توفيق كسبار)، مجال الاعمال: ازالة الحواجز وتنمية الفرص (رمزي الحافظ)، في الفساد وسبل مواجهته (محمد فريد مطر)، تسعة مبادئ وخمسة ملفات للسياسة التربوية (عدنان الأمين)، برنامج إنقاذ بيئي (نجيب صعب).

25 سنة تغطي 20 في المئة منه. وكانت آخر بدعة تلزيم التشجير إلى شركات خاصة. فمن يتولى الصيانة والمراقبة والعناية، وأين دور البلديات؟

وقد أدى ضعف التنمية الريفية، والجفاف بسبب هدر المياه، وتقصير برامج الدعم والتوجيه، إلى إهمال نحو 40 في المئة من الأراضي اللبنانية الصالحة للزراعة، فانجرفت التربة وأصبحت الأرض صحراء قاحلة. وأكد هذا الواقع تقرير "الخطة الوطنية لمكافحة التصحر" الذي صدر في حزيران (يونيو) 2003، حين أشار الى أن 60 في المئة من الاراضي اللبنانية معرضة لخطر التصحر بدرجة مرتفعة. كما بين آخر تقرير عن استعمالات الاراضي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عام 1999 أن مساحة الاراضي الزراعية انخفضت من 360,000 هكتار عام 1970 إلى أقل من 250,000 هكتار عام 1999. وأدى الاستخدام الكثيف للاسمدة والمبيدات الكيماوية بلا قيود جدية إلى تلويث التربة والمياه واختلال التوازن الطبيعي والتسبب بأمراض للمستهلكين.

فوضى التنظيم المديني

من أهم المعضلات التي تهدد سلامة البيئة ولا تلقى اهتماماً جدياً حتى اليوم مسألة تحديد استعمالات الأراضي (zoning)، حيث أن نحو 90 في المئة من الاراضي ما برحت غير مصنفة. البلد يعامل كعقار كبير معروض للبيع، إذ يمكن، بتفسيرات واجتهادات قانونية وبعض الشطارة اللبنانية، استثمار أي جزء من شواطئه وغاباته، عن طريق توظيف نفوذ المال والسلطة والطائفة. وهنا لا نتكلم عن الجرود والمناطق النائية فقط. بعض المشاريع داخل بيروت أيضاً نموذج صارخ عن الإجرام البيئي، الذي يشارك في ارتكابه المستثمرون والقانون والدوائر التي تسمح بهذا التشويه. فقد تم بناء مجمع تجاري من 120 ألف متر مربع على أرض في الأشرفية يملكها وقف الروم الأرثوذكس، بلا أي تراجعات عن الطرق، وبلا فسحات وساحات، وبلا طرق خدمة أمام مداخل ومخارج موقف يتسع لآلاف السيارات، ضمن منطقة سكنية مكتظة أساساً وعلى طريق مزدحمة أصلاً بمدرسة كبيرة، وسوبر ماركت، ومدفن، وفندق تحول في زمن الكساد إلى جامعة تضم آلاف الطلاب وسياراتهم، ومستشفى. ماذا سيكون أثر هذا وسواه من انتهاكات التنظيم المديني على تلوث الهواء؟

أما جامع محمد الأمين، الذي بوشر بناؤه في وسط بيروت على أرض كان جزء منها مخصصاً لحديقة عامة، فقد أعلن القيمون عليه باعتزاز أنهم استحصلوا على ترخيص بالبناء "من الرصيف إلى الرصيف، بلا أي تراجع ولا حدائق".

وكان نائب من كسروان اعتبر منع المقالع في منطقته، التي تضم بعض أجمل غابات لبنان ومنحوتاته الصخرية، اعتداء على حق موارنة المنطقة في استثمار ثرواتها الطبيعية. فكأن البعض أعطوا أنفسهم حقاً إلهياً لانتهاك الطبيعة، قد يكون مستنداً إلى تفسير خاص لما جاء في سفر التكوين: "... أثمروا وأكثروا واملأوا الأرض وأخضعوها وتسلّطوا على سمك البحر وعلى طير السماء وعلى كل حيوان يدبّ على الأرض".

لقد برّر أحد المسؤولين السماح ببناء مجمع "أ.ب.ث" التجاري على أرض تملكها الطائفة الأرثوذكسية وسط حي سكاني مكتظ في الأشرفية بالسماح قبله ببناء مركز تجاري في المصيطبة لجمعية المقاصد الاسلامية. إنه توازن الرعب البيئي، باسم الطوائف والمذاهب.

الاعتداء على الشاطئ وتلويث البحر

تحتل المشاريع الصناعية والسياحية والتجارية الخاصة 56 كيلومتراً من الشاطئ اللبناني، أي 23 في المئة منه. وتملأ النفايات معظم الجزء المتبقي، حيث يصل الى البحر يومياً ثلاثة آلاف طن منها عبر مكبات الشواطئ أو الأنهار والسواقي. ويصب في البحر كل يوم نصف مليون متر مكعب من المياه المبتذلة، وتبقى مشاريع محطات المعالجة مجمدة بسبب خلاف الرؤساء على الاستملاكات.

التلوث بالضجيج

أما الضجيج من السيارات والمصانع ومعدات البناء ومكبرات الصوت فيقتحم مدارسنا وبيوتنا ومكاتبنا. وهو نوع آخر من التلوث يؤدي الى أمراض عصبية وجسدية كثيرة. وبينما يصبح الضجيج مزعجاً عندما يتخطى نسبة 70 وحدة صوتية (ديسيبل)، فإن المستوى يتجاوز 85 وحدة صوتية في معظم مناطق بيروت. وبما أن مضاعفة الصوت تزيد من مستواه 3 ديسيبل فقط، فإن مستوى الـ85 ديسيبل يعني تزايد الضجيج نحو 16 ضعفاً عن الحد المقبول.

من كارثة إلى أخرى

نشير إلى أن "قانون حماية البيئة"، الذي أقره مجلس النواب سنة 2002 تحت عنوان "شرعة البيئة"، بقي شعارات تفتقر إلى المراسيم التطبيقية. وتبعته "شرعة المواطن البيئية" التي صدرت عن وزارة التنمية الادارية، لتضيف فصلاً جديداً إلى أدبيات البيئة.

ومنذ العام 1994، تم الاعلان عن عشرات البرامج ذات التمويل الدولي في مجال البيئة وكتبت مئات الدراسات، انتهت كلها إلى الرفوف لأنها لم تكن في إطار برنامج وطني يحدد أولويات، وافتقرت إلى جهاز للتنسيق والمتابعة. والنتيجة أننا اليوم لسنا أفضل حالاً عما كنا عليه قبل عشر سنوات. فكأننا نركض واقفين في مكاننا ونلهث.

وكان البيان الوزاري للحكومة في تشرين الأول (اكتوبر) سنة 2000، الذي بقي في معظمه بلا تنفيذ، التزم وضع خطة بيئية ذات أولويات، وربط السياسة البيئية بالسياسة المالية عن طريق ضرائب رادعة وحوافز تشجيعية، ووعد بإنشاء المؤسسة الوطنية للبيئة كهيئة للبحث العلمي البيئي. والقرار السياسي الصحيح لا بد من أن يكون مرتكزاً إلى أساس علمي. ان التقاعس عن إقامة هذه المؤسسة أدى إلى استمرار فوضى المشاريع والبرامج بلا تخطيط وتنسيق ومراقبة صحيحة. ولا تزال المعالجات في اطار الاسعافات الأولية التي تتولاها مجموعة من الهواة.

وقد تم خلال السنوات العشر الاخيرة العمل على اعتماد معايير صناعية وشروط ومواصفات وبرامج ومراجع إرشادية، مصدر معظمها وصفات جاهزة على شبكة الانترنت. ومع هذا كله، فقد عجزت الدراسات، وحتى "المدعي العام البيئي"، الذي يُفترض أن القانون أوجد منصباً له في جميع المناطق، عن حل مشكلة صغيرة بحجم بضعة براميل نفايات صناعية سامة في قرية بشللي في قضاء جبيل، لم يتم

الإعلان عن مصدرها بعد سنتين من الكشف عنها. المشكلة هي في المعايير وخطة العمل والتدابير القابلة للتطبيق. ولا يمكن النجاح في الامور الكبيرة ما دمنا عاجزين عن اثبات قدرتنا على حل مسألة صغيرة، لتكون نموذجاً للجدية.

خطوات للانقاذ البيئي

على هذه الخلفية القاتمة، هل نتكلم خارج الموضوع حين نطرح برنامجاً بيئياً؟ إذ يندر أن يرافق الانتخابات الرئاسية والنيابية عندنا أي برنامج على الاطلاق، مهما كان نوعه، في السياسة والاجتماع والاقتصاد والتربية وحقوق الناس الأساسية، ناهيك عن البيئة.

البيئة السليمة حق أساسي طبيعي من حقوق الانسان. انها تعني نوعية الحياة وإمكان الاستمرار في العيش في آن معاً. ولن ندخل العصر ما لم نبدأ التعاطي مع موضوع البيئة بجدية. وكم هو مخيب للآمال أن لا تقدم جماعات البيئة على طرح برامج بيئية وطنية تكون أساساً للخيارات الانتخابية، فتوضع على طاولة النقاش بقوة، ويُدعى المرشحون الطامحون الى تبنيها علناً. ولا يمكن أن تنفصل تدابير رعاية البيئة عن التنمية العادلة والمتوازنة. فالمجتمعات المزعزعة وغير المستقرة، التي تعيش غالبية سكانها في صراع يومي من أجل البقاء، تعتبر الاستثمار في المستقبل رفاهية لا يمكنها تحملها. المطلوب إرادة سياسية وتيار شعبي لدعم مبدأ دفع الثمن الفردي لقاء الربح الاجتماعي.

قبل وضع السياسات البيئية التفصيلية، إذاً، لا بد من تحديد الأولويات الوطنية، وبالتالي تعديل السياسات الاقتصادية لتخفيف الآثار السلبية على البيئة. وإن تقويماً رقمياً للثمن الباهظ الناتج عن إهمال الاعتبار البيئي كفيل بأن يقنع المخططين بإدخال الشأن البيئي في أساس المعادلة الاقتصادية. فالخسائر الاقتصادية الناجمة عن التدهور البيئي في العالم العربي تفوق معدلات النمو. فقد قدر البنك الدولي كلفة التدهور البيئي في لبنان بنصف مليار دولار سنوياً. وبلغت خسارة التدهور البيئي في سورية 700 مليون دولار، وفي مصر 3 مليارات دولار سنوياً. أما مجموع الخسارة الاقتصادية من التدهور البيئي في العالم العربي فقدرت بـ15 مليار دولار سنوياً، أي 3 في المئة من الناتج القومي. وقدرت كلفة الوقاية بخمسة مليارات دولار، أي أن كل دولار يصرف لحماية البيئة يعطي عائداً اقتصادياً ثلاثة أضعاف قيمته.

ومع أن النمو الاقتصادي يتسبب غالباً في استهلاك أكبر للموارد، غير أنه من ناحية أخرى يسهّل إيجاد حلول للمشاكل البيئية. وتبقى كلمة السر: التوازن. وقد يكون واجباً القبول بضرر بيئي محدود في المدى القصير، اذا كان لا بد منه لتحقيق نمو اقتصادي يساعد المجتمعات الفقيرة على حماية بيئتها في المدى البعيد. من هنا، لا يمكن معالجة المشكلات البيئية دفعة واحدة، خاصة في الدول النامية التي تواجه في الوقت ذاته مشاكل اقتصادية واجتماعية متشابكة. فالسياسات البيئية، بعد تحديد الخيارات الوطنية، يجب أن تعتمد سلّم أولويات يأخذ في الاعتبار: إلحاح المشكلة، والضرر الذي لا يمكن إصلاحه، والأثر على الصحة، والأثر على نوعية الحياة. في هذا الاطار، على السياسة البيئية أن توقف فوراً أي عمل ينتج ضرراً لا يمكن إصلاحه، حتى لو أدى هذا الى تأخير في عمليات التنمية الاقتصادية. ومن ثم يتم الاتفاق على خطة تفصيلية تعتمد على سياسات عامة ومعايير اقتصادية ومؤسسية، وأدوات تطبيقية، وتدابير تنفيذية.

وفي حين أن السياسات الجيدة بيئياً تكون في كثير من الأحيان مفيدة اقتصادياً، مثل رفع الدعم عن تسعير الماء والكهرباء والمحروقات، فهي ليست دائماً هكذا. فتحديد انبعاث الغازات من الصناعات، مثلاً، عالي الكلفة اقتصادياً. لكنه ثمن اجتماعي لا بد من دفعه. كذلك الأمر بالنسبة لفرض معاينة ميكانيكية صارمة على السيارات والآليات، الذي قد يزيد الاعباء بعض الشيء على المواطن، لكنه في المدى المتوسط والبعيد يخفف من نفقات استهلاك السيارة وصيانتها ويحد من حوادث السير الكارثية.

مهمات أساسية

من هذا المنطلق، يمكن المباشرة بوضع برنامج بيئي قابل للتطبيق، يقوم على الخطوات الأساسية الآتية:

- تنظيم وزارة البيئة وتفعيلها، واستكمال أجهزتها بالكفاءات، حتى تصبح قادرة على ادارة القضايا الآتية: السياسات البيئية والتخطيط الاستراتيجي، التشريعات والقوانين، الصناعة وحماية المستهلك، النفايات، العلاقات الدولية بما فيها المعاهدات والمنظمات، الضجيج والسير، الماء والزراعة، المواد الكيميائية والمشعة، الهواء والطاقة، الاعلام والتوعية وغيرها.
- انشاء المجلس الأعلى للبيئة برئاسة رئيس الحكومة، كهيئة سياسية مكلفة مهمة التنسيق البيئي بين الوزارات والادارات المختلفة، ومخولة باتخاذ قرارات ملزمة.
- تشكيل هيئة طوارئ بيئية من أبرز الاختصاصيين والعاملين في شؤون البيئة، تكون مهمتها أن تنجز خلال ثلاثة أشهر إجراء مسح لجميع المشاريع والبرامج البيئية التي حصلت على تمويل دولي أو خارجي أو محلي، لتقييم نتائجها ومراحل تنفيذها وتقرير امكانات الاستفادة منها، والتأكد من عدم التكرار. كما تحدد الهيئة الأولويات البيئية التي يجب معالجتها خلال سنة، لتخفيف حدة التدهور الى حين بدء تنفيذ برامج الادارة البيئية المتكاملة وظهور نتائجها.
- انشاء المؤسسة الوطنية لحماية البيئة، كجهاز مختص مهمته وضع الخطط والدراسات العلمية البيئية، لتكون أساساً يستند إليه أصحاب القرار. ولا بد من تخصيص ميزانية كافية لهذه المؤسسة، كي تقوم بعملها العلمي بالتعاون مع المجلس الوطني للبحوث العلمية والجامعات والشركات والمنظمات المختصة. ومن مهمات المؤسسة تنسيق المشاريع ذات التمويل الدولي ومراقبتها ونشر التقارير الدورية حول وضع البيئة في لبنان.
- اعتماد سياسة وطنية للبيئة تضع أهدافاً محددة تتيح إجراء المحاسبة وتحديد مواقع النجاح والفشل خلال فترة زمنية معينة.
- انشاء أجهزة بيئية في البلديات لتنظيم العمل البيئي على المستوى المحلي وادارته، وتطوير برامج للتنمية الريفية تنفذها البلديات، تقوم على تعميم تكنولوجيات ملائمة صديقة للبيئة، كمعالجة النفايات بالتسميد والتخمير وتشجيع الزراعة العضوية ودعم مصادر الطاقة المتجددة وانشاء مراكز للتنمية الريفية تتولى تنفيذ هذه البرامج. ■

في حين أن السياسات الجيدة بيئياً تكون في كثير من الأحيان مفيدة اقتصادياً، مثل رفع الدعم عن تسعير الماء والكهرباء والمحروقات، فهي ليست دائماً هكذا. فتحديد انبعاث الغازات من الصناعات، مثلاً، عالي الكلفة اقتصادياً، لكنه ثمن اجتماعي لا بد من دفعه.

توزيع جوائز «وضع البيئة 2004»

تقارير طلاب لبنان في كتاب الى البلديات

فازت 23 مدرسة لبنانية وعربية في مسابقة مجلة "البيئة والتنمية" لسنة 2004، وحصلت على جوائز بقيمة تسعة آلاف دولار تسلمتها في احتفال خاص، أعلنت خلاله مؤسسة "أمديست ـ لبنان" عن دعمها لاصدار كتاب يضم مختارات عن التقارير، وتدريب الطلاب على تقديم مقترحاتهم الى البلديات في مناطقهم.

الوزير سمير الجسر والدكتور جورج طعمه ونقيب الصحافة محمد البعلبكي وراغدة حداد يستمعون الى عرض من نجيب صعب لأحد التقارير الفائزة

بيروت ـ "البيئة والتنمية"

"استطعتُ، بعد الاطلاع على أعمال أبنائنا في لبنان والأقطار العربية الشقيقة، أن أتحسس واقع البيئة الأليم... فقد وصلت الأمور الى وضع حرج جداً". بهذا الكلام توجه وزير التربية والتعليم العالي في لبنان سمير الجسر الى الجمهور الذي احتشد في قاعة نقابة الصحافة خلال احتفال توزيع جوائز مسابقة "وضع البيئة 2004" التي نظمتها مجلة "البيئة والتنمية" للمدارس، برعاية "غروهي"، وشارك فيها أكثر من 250 مدرسة من لبنان وسورية والأردن والمغرب ودول عربية أخرى. وحضر الاحتفال حشد من الرسميين وممثلي الجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية والأساتذة والطلاب، ورافقه معرض للمسابقات الفائزة.

هنأ الوزير الجسر المدارس الفائزة، منوّهاً بالمشاركة الواسعة في المسابقة حتى في المناطق النائية. وأشاد بجهود مجلة "البيئة والتنمية" في تحفيز الطلاب على العمل البيئي الميداني من خلال مسابقاتها السنوية وبرامجها البيئية التربوية والنوادي البيئية التي ترعاها في مئات المدارس. ونوه بأن "هذه المجلة الرائدة تعمل منذ تأسيسها قبل ثماني سنوات على نشر الوعي البيئي في المنطقة العربية انطلاقاً من لبنان". وأعلن الوزير الجسر في كلمته عن افتتاح اختصاصات بيئية جديدة في التعليم العالي الرسمي ابتداء من السنة الدراسية المقبلة. فقد تم استحداث قسم الصحة البيئية في كلية الصحة العامة في الجامعة اللبنانية، وسيتم اطلاق اختصاصين جديدين في التعليم المهني هما معالجة المياه وتكنولوجيا البيئة.

نقيب الصحافة محمد البعلبكي أشار الى أن "الصحافة عادة تكتب عن الحدث، بينما مجلة البيئة والتنمية تصنعه، من خلال الثورة البيئية التي أطلقتها في المدارس اللبنانية والعربية".

وتكلم رئيس اللجنة التحكيمية للمسابقة الدكتور جورج طعمه، رئيس المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان، عن التقارير والملصقات التي أعدتها مجموعات العمل الطلابية، و"كثير منها يمكن اعتباره دراسة حقلية علمية تبنى عليها برامج بيئية هادفة". وأشار الى أن بعض المشاركين جعلوا من تقاريرهم رسالة بثوا فيها بألم شديد ما يعانونه من التعدي على البيئة المحيطة بهم، أو حاولوا معالجة المشاكل وحدهم دون الاطلاع على ما يتبين لسواهم في محيطهم الاجتماعي، أو قدموا ما شاهدوا وحللوا الوقائع دون اللجوء الى دليل يسند موقفهم. وأضاف: "أما الناجحون المجلون، فمنهم من سبق أن غطسوا خلال السنوات الماضية في أعماق المسابقة، ولعلهم تعلموا من أغلاط وقعوا فيها. وهم عززوا ملاحظاتهم بالمستندات والمراجع، وتعاونوا مع أوسع عدد من التلامذة موزعين العمل في ما بينهم، كما خصصت بعض المدارس

الصور: ابراهيم الطويل

الجسر في المؤتمر الصحافي متوسطاً طعمه وبعلبكي وصعب ونهرا

طلاب وأساتذة وبيئيون وممثلو جمعيات وشركات ورسميون وصحافيون ومصوّرون غصت بهم قاعة نقابة الصحافة

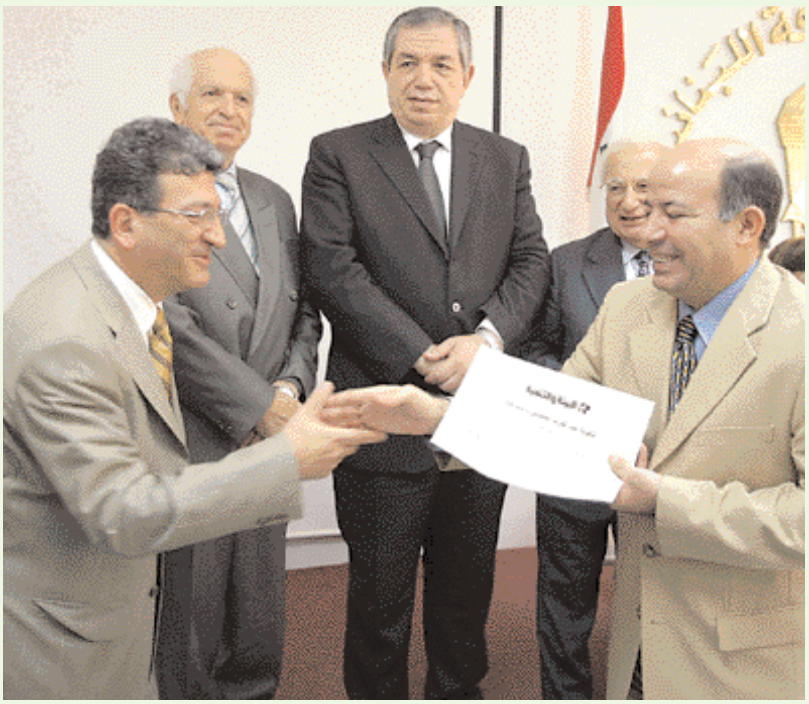

القائم بأعمال سفارة المملكة المغربية مصطفى بلحاج يتسلم جائزة ثانوية عبدالكريم الخطابي في المغرب، وطلاب وأساتذة يجولون في المعرض ويتسلمون الجوائز

عدداً من أفراد الهيئة التعليمية للتنسيق وللمساعدة في إعداد التقرير".

وألقى الاستاذ جوزف نهرا كلمة لجنة نوادي البيئة والتنمية. فقال ان "هذه المسابقة دليل عافية وحب وغيرة على بيئتنا وشعور بالخوف والخطر لواقعها والحفاظ عليها بمسؤولية مشتركة".

وأعلن ناشر ورئيس تحرير مجلة "البيئة والتنمية" نجيب صعب أن مؤسسة "أمديست ـ لبنان" قررت دعم المجلة لنشر تقارير طلاب لبنان في كتاب ومساعدتهم في إيصال نتائج استطلاعاتهم ومقترحاتهم البيئية الى مجالس البلديات في مناطقهم، ضمن برنامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للشفافية والمساءلة.

ووزعت على المدارس الفائزة جوائز نقدية بقيمة ثلاثة آلاف دولار ومجموعات كتب بيئية بقيمة ستة آلاف دولار. وتسلم القائم بأعمال سفارة المملكة المغربية مصطفى بلحاج جائزة ثانوية عبدالكريم الخطابي المغربية. ورعت المسابقة شركة غروهي لتكنولوجيا المياه.

ووزع في الاحتفال تقرير عن وضع البيئة سنة 2004، هو ملخص لاستطلاعات الطلاب نشر في عدد حزيران (يونيو) من "البيئة والتنمية".

من خلال مسابقة "وضع البيئة 2004" قامت فرق من الطلاب والطالبات، معظمهم من المرحلتين المتوسطة والثانوية، وباشراف أساتذة، بجمع المعلومات واعداد التقارير عن الوضع البيئي في مناطقهم. وعززوا تقاريرهم بالصور، وأوردوا مقترحات لحلول ارتأوها في ضوء الواقع. شملت التقارير مواقع الصناعات والمشاغل والملوثات الناجمة عنها،

والشواطئ البحرية والانهار ومصادر المياه، والأشجار والغابات والتربة، والنفايات المنزلية، والتمدد العمراني والطرقات والمساحات الخضراء، والمشاكل المتنوعة التي يعاني منها السكان نتيجة التدهور البيئي.

وكانت مجلة "البيئة والتنمية" أطلقت سلسلة مسابقات بيئية مدرسية منذ انشائها سنة 1996، استقطبت أكثر من 400 ألف مشارك من جميع البلدان العربية. وتراوحت مواضيع المسابقات بين "البيئة الأفضل تبدأ بك أنت" و"وضع البيئة" و"المدرسة الصديقة للبيئة" و"الفن صديق البيئة" و"اكتشف الطبيعة". وقد أطلقت هذه المسابقات حركة بيئية ناشطة في المدارس، رافقتها دورات في التربية البيئية نظمتها المجلة، وأنشئت في اطارها مئات النوادي البيئية المدرسية. ■

المدارس الفائزة في مسابقة "البيئة والتنمية" لعام 2004

"وضع البيئة 2004"

الجائزة الأولى
500 دولار ومجموعة كتب بيئية

1. المدرسة الأميركية العالمية - قب الياس
2. مدرسة وطى المصيطبة الرسمية المختلطة - بيروت
3. مدرسة الليسيه ناسيونال - بيروت ومدرسة الليسيه ناسيونال - بقعاتا (مناصفة)

الجائزة الثانية
200 دولار ومجموعة كتب بيئية

1. ثانوية عبد الكريم الخطابي - المغرب
2. مدرسة الفالوجة للتعليم الأساسي - دمشق
3. ثانوية الضحى - مستديرة شاتيلا
4. ثانوية الروضة - بيروت
5. ثانوية الأرز الثقافية - قبرشمون

الجائزة الثالثة
100 دولار ومجموعة كتب بيئية

1. مدرسة دير ابي سعيد الثانوية الشاملة - الأردن
2. مدرسة سيدة مشموشة
3. ثانوية كفرحتى الرسمية
4. مجمع نازك الحريري لانماء القدرات الإنسانية - عرمون
5. ثانوية فرن الشباك الرسمية للبنات

الجائزة الرابعة
مكتبة بيئية

1. ثانوية صيدا الرسمية الثانية للبنات
2. المدرسة اللبنانية العالمية - طريق المطار
3. ثانوية فخر الدين المعني الرسمية للبنات - بيروت
4. مدرسة سيدة السلام للراهبات الباسيليات الشويريات – الدورة
5. مدرسة الربيع - قبرشمون
6. ثانوية الكوثر - طريق المطار
7. مدرسة مؤسسة يوحنا لودفيك شنلر - البقاع الغربي
8. ثانوية السيدة للراهبات الانطونيات - الحازمية
9. وحدة الشميطية الشرقية دير الزور - سورية
10. المدرسة التطبيقية للمناشط الطليعية بسلقين - سورية

حصلت 66 مدرسة على شهادات تقدير وكتاب طبيعة هدية، وهي الآتية:

لبنان
ثانوية بخعون الرسمية، ثانوية القبة، مدرسة التهذيبية الرسمية للبنات، مدرسة الفوار الرسمية، مدرسة بقاعصفرين الرسمية، مدرسة بطرماز الرسمية، ثانوية الغرباء الرسمية للبنات، مدرسة كفرحاتا الرسمية، تكميلية طرابلس الاولى الرسمية للبنات، مدرسة حقلية الرسمية المختلطة، مدرسة بزبينا الرسمية المختلطة، راهبات العائلة المقدسة المارونيات، ثانوية سيدة الخلاص، مدرسة حسن حمد غندور، مؤسسات أمل التربوية ثانوية الشهيد مصطفى شمران، ثانوية صور الرسمية للبنات، مدرسة صيدا المتوسطة المختلطة الرسمية، ميريام عزيز من مدرسة ثانوية مار ضومط للراهبات الانطونيات، مدرسة برج البراجنة الرابعة، المستقبل الرسمية المختلطة، ثانوية الإيمان النموذجية، مدرسة رمل الظريف المتوسطة الرسمية للبنات، مدرسة برج ابي حيدر الرسمية، مدرسة المزرعة المتوسطة الرسمية الاولى للصبيان، مدرسة المخلص للروم الكاثوليك، دار الأيتام الإسلامية، مدرسة المصيطبة الرسمية للصبيان، مدرسة زقاق البلاط الرسمية للبنات، المدرسة النموذجية الرسمية المختلطة، مدرسة عين المريسة المتوسطة الرسمية المختلطة، انترناشونال كولدج IC، ابتدائية عائشة ام المؤمنين، المتوسطة الرسمية الثانية للبنات بعلبك، ثانوية زحلة الرسمية للبنات، مركز عمر المختار التربوي، المدرسة الزراعية الفنية في بعقلين، مدرسة الإمام المهدي الاوزاعي، متوسطة بعلشميه الرسمية، متوسطة القرية الرسمية المختلطة، مؤسسة إقليم الخروب الاجتماعية، مبرة محمد رمضان، مؤسسات الرعاية الاجتماعية دار الأيتام الإسلامية مهنية الفتيات، مدرسة الجناح الرسمية المختلطة، مدرسة الياس ابو شبكة الرسمية المختلطة، متوسطة عاليه الرسمية المختلطة.

سورية
ثانوية الباسل للمتفوقين - دمشق، ثانوية عبدالرحمن الكواكبي - دمشق، مدرسة الحكمة للبنين - ريف دمشق، كفربطنا الرابعة للتعليم الأساسي - ريف دمشق، مدرسة الحجر الأسود الثالثة - ريف دمشق، مدرسة محمد سالم سلام - ريف دمشق، إعدادية الحيدرية للبنات - حلب، الثانوية العامة للبنين - حلب، ثانوية الثورة - اللاذقية، مدرسة سهيل ابو الشملات - اللاذقية، مدرسة عكرمه المخزومي - حمص، مدرسة سكينة - حمص، مدرسة حماد الكسرة دير الزور، مدرسة وحدة الاندلس الريفية - الحسكة، مدرسة وحدة وادي الشاطر - طرطوس، المدرسة التطبيقية للمناشط الطلائعية جسر الشغور - ادلب، مدرسة وحدة الشهيد محمود عمر حصرية - حماه، مدرسة صقر قريش الابتدائية - الرقة.

الأردن
مدرسة جديتا الثانوية المختلطة.

المملكة العربية السعودية
خولة رزق ابراهيم - الرياض (مشاركة منفردة).

أمراض جديدة تضرب في المنطقة العربية

ما زالت الأمراض المُعْدية تشكل القاتل الأول في المنطقة العربية، حيث تحصد نحو 32 في المئة من الوفيات. منها أمراض جديدة مثل الايدز الذي يقدر عدد المصابين به في شرق المتوسط بنحو 700 ألف. ولكن ثمة أمراض مُعْدية خطيرة ظن الناس أنها اختفت، فعادت تضرب بأشكال جديدة لا علاج لها ولا لقاح. ومن هذه الأمراض المستجدّة السل والملاريا واللشمانيا وأمراض الطفولة، اضافة الى أمراض حيوانية المصدر تنتقل الى الانسان.

زهير حلاّج

يقف الطبيب الشاب حائراً في أمر الطفل المريض وفي باله مجموعة علل ربما اعترته. وتسأله الأم أخيراً بخجل: "هل يمكن أن يكون مصاباً بالحصبة يا دكتور؟"

فعلاً، هذا ما أصاب الطفل. لكن الطبيب الشاب لا يعرف تشخيص الحصبة، لأنه تمرّن في مستشفى لا يعتبر الحصبة مرضاً مهماً، مع أنها تقتل نحو 80 ألف طفل سنوياً في المنطقة العربية.

اعتقد العالم منذ ستينات القرن الماضي أن عهد الأمراض المُعْدية الى انتهاء، بعد نجاح استئصال الجدري، ومحاولات استئصال الملاريا، واكتشاف العديد من المضادات الحيوية واللقاحات ضد أمراض الطفولة. هذا الشعور الذي ساد الوسط الصحي أدى الى نتيجة عكسية، فبدأ الاهتمام يقل بالأمراض المعدية ويتوجه الى الأمراض المزمنة وغير المعدية، مما استتبع نقصاً في الموارد التي ترصد لمكافحة الامراض المعدية ونقصاً في عدد المختصين بمكافحتها.

... الى أن فوجئ العالم بظهور الايدز. ثم بدأت تظهر أمراض، بعضها عائد وبعضها جديد وغير معروف سابقاً. وتميزت الامراض الجديدة بأن غالبيتها كانت تصيب الحيوانات في الاصل، وانتقلت الى الانسان في ظل ظروف تغير البيئة والتوسع البشري. كما تميزت بقدرتها على إحداث الأوبئة، وارتبط عدد كبير منها بنسبة عالية من الوفيات، مع عدم وجود علاج ملائم أو لقاح مضاد.

وتبين أيضاً أن عدداً من الأمراض المعروفة سابقاً عادت الى الظهور بقوة، إما بازدياد عدد الحالات في البلدان المصابة وإما بنشوء مقاومة للأدوية المتوفرة. وبعضها بدأ ينتشر من مناطقه المحددة جغرافياً في الماضي الى مناطق جديدة.

التغيرات البيئية وسهولة التنقل وسرعته أوجدت الظروف الملائمة لانتشار ناقلات الأمراض. كما أن التجارة العالمية أصبحت تسمح لبعض المسببات بالانتقال من منطقة الى أخرى بسهولة وبسرعة. فالجراثيم لا تحتاج الى تأشيرات دخول لعبور الدول. والأوبئة التي كانت تنحصر في منطقة ما أو بلد ما باتت تهدد باجتياح العالم بأسره في أيام، وليس أدلّ على ذلك من موجتي السارس وانفلونزا الطيور اللتين أرعبتا العالم مؤخراً.

الدكتور زهير حلاّج مدير مكافحة الأمراض المعدية في منظمة الصحة العالمية / المكتب الاقليمي لشرق المتوسط.

صبي مصاب بالملاريا في أثيوبيا
WHO

درهم وقاية!

بعد هذه العودة الطاغية للأمراض المعدية، بدأت الأوساط الطبية حول العالم، بما في ذلك المنطقة العربية، تعيد تقييم الوضع بدفع من منظمة الصحة العالمية. وتبين أن ثمة حقائق لا يمكن نكرانها. الحقيقة الأولى، أن الأمراض المعدية ما زالت تشكل القاتل الأول في المنطقة العربية، فهي مسؤولة عن 32 في المئة من الوفيات في اقليم شرق المتوسط (جميع الدول العربية باستثناء الجزائر وموريتانيا، بالاضافة الى باكستان وأفغانستان وايران). والحقيقة الثانية، أن خطط مكافحة هذه الأمراض ما زالت دون المستوى المطلوب. والثالثة، أن هذه الأمراض يمكن مكافحتها وتخفيف العبء المرضي وعبء الوفيات منها بتوفير وسائل متاحة علمياً ومقبولة اجتماعياً ولكنها لا تطبق في منطقتنا بالشكل السليم. ومن هذه الوسائل: اللقاحات، الأدوية، الترصّد، اكتشاف الأوبئة مبكراً، اجراءات صحية عامة للوقاية، العناية بالظروف البيئية، توفير المياه السليمة، الاشراف على الأطعمة وحمايتها، مكافحة ناقلات المرض، التخلص السليم من الفضلات. وهذه كلها اجراءات مرتبطة بعملية التقدم الانساني.

الحقيقة الرابعة المهمة أن كلفة تطبيق برامج مكافحة الأمراض المعدية ليست عالية نسبياً، والمردود قياساً على الكلفة كبير جداً. من الامثلة على ذلك أن التلقيح ضد التهاب الكبد البائي (Hepatitis B) يقي من احتمال الاصابة بتشمع الكبد وسرطان الكبد عند البالغين، ويوفر المصاريف العالية جداً التي يمكن أن يتحملها المجتمع لمعالجة الاصابات اذا حدثت. ان ثلاث جرعات لقاح للطفل تكلف أقل من دولار، أما معالجة سرطان الكبد فقد تكلف مئات آلاف الدولارات، وفي النهاية لا معالجة شافية من هذا المرض.

الحقيقة الخامسة أننا، نتيجة ضعف نظام الترصد والمعلومات لدينا، لا نملك أرقاماً حقيقية حول الوضع الصحي، انما لدينا أرقام متوقعة. فلو افترضنا أن معدل انتشار التهاب الكبد (في منطقتنا يتراوح بين 2 و8 في المئة من مجموع السكان) هو 2 في المئة في بلد عدد سكانه 10 ملايين، فيكون هناك 200 ألف مصاب. من هؤلاء، سيتطور المرض لدى 10 في المئة (هذا رقم عالمي) الى حدوث تشمع في الكبد يتفاقم الى سرطان. هكذا يصبح لدينا 20 ألف مصاب بسرطان الكبد في هذا البلد. فلنتصور حجم المشكلة التي سيتحملها النظام الصحي.

السلطة العلمية في البلاد المفوضة تنسيق العمل باحدى أكبر اتفاقيات الحماية في العالم".

ويعمل الصندوق العالمي لصون الطبيعة في الامارات WWF-UAE على مشروع بناء القدرات الوطنية لتطبيق الاتفاقية ونشر الوعي البيئي في مختلف قطاعات المجتمع، من خلال تدريب المسؤولين الحكوميين المعنيين، بالتعاون مع أمانة الاتفاقية والسلطات الاماراتية. وقد نظمت أربع ورش عمل، بينها ورشة لتدريب المدربين، وشملت نحو 50 مسؤولاً. كما تم اصدار وتوزيع عدد من منشورات السايتس، تتضمن معلومات عن الحيوانات والنباتات ومشتقاتها المدرجة في الاتفاقية والأكثر تداولاً في الامارات، وبنود القانون الاتحادي رقم11، مع قرص مدمج (CD) حول السايتس. ويتم إعداد تقارير صحافية ومواد اعلامية بشكل منتظم.

جوازات سفر للصقور

من الأمور التي أوليت عناية عاجلة مراقبة حركة نقل الصقور عبر الحدود، اذ لم يعد يسمح بادخالها واخراجها من البلاد بحرية. ولا يستطيع الصقّارون السفر الى الخارج مع صقورهم الا ومعهم مستند خاص يصدر في دولة الامارات، هو جواز سفر الصقور، الذي يتم اصداره بعد تسجيل الطائر في الدوائر المختصة. ولا يسجّل الصقر الا في حال الحصول عليه واستيراده الى الامارات بصورة مشروعة. وقد تم تسجيل معظم الصقور المستعملة للصيد في الامارات حالياً وأصدرت لها جوازات سفر. أما الصقور المستولدة في الامارات فتثبت في قوائمها حلقات مقفلة لتحديد هويتها.

ويقول محمد البواردي، نائب رئيس الهيئة الاتحادية للبيئة، ان "الجهد المركز للامارات في تنظيم التجارة بالأنواع الحيوانية والنباتية المعرضة للانقراض كان ناجحاً للغاية، ومن ثماره الكثيرة اعتماد نظام تسجيل الصقور في الدولة وإصدار جوازات سفر لها. ولا تخفى القيمة الحمائية لهذا النظام في التحكم بتأثيرات الصقارة على أعداد الصقور البرية. كما أنه في الوقت ذاته يحمي تراثاً محبباً هو الصيد بواسطة الصقور. وهذه الخطوة هي الاولى من نوعها في شبه جزيرة العرب".

كذلك، يتم التحكم بتجارة الكافيار غير المشروعة بعد اختيار خمس شركات هي وحدها مخولة باستيراد الكافيار، وسمح لواحدة منها فقط باعادة التصدير. كما نُظمت تجارة الحيوانات المدللة بتسجيل المحلات التي تبيعها، وقد تم تسجيل جميع المحلات في دبي لدى السلطات البلدية وهي تعمل تحت إشراف مختصّ. وتحذو أبوظبي حذو دبي، حيث صادرت السلطات مراراً أنواعاً معرضة للانقراض تم اقتناؤها بصورة غير مشروعة، وهذا يشكل رادعاً لمتاجر الحيوانات المدللة.

WWF-UAE

تدريب الصقور
على الصيد في الصحراء

يقول الدكتور فريدريك لوني، مدير مكتب الصندوق العالمي لصون الطبيعة في الامارات: "ما فعلته الامارات خلال ثلاث سنوات فقط هائل بالتأكيد. فقد تحولت من عضو علقت تجارته بسبب عدم تنفيذ اتفاقية السايتس لتحتلّ موقعاً مرموقاً بين الدول الأعضاء التي تملك أفضل تشريع وآلية للتنفيذ. حالياً، الامارات هي احدى الدول الرائدة في التطبيق القانوني للسايتس".

وتمنع الاتفاقية التي تضم 166 عضواً استيراد أو تصدير أي من الحيوانات التي تأتي ضمن القائمة المهددة بالانقراض الا من دولة عضو في الاتفاقية، على أن تكون الحيوانات مصحوبة بشهادة السايتس والشهادات الصحية الأخرى، إضافة الى تفاصيل تتعلق بشركة الطيران التي تنقلها والشروط الواجب توافرها أثناء نقل الارساليات.

في ما يلي نبذات عن حيوانات ونباتات برية ومشتقاتها، مدرجة في اتفاقية السايتس، وهي الأكثر تداولاً في الامارات وتركز الحملات التوعوية على حمايتها.

الصقور: "بنادق" الصيد العربي

الصقر طائر هام في التراث العربي، استخدمه البدو في الماضي لمطاردة الطيور والحيوانات الأخرى. والقنص بالصقور رياضة ضاربة في القدم، وهنالك أدلة على وجودها في الشرق الأوسط منذ القرن الثامن قبل الميلاد. والجزيرة العربية واحدة من الأماكن الأخيرة في العالم التي ظلت تحافظ على تراث هذه الرياضة القديمة. ويتم نصب الشراك لأسر الصقور العابرة منذ قرون، إلا أن ذلك النشاط كان مستداماً ولا يؤثر على بقاء الأنواع... حتى عهد قريب، حين أدى استنزاف الطبيعة للأغراض التجارية الى التقليل من مقدرة الكائنات الفطرية على البقاء، فتدهورت أعداد بعض الصقور.

هنالك ثلاثة أنواع من الصقور أوسع استخداماً في التجارة مع الجزيرة العربية وأكثر تعرضاً للمخاطر، هي

"الجهد المركز للامارات في تنظيم التجارة بالأنواع الحيوانية والنباتية المعرضة للانقراض كان ناجحاً للغاية، ومن ثماره الكثيرة اعتماد نظام تسجيل الصقور في الدولة وإصدار جوازات سفر لها. ولا تخفى القيمة الحمائية لهذا النظام في التحكم بتأثيرات الصقارة على أعداد الصقور البرية. كما أنه في الوقت ذاته يحمي تراثاً محبباً هو الصيد بواسطة الصقور. وهذه الخطوة هي الاولى من نوعها في شبه جزيرة العرب."

محمد البواردي
نائب رئيس
الهيئة الاتحادية للبيئة

مصابون بحمى الوادي المتصدع في أحد مستشفيات اليمن. هذا المرض الافريقي الأصل، الذي يصيب المواشي وقد ينتقل الى البشر بواسطة البعوض، تسبب في وفاة عشرات المصابين في اليمن والسعودية عام 2000

وهناك حقيقة أخرى، أننا نعيش حالياً في عالم منفتح، خصوصاً نتيجة العولمة. ولسنا بمعزل عما يجري في أقطار أخرى، لا سيما وأن منطقة الشرق الاوسط متوسطة عالمياً لعبور الاشخاص والتجارة. ويقدر عدد المسافرين في العالم بنحو 700 مليون سنوياً. وفي وسع المرء أن يرتحل حول العالم في 36 ساعة، وهي مدة الحضانة الكافية لأي مرض. لذا نحن معرضون سريعاً لأمراض تظهر في مناطق أخرى، فلسنا بعيدين حتى عن الصين. ها هو الالتهاب الرئوي الحاد "سارس"، وها هي إنفلونزا الطيور، يأتيان من الشرق الأقصى ليعمّا العالم.

هذه الأمور جميعها تدعو الى الاهتمام من جديد بالأمراض المعدية، وضرورة التفات مؤسسات الصحة العامة الى اعادة التركيز وتطبيق البرامج اللازمة للتعامل معها. وتقيم منظمة الصحة العالمية حالياً سلسلة مؤتمرات لطرح الموضوع على القطاعات الصحية في دول شرق المتوسط، من أجل اجراء مناقشة جادة ووضع خطط عملية للتعامل مع الأمراض المعدية، وبشكل خاص المستجدة منها، وتحقيق نجاحات مطلوبة بكلفة مقبولة.

المجموعة القاتلة

من الأمراض الجديدة التي ظهرت في منطقة شرق المتوسط الايدز، أي العوز المناعي المكتسب. ورغم أنها من أقل المناطق اصابة، ففي السنوات الثلاث الاخيرة بدأت الأرقام ترتفع بشكل واضح، وبدأ المرض يأخذ شكلاً وبائياً، خاصة في بعض البلدان التي تدخل في ما يسمى المرحلة الوبائية للمرض مثل جيبوتي والسودان. ويقدر عدد حالات الاصابة بفيروس الايدز (HIV) حالياً في المنطقة بنحو 700 ألف.

السل الدرني (TB) مرض مستجدّ. وثمة نحو 600 ألف اصابة جديدة كل سنة في منطقتنا، تسفر عن 100ـ150 ألف وفاة سنوياً.

وتسجل الملاريا نحو 15 مليون اصابة سنوياً، معظمها في السودان ثم اليمن وباكستان وأفغانستان والصومال. ويموت بحدود 50 ألف مصاب سنوياً.

وهناك مجموعة من الأمراض الحيوانية المصدر تنتشر في المنطقة وتصيب البشر أيضاً، منها حمى الوادي المتصدع والحمى المالطية وداء الكلب.

حمى الوادي المتصدع دخلت شرق المتوسط عام 1977، ومعروف أنها أصابت الصومال والسودان ومصر والسعودية واليمن. المشكلة في هذه الحمى أنها تأتي أحياناً بشكل حاد وتؤدي الى وفيات كثيرة، خاصة عندما ترتبط بالشكل النزفي أو الاصابة الدماغية.

الحمى المالطية واسعة الانتشار. لا معلومات دقيقة عن مدى انتشارها في الحيوان أو الانسان، فالأرقام لا تعطي صورة واضحة حتى في الولايات المتحدة، لأنها مرض صعب التشخيص ولا يبلَّغ الا عن عُشر الحالات. لكنها الآن من أهم الأمراض الحيوانية في منطقة شرق المتوسط.

وفي ما يتعلق بداء الكلب، ليس المهم عدد الاصابات لأنه مرض مميت، المهم تقدير عدد حالات التعرض لعضّات الحيوانات التي تستوجب المعالجة باعطاء اللقاح، وهي مئات الآلاف سنوياً (في باكستان يحكى رسمياً عن 32 ألف عضة سنوياً، في حين يقدّر البعض أن هناك 100 ألف عضة سنوياً). اللقاح الجديد غالي الثمن، وقد خفف عدد الحقن والآثار الجانبية.

اللشمانيا (حبة حلب أو حبة بغداد) أصبحت واسعة الانتشار، فهناك مئات آلاف الحالات. والنوع المميت، أي اللشمانيا الحشوية التي تصيب الأحشاء، بدأ تشخيصه مؤخراً، وهو يحصد مئات الوفيات في المنطقة سنوياً وخصوصاً في السودان (أيضاً في العراق والمغرب وباكستان وحالات قليلة في مصر). أثناء مكافحة الملاريا، أدى استخدام المبيدات الحشرية الى القضاء على ناقل اللشمانيا، ولما توقفت إجراءات الرش رجعت النواقل والمرض الى كل مكان.

أمراض الطفولة واسعة الانتشار، ويزيد عدد الوفيات بها على 250 ألف طفل سنوياً في دول شرق المتوسط، وهي نسبة عالية عالمياً. بعض هذه الأمراض يمكن الوقاية منه باستخدام اللقاحات (مثل الحصبة)، والآخر (كالاسهال) بتوفير البيئة الملائمة، بما في ذلك المياه السليمة والتخلص من الفضلات والنظافة الشخصية والعناية بسلامة الطعام.

لقد تحول اهتمام الناس والجسم الطبي الى الأمراض غير المعدية، بعدما تكوّن انطباع أن الأمراض المعدية انتهت أو أنها حتمية العلاج. فالمصاب بالانفونزا يشفى بعد وقت قصير من إعطائه مضاداً حيوياً (انتيبيوتيك)، أما المصاب بالسرطان فلا يشفى نهائياً وإن أطيل عمره سنة أو سنوات. ولكن عندما يقل الاهتمام بالأمراض المعدية تتقلص الأموال المخصصة لابعادها أو معالجتها، فتضرب من جديد، وبشكل فجائي وكاسح أحياناً.

الوضع خطير حقاً. فالأمراض المعدية تسبب 26 في المئة من مجمل الوفيات في العالم، وهي مسؤولة عن اعاقات دائمة وتشوهات حادة لدى مليار شخص حالياً. ومعظم الأنواع المستجدة من هذه الأمراض قابلة لتشكيل موجات وبائية، ولا علاج لها ولا لقاح. ■

أمراض معدية جديدة

- العوز المناعي المكتسب (الايدز)
- إيبولا، أرينا، هاناتا
- التهاب الدماغ (السحايا) الناتج عن فيروسي هندرا ونيباه
- انفلونزا الطيور، الالتهاب الرئوي الحاد (سارس)، خليفة ذات الرئة
- الكوليرا 139
- التهاب الدماغ الاسفنجي البقري والبشري (جنون البقر)

أمراض معدية مستجدّة

- التدرّن الرئوي (السلّ)
- حمى الضنك، حمى الوادي المتصدع، حمى غرب النيل
- الحمى الصفراء
- الدفتيريا (الخناق)
- اللشمانيا (القرحة الشرقية) واللشمانيا الحشويّة

أمراض معدية مقاومة للعقاقير

- الملاريا (البرداء)
- الالتهابات العنقودية
- التدرن الرئوي (السل) المقاوم للأدوية السلّية
- التيفوئيد الناجم عن بكتيريا السالمونيلا
- السيلان

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة

البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. انها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، أكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيقة.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

اذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان البيئة والتنمية هي مجلة لك أنت.

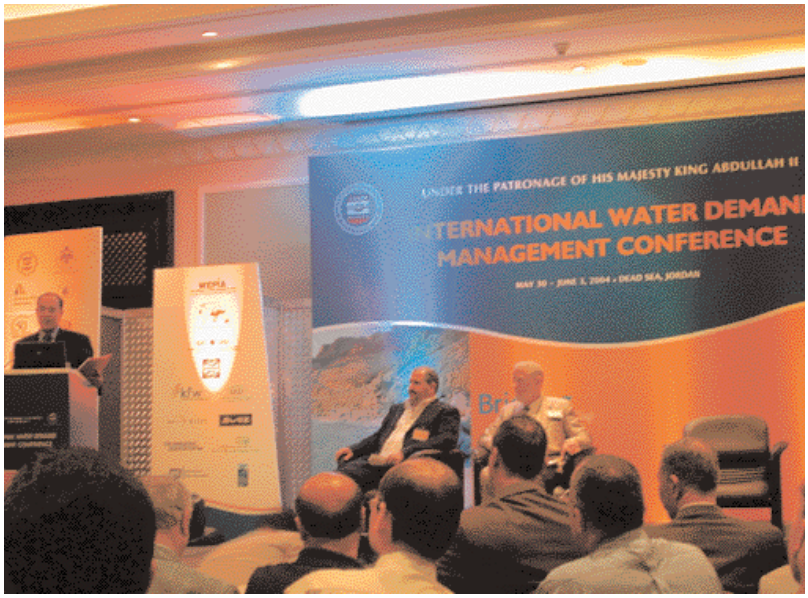

مؤتمر البحر الميت لادارة الطلب على المياه

مياه البحر الأحمر هل تحيي البحر الميت؟

بوغوص غوكاسيان (عمّان)

قناة البحرين، الواعدة باستجرار مياه البحر الأحمر الى البحر الميت المهدد بالنضوب، كانت مدار بحث وجدل في المؤتمر الدولي لادارة الطلب على المياه الذي انعقد الشهر الماضي على شاطئ البحر الميت. نظمت المؤتمر وزارة المياه والري الاردنية بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وشارك فيه نحو 1000 مندوب من 30 بلداً، وافتتحه ملك الأردن عبدالله بن الحسين.

ركز المؤتمر على خفض الطلب على المياه وادارتها في المنازل والقطاعات الزراعية والصناعية. وشملت الجلسات التقنية أكثر من 100 عرض ومحاضرة قدمها أكاديميون وخبراء من القطاعين الخاص والعام ومنظمات غير حكومية، عكست خبراتهم المتنوعة والممارسات الادارية والتكنولوجيات المتعلقة بالمياه.

وزير الموارد المائية والري في مصر الدكتور محمود أبوزيد قال ان متوسط حصة الفرد من المياه العذبة في العالم تتناقص سريعاً، من 12,000 متر مكعب في 1960 الى 8000 متر مكعب في 1990، ومن المتوقع أن يهبط الى أقل من 4000 متر مكعب بحلول سنة 2050. ويشمل الاستهلاك العالمي الحالي نحو 54 في المئة من مجمل المياه العذبة السطحية والجوفية التي يمكن الوصول اليها، ومع الارتفاع المتوقع في عدد سكان العالم سوف يرتفع الى 70 في المئة بحلول سنة 2025. وشكلت بعض الوسائل المحسنة لادارة الطلب على المياه جوانب رئيسية في عرض أبو زيد، ومنها التقييم الفعال للموارد المائية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، والادارة اللامركزية، والاستدامة المالية، والشراكة الحكومية والخاصة، وتحسين الأوضاع المؤسساتية، وزيادة الانتاجية المائية، والوعي الجماهيري.

وكشف وكيل وزارة الكهرباء والماء في الامارات المهندس علي العويس أن هناك دراسة لربط دول الخليج بشبكة مائية على غرار شبكة ربط الكهرباء الخليجية.

قالت وزيرة البلديات والأشغال العامة العراقية نسرين برواري إن مشكلة العراق المائية "متراكمة منذ عقود"، وان نسبة التغطية والتزويد المائي تصل الى 60 في المئة. وبعدما أشارت الى "ان أمراضاً وبائية انتشرت نتيجة رداءة نوعية المياه التي تستخدم للشرب"، أملت أن يتحسن الوضع المائي في العراق، مع رصد موازنة تراوح بين أربعة وخمسة مليارات دولار. وقال وزير الموارد المائية العراقي عبداللطيف رشيد إن حصة العراق من مياه نهر الفرات "تدنت من 27 مليار متر مكعب سابقاً الى 11 ملياراً بعد بناء السدود التركية والسورية"، لافتاً الى أن لا اتفاقات تحدد حصص الدول المستفيدة من مياه النهر.

وقالت المديرة في دائرة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في البنك الدولي لاتيشيا اوبنغ ان مكان انعقاد المؤتمر مناسب جداً نظراً الى وضع الأردن الذي يعد من الدول العشر الأشد فقراً مائياً. وأعربت عن أسفها لأن دول المنطقة، ورغم النقص في المياه، تزيد من استهلاكها الجائر للمياه الجوفية، اضافة الى التنافس بين القطاعات الاقتصادية من صناعة وزراعة وخدمات على زيادة استهلاك المياه، داعية هذه الدول الى الموازنة بين الطلب والموارد المتوفرة.

تخللت المؤتمر 21 ورشة للتنمية المهنية تلقى فيها المشاركون تدريبات مكثفة على مهارات متصلة بادارة المياه، كبرامج التخطيط الكومبيوترية، والمصادر البديلة كالمياه الرمادية، والتحلية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتقييم الجفاف وادارته. ورافق المؤتمر معرض لتكنولوجيات المياه شمل تقنيات عالية في مجال ادارة الطلب عليها وترشيد استهلاكها ومعالجتها واعادة استعمالها، والبرمجيات المتطورة في مراقبة الاستهلاك وضبطه، والأساليب الصناعية الجديدة للافادة من المصادر المائية المحدودة.

معالجة المياه الرمادية واعادة استعمالها

تناولت عشرة عروض تقنيات معالجة المياه الرمادية. وكان من أبرز المحطات في هذا الاطار ندوة نظمها المركز

الدولي لابحاث التنمية في كندا (IDRC)، حيث عرض الدكتور مراد بينو والدكتور هاني أبو قديس (الاردن) وبوغوص غوكاسيان (لبنان) وناصر فاروقي (كندا) خبرتهم ونتائج أبحاثهم في ما يتعلق باعادة استعمال المياه الرمادية، مما يساعد الاهالي على توفير المال وزيادة الانتاج الزراعي في حدائق منازلهم.

وتشكل المياه الرمادية 60 في المئة من المياه المبتذلة المتولدة على المستوى المنزلي. وهي مياه صافية نسبياً تتولد في المطبخ ومن الدش وأعمال الغسيل. أما المياه الناتجة عن المراحيض فتعتبر مياهاً "سوداء" وليست "رمادية".

حماية البحر الميت

كُرست احدى الجلسات الخاصة لحماية البحر الميت. فعرض الدكتور حازم الناصر، وزير المياه والري والزراعة الاردني، الوضع المأسوي للبحر وخطط انقاذ "هذا الكنز العالمي الذي يقبع في أدنى بقعة على الأرض".

تبلغ ملوحة مياه البحر الميت 27 في المئة، أي ثلاثة أضعاف ملوحة المياه البحرية المعتادة. وقد انخفض منسوبه من مستوياته التاريخية التي كانت نحو 395 متراً تحت سطح البحر الى مستواه الحالي البالغ 410 أمتار تحت سطح البحر. وحدث 80 في المئة من هذا الانخفاض منذ سبعينات القرن الماضي، وهو مستمر حالياً بمعدل نحو متر في السنة. السبب الرئيسي تحويل جزء كبير من المياه الداخلة الى البحر الميت، وقد تم تحويل 90 في المئة من مياه نهر الاردن التي كانت تصب فيه أصلاً. واذا استمر هذا الوضع، يقدر أن يجف بحلول سنة 2050.

ورأى الوزير الناصر أن هناك حلاً بيئياً عملياً وحيداً لانقاذ البحر الميت هو قناة البحرين، أو "قناة السلام"، التي يمكنها نقل مياه كافية من البحر الأحمر الى البحر الميت. وأوضح أن المياه المجرورة من البحر الأحمر، بكمية 1,8 بليون متر مكعب في السنة (60 متراً مكعباً في الثانية)، ستهبط من ارتفاع 400 متر فتولد طاقة كهرمائية من نحو 550 ميغاواط، يمكن استخدام بعضها لتشغيل محطات التحلية. ويمكن انتاج 850 مليون متر مكعب من المياه العذبة المحلاة سنوياً، لتلبية الطلب في الاردن وفلسطين واسرائيل.

تقدر كلفة القناة بـ0,8 مليار دولار، وكلفة تحلية المياه وانتاج الطاقة وشبكات التوزيع بـ3 مليارات دولار. وسوف يستغرق انشاؤها نحو خمس سنوات.

وقد أعرب الوزير المصري محمود أبو زيد عن تأييد بلاده لمشروع قناة البحرين، بينما تحفظت السلطة الوطنية الفلسطينية عن هذا المشروع الذي سيعلن البنك الدولي شروطه المرجعية قريباً. وأوضح نائب رئيس سلطة المياه الفلسطيني فضل كعوش ان تحفظ الفلسطينيين "ينصب على الموقف الاسرائيلي بعدم اعتبار فلسطين دولة مشاطئة للبحر الميت". ونبّه الى ان نهر الأردن "صار جدولاً" بسبب استيلاء اسرائيل على مياهه، الامر الذي يمثل "اعداماً" للبحر الميت. وقال في تصريحات صحافية على هامش المؤتمر انه، على رغم تعدد الاتفاقات بين الفلسطينيين والاسرائيليين، لم يتم التوصل الى اتفاق على تقاسم المياه. وشدد على أن الفلسطينيين "لا يستفيدون الا من 15 في المئة من حصتهم من المياه ومن مصادر مطرّية تحديداً، فيما هم محرومون المياه الجوفية والمتجددة من مياه نهر الأردن".

وكما يحصل عادة في مؤتمرات مماثلة، أصدر مندوبو الدول المشاركة في المؤتمر "إعلان 2025" الذي تضمّن 10 مبادئ عامة لادارة الطلب على المياه يجدر أن تدعمها الحكومات والجهات المانحة. ومن بين هذه التوصيات أن تتعاون بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا لتطوير خطوط توجيهية ومقاييس وأدوات لدعم تنفيذ أنشطة ادارة الطلب على المياه.

وقد أفاد الوزير حازم الناصر أن المؤتمر سينعقد كل سنتين، وسوف يستضيفه الأردن ثانية سنة 2006. ■

سمكرية أردنية تروّج أجهزة مقتصدة بالمياه

خولة الشيخ حوراني هي أول امرأة في العاصمة الاردنية عمان تفتح محلاً لبيع أجهزة مقتصدة بالمياه وتركيبها في المنازل. فقد قرأت قبل سنة اعلاناً في احدى الصحف يدعو النساء الى المشاركة في ورشة عمل لترويج هذه الأجهزة.

شاركت 200 امرأة في تلك الورشة التدريبية القصيرة التي نظمها مشروع الكفاءة المائية والتوعية العامة للعمل (WEPIA) بالتعاون مع وزارة المياه والري والزراعة وبدعم من الوكالة الأميركية للتنمية العالمية (USAID).

ركبت خولة أول مجموعة من هذه الأجهزة في منزلها. وقد اشتملت على أجهزة بسيطة لضبط دفق ماء المراحيض، ورؤوس دشات وفوهات حنفيات ومرشات ماء. وخلال الشهر الأول انخفضت فاتورتها المائية من 15 ديناراً الى 5,19 (الدينار يساوي 1,4 دولار). تقول، على سبيل المثال، ان جهاز تهوئة بسيطاً وضعته في فوهة حنفية خفض استهلاك ماء غسل الصحون بنسبة 50 في المئة. ويمكن استرداد كلفة جميع الأجهزة المركبة من الوفر في استهلاك المياه خلال فترة 3 الى 6 أشهر.

تقول خولة ان الامدادات المائية في عمان متقطعة، وهي تحصل على المياه من الشبكة العامة مرة واحدة فقط في الاسبوع، "وفي ذلك اليوم يستحمّ الجميع، وتقوم كل النساء بغسل الملابس وبقية الاعمال المنزلية المستهلكة للمياه، مما يسبب لهن ارهاقاً". ومع استعمال الأجهزة المقتصدة بالمياه، أصبحت خولة قادرة على حفظ كمية وافية في الخزان لاستعمالها خلال الاسبوع. وبعد أن حققت وفورات كبيرة في منزلها، بدأت ترويج هذه الأجهزة لدى جيرانها وفي المدارس والمؤسسات. وفي كانون الأول (ديسمبر) 2003 فتحت محلاً للوازم السمكرة دعته "العُمَر".

خولة في الـ41 من عمرها، تفيض حيوية، وتقول: "أشعر انني في الخامسة والعشرين". لديها شهادة ثانوية وتتكلم وتكتب لغتين. وهي أم لثلاثة أولاد. تقول ان عملها جيد وهي راضية عليه تماماً، فجميع الذين ركبوا الأجهزة الاقتصادية بواسطتها سعداء بما حققوه من وفر في الماء والمال. وخططها المستقبلية أن تحصل على تدريب اضافي لمدة ثلاثة أسابيع، ومن ثم انشاء ورشة لانتاج أجهزة مقتصدة بالمياه في الأردن. زوجها وابنها البكر مهندسان، وسوف يساعدانها على تحقيق هذا الهدف، بعد ان عارضا في البداية فكرة فتح الورشة. وهي تخطط أيضاً لتعليم ربات البيوت كيف يصلحن الحنفيات المسرّبة في منازلهن.

محمود يوسف عبدالرحيم في حوار وداعي:

الارادة السياسية شرط للادارة البيئية السليمة

الدكتور محمود يوسف عبدالرحيم، الذي شغل منصب المدير الاقليمي لغرب آسيا في برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال السنوات الخمس الماضية، أنهى عمله الرسمي في نهاية حزيران (يونيو)، بعدما طلب اعفاءه من مهماته قبل شهور من بلوغه التقاعد، وذلك ليستقر مع عائلته في بلده الكويت. "البيئة والتنمية" حاورت الدكتور عبدالرحيم حول تجربته في العمل البيئي العربي، وحاولت أن تقيّم معه وضع البيئة في المنطقة وآفاق تطورها.

الوضع البيئي انعكاس للسياسة والاقتصاد

الوضع البيئي في المنطقة العربية هو امتداد للتدهور السياسي والأمني والاقتصادي، يؤكد الدكتور عبدالرحيم، ويضيف: "لقد لخص برنامج الأمم المتحدة للبيئة الوضع البيئي في الوطن العربي بتقريره الذي رفعه إلى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته المنعقدة في القاهرة بين 7 و9 كانون الأول (ديسمبر) 2003. وهو يتضمن رسالة محددة مفادها أن الوضع البيئي هو انعكاس للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها الوطن العربي، وبالتالي فإن عدم تمكن المؤسسات البيئية من إيقاف التدهور البيئي وإصلاح البيئة هو كذلك انعكاس لما تعانيه مؤسساتنا من تحديات في المجالات الأخرى. فمن الناحية السياسية لا تزال الحروب والاحتلال العسكري والنزاعات الداخلية واضطراب الأمن والاستقرار هي الهاجس الرئيسي لدى الحكومات العربية وشعوب المنطقة، كما أن تذبذب الوضع الاقتصادي نتيجة لتقلبات الأسواق العالمية وتأثيرات العولمة وارتباط القرارات الاقتصادية بالوضع السياسي غير المستقر قد انعكست جميعها على الوضع الاجمالي وجهود التنمية وحماية البيئة في المنطقة".

لكن عبدالرحيم يؤكد أنه لا يجوز أن يغفل الجانب الوطني: "فمسيرة العمل البيئي في الوطن العربي لا تزال حديثة ولا يرقى معدل نموها وقدرتها على التأثير الفعال في القرار السياسي إلى الحد الذي يمكّنها من التعامل مع المتغيرات البيئية على المستويات الوطنية والاقليمية والعالمية ضمن الامكانات المحدودة. فتضاؤل الموارد المائية، السطحية منها والجوفية، وتدهور الأراضي وانحسار الغطاء النباتي والزحف على المناطق الساحلية واستمرار تدفق مياه الصرف غير المعالجة الى الانهار والبحار الاقليمية وتدهور موارد الثروة البحرية وازدياد معدلات تولد النفايات الحضرية والصناعية وتردي نوعية الهواء في المدن، لا تزال كلها تتزايد بمعدلات تفوق قدرات المؤسسات البيئية على التعامل معها فنياً. كما أنها لا تزال عاجزة عن إيجاد الموارد اللازمة لإصلاح البيئة المتأثرة وإعادة تأهيلها. وليس القصد من هذا إعطاء صورة متشائمة، ولكن فقط لبيان أن التحديات البيئية الرئيسية هي كما كانت وأنها تزداد حدة مع مرور الوقت واستمرار معدلات النمو المتسارعة، خاصة في ظل ظروف دولية وإقليمية ووطنية صعبة".

مؤسسات البيئة العربية ثانوية

يقول عبدالرحيم ان مؤسسات البيئة العربية، كما هي الحال في العديد من الدول النامية، "لا تزال تتبوأ مكانة ثانوية بالنسبة للسياسات والبرامج الوطنية". ويؤكد أن "مفهوم التنمية المستدامة بحاجة الى المزيد من الجهد لكي يترسخ كاستراتيجية عملية للتخطيط وتحقيق الازدهار والنمو. ويأتي هذا على الرغم من التقدم الكبير الذي حققته الأجهزة القائمة. فهناك العديد من الدول العربية التي أصبح لديها مؤسسات، بعضها على مستوى وزارة، للرصد والتقييم البيئي، وتم تطوير التشريعات البيئية، كما أن هناك بوادر ازدياد في التعاون بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني، في وقت ارتفع مستوى المشاركة العربية في البرامج الاقليمية والدولية، وعلى الأخص بالنسبة للاتفاقيات الدولية في مجال البيئة. لكن لا يزال هناك مجال أكبر لتعزيز التنسيق بين الوفود العربية في المحافل الدولية ذات الصلة".

العمل البيئي العربي على المستوى الدولي

مع تأكيده على أن هناك تحسناً كبيراً في التعامل مع المحافل والاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الأطراف من قبل المؤسسات البيئية العربية، يشير عبدالرحيم إلى أن الوضع العالمي أصبح هو الآخر أكثر تعقيداً. "فقضية البيئة أصبح ينظر إليها بشمولية أكبر، وتم تبني مفهوم التنمية المستدامة كأساس للتنمية، فيما لا تزال المؤسسات الدولية والاقليمية تعمل بأسلوب التجزئة وعلى الأخص بالنسبة لفصل الجانب الاقتصادي عن الجانب البيئي، ولم يتم إيجاد الآليات التي تمكنها من العمل على دمج جهود المؤسسات المعنية لتحقيق هذا المفهوم، مما انعكس سلباً على الوضع الوطني". ويرى عبدالرحيم بعض الجوانب الايجابية على المستوى العربي، مثل وجود لجان التسيير على مستوى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة واللجان الفنية المنبثقة، مما ساهم في زيادة مستوى التنسيق بين الدول العربية في المحافل الدولية، وعلى الأخص في ما يتعلق باجتماعات الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة، بالاضافة إلى دفع مسيرة العمل البيئي العربي على المستوى الوطني وإتاحة فرصة أكبر لتبادل

الخبرات بين المؤسسات البيئية.

وعن فعالية مؤسسات البيئة الاقليمية العربية، يقول عبدالرحيم إن إيجاد الامانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ولجنة البيئة والتنمية قد ساعد على رفع القدرة في التنسيق بين المواقف العربية دولياً والحد من التكرار والازدواجية في العمل على المستوى الاقليمي. لكنه يؤكد "الحاجة الى المزيد من الفاعلية في تنفيذ البرامج المشتركة ذات المردود المباشر على البيئة، وتبقى هناك الحاجة الى تعزيز الأمانة الفنية بكوادر عربية يتم تدريبها على العمل مع الأمانة الفنية لفترات قصيرة، والذي من شأنه أن يوفر المهارات الفنية للأمانة الفنية ويتيح فرصة للعاملين في مؤسسات البيئة العربية لممارسة العمل البيئي الاقليمي والدولي".

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة

عن دور "يونيب" في المنطقة، بميزانيته المتواضعة، وسط البرامج البيئية ذات التمويل الكبير التي تتولاها منظمات غنية مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ناهيك عن الاتحاد الأوروبي وبرامج المساعدة المباشرة من كندا وألمانيا والولايات المتحدة وغيرها، يشير عبدالرحيم إلى أن "كون برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجاً وليس منظمة لا يمكّنه من أن يكون أكثر من عامل محفّز ومنسق لجهود حماية البيئة على المستويين العالمي والاقليمي. وقد أمكن من خلال مذكرة تفاهم جدة التي وقعت عام 1999 التوفيق بين برنامج العمل الاقليمي ليونيب مع البرنامج الذي يقره مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة سنوياً، وبالتالي أمكن توفير بعض الدعم المادي، وإن كان محدوداً نسبياً، لتنفيذ الأنشطة الاقليمية. كما أن نجاح المكتب الاقليمي في استقطاب بعض الدعم للبرامج الاقليمية وإدخالها ضمن إطار عمل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، مثل برنامج مكافحة التصحر مع الآلية الدولية لاتفاقية التصحر (GM) والبرنامج العالمي لتقييم موارد المياه (GIWA) وإعادة تقارير المنظور البيئي الاقليمي (GEO) هي بعض قصص النجاح التي يعتز بها المكتب. كما أن المكتب الاقليمي لغرب آسيا يقوم بتنفيذ أنشطة يتم التنسيق بشأنها مع الأمانة الفنية لدول مجلس التعاون الخليجي (GCC) والذي يقدم له الدعم سنوياً. وقد كان لدول مجلس التعاون دور مباشر في الابقاء على المكتب الاقليمي الذي تستضيفه مملكة البحرين. وبموجب مذكرة تفاهم جدة يتم كذلك التنسيق مع كل من المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية (ROPME) وهيئة المحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (PERSGA) وغيرهما.

لكن عبدالرحيم يضيف أن هذا "لا يلغي الحاجة الماسة لاستقطاب الدعم المادي لبرنامج العمل العربي، خاصة وأن نصف الدول العربية تقريباً هي دول تصنفها الجهات المانحة، وعلى الأخص المرفق البيئي العالمي GEF، على أنها ليست من الدول المؤهلة للدعم المالي، مما يجعل مؤسساتنا البيئية عاجزة عن الوصول الى مصادر الدعم العالمي، في الوقت الذي لا تتوفر لديها الموارد من ميزانية دولها أو من مصادر التمويل الوطنية والاقليمية كبنوك التنمية. وهذا يعني أن هناك حاجة ماسة لتفعيل الدعم المادي من مصادر عربية تكون هي النواة التي يمكن من خلالها استقطاب الدعم الدولي، بحيث يكون هذا التوجه بمثابة اختبار للارادة السياسية العربية بالنسبة لتفعيل المبادرة العربية كإطار عام للعمل البيئي العربي وتحقيق التنمية المستدامة".

استراتيجية البيئة العربية

وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة استراتيجية عمل للمنطقة العربية، لخصت التحديات بالتغلب على الفهم السائد بأن حماية البيئة عبء، بدلاً من اعتبارها تمثل أحد العناصر الهامة والأساسية للتنمية، والحاجة إلى الادارة السليمة للموارد الطبيعية الشحيحة مثل المياه العذبة والأراضي الصالحة للزراعة بحيث تكون داعمة لعملية التنمية، والادارة السليمة لمواقع التنمية الحضرية والصناعية، والعمل على المستوى الوطني والاقليمي لحشد الموارد لتنفيذ البرامج الاقليمية الأساسية لقطاع البيئة. أما بالنسبة للتحديات البيئية الرئيسية، فقد تضمنت الاستراتيجية المياه وإدارة الموارد والمناطق البحرية والساحلية وتدهور الأراضي وترشيد التنمية الصناعية وصون التنوع الحيوي وتعزيز برامج التوعية والتثقيف البيئي.

ويقول عبدالرحيم ان "هذه الاستراتيجية تبقى إطاراً يعتمد تنفيذه على ثلاثة عوامل رئيسية، هي توفر الارادة السياسية التي تمثلت بتبني قمة تونس للمبادرة البيئية العربية، واعتماد مقترح مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لتوسعة نطاق عمل المجلس ليشمل تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك إيجاد الآليات المناسبة لتنفيذ المبادرة العربية. وهنا يأتي دور مؤسسات المجتمع المدني والبرلمانيين والإعلام في دعم المبادرة العربية وجعلها نقطة التقاء نصبّ فيها جهودنا جميعاً، بما في ذلك التأثير على المؤسسات المالية العربية من أجل تبني المبادرة العربية وإيجاد نواة للتمويل يمكن من خلالها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل مع جامعة الدول العربية على اجتذاب الدعم العالمي لها وتنميتها".

التغيير يبدأ من الذات

ينهي عبدالرحيم مراجعته بالتأكيد على أن العمل البيئي، كالعمل السياسي، يبدأ من الذات أولاً. "فإذا كانت القناعة هي أن التنمية المستدامة هي الهدف وليست التنمية المادية البحتة، يجب تحديد الأولويات والمقومات الاستراتيجية والآليات والأطر العملية للتنفيذ. إن العمل لحماية البيئة، إن لم يكن نابعاً عن قناعة بأن الانسان هو الخليفة المسؤول عن إدارة هذا الكوكب والحفاظ على التوازن الدقيق فيه، فإن بقاءه يبقى موقتاً كزائر ثقيل يلحق الأذى ببيت مضيفه ثم ينصرف إما بإرث سلبي أو ربما من دون إرث يذكر. علينا إحداث التغييرات الجذرية في التركيبة المؤسسية لإدارة المجتمع استناداً إلى آليات الحكم الرشيد، والحرص على المشاركة المسؤولة لجميع القطاعات المعنية، أي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. وبصيغة أخرى، فإن التخطيط للتنمية وتنفيذها لا يقف على سلم رأسي وإنما على نمط هرمي تتصل فيه القمة بالقاعدة ويستند إلى أركان ثلاثة هي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وصون البيئة وترشيد استغلال مواردها الطبيعية. ومرة أخرى تبقى الارادة السياسية والحفاظ على البيئة والتراث الخاص بالمجتمع العربي في قلب هرم التنمية هذا". ■

رويترز

احموا أطفالكم من الأشعة فوق البنفسجية

الأطفال هم في طور نمو حافل بالحيوية والنشاط، لذلك يتعرضون لأخطار بيئية أكثر من البالغين. بعض الوظائف الحيوية للجسم، كالجهاز المناعي، لا تكون نمت بشكل كامل عند الولادة، والبيئات غير الصحية يمكن أن تعوق نموها الطبيعي. لكن معظم الأخطار البيئية يمكن تفاديها، والتقليل من التعرض هو الوسيلة الأفعل لحماية صحة الأطفال.
هنا حقائق عن الأشعة فوق البنفسجية الآتية من الشمس، وما تسببه من حروق واصابات متزايدة بسرطان الجلد وأمراض العين وضعف المناعة، وسبل وقاية الأطفال من أخطارها.

الأشعة فوق البنفسجية هي احدى مكونات ضوء الشمس. وهي تُصفّى تدريجياً مع مرور الضوء خلال الغلاف الجوي، وخاصة عبر طبقة الأوزون. ولكن مع استنزاف هذه الطبقة وترققها تنخفض التصفية ويصل الى سطح الأرض مزيد من الأشعة فوق البنفسجية، وخاصة النوع "ب" الأكثر ضرراً.

في العام 2000، بلغ ثقب الأوزون فوق القارة القطبية الجنوبية أكبر حجم له على الاطلاق، اذ غطى رقعة مساحتها 29,5 مليون كيلومتر مربع، أي ما يزيد على ثلاثة أضعاف مساحة الولايات المتحدة. ولأول مرة امتد الثقب فوق مناطق آهلة، معرضاً سكانها لمستويات فائقة من الأشعة فوق البنفسجية. وقد حذرت السلطات المحلية في جنوب التشيلي السكان من أنهم قد يصابون بحروق الشمس خلال أقل من سبع دقائق، وأن عليهم الامتناع عن المكوث خارجاً عند الظهيرة.

الاستنزاف المستمر لطبقة الأوزون، وتزايد مستويات الأشعة فوق البنفسجية على سطح الأرض، يفاقمان تأثيرات هذه الأشعة على جلد الانسان وعينيه وجهازه المناعي. والأطفال معرضون لأذاها بشكل خاص.

أخطار التعرض للشمس

التعرض للأشعة فوق البنفسجية يسبب الحروق وسرطان الجلد ويسرع شيخوخة البشرة. والتعرض المفرط يمكن أن يؤدي الى التهاب قرنية العين والملتحمة (الغشاء المخاطي لباطن الجفن) وأن يسبب إعتام عدسة العين (الماء الأزرق) أو

يسرع حدوثه. وهناك مسألة صحية تثير قلقاً متنامياً، هي أن الأشعة فوق البنفسجية يمكن أن تقلل فعالية الجهاز المناعي للانسان. ونتيجة لذلك، فان التعرض للشمس يمكن أن يزيد خطر الاصابة بالتهاب، وأن يحد من فعالية التلقيح ضد الأمراض. وهذان الأمران يؤثران على صحة المجتمعات الفقيرة والسريعة التأثر، خاصة أطفال العالم النامي، اذ ان كثيراً من البلدان النامية تقع قريباً من خط الاستواء حيث تتعرض لمستويات عالية جداً من الأشعة فوق البنفسجية.

سرطان الجلد بات محور حملات صحية في اوستراليا وأوروبا وأميركا الشمالية. ويعتقد كثيرون أن ذوي البشرة الشقراء هم وحدهم الذين يجب أن يخشوا من التعرض المفرط للشمس. ولكن رغم أن الجلد الداكن يحوي مزيداً من الصبغة الواقية، فانه يبقى عرضة للتأثيرات الضارة للأشعة فوق البنفسجية. وحالات سرطان الجلد هي أقل بين ذوي البشرة السمراء، لكنها تحدث لهم، وغالباً ما تكتشف في مرحلة متأخرة أكثر خطورة. واحتمال حدوث أضرار صحية أخرى، كتلف العينين وشيخوخة البشرة قبل الأوان وضعف المناعة، لا علاقة له بنوع الجلد. فمن المتوقع، مثلاً، أن يؤدي انخفاض بنسبة 10 في المئة في اجمالي الأوزون الستراتوسفيري الى اصابات اضافية باعتام عدسة العين تراوح بين 1,6 و1,75 مليون اصابة سنوياً في أنحاء العالم.

تحدث في العالم كل سنة مليونان الى ثلاثة ملايين اصابة بسرطان الجلد غير القتاميني، ونحو 132 ألف اصابة سرطانية قتامينية خبيثة (ميلانوما). ومع تقلص طبقة الأوزون بنسبة 10 في المئة، يمكن توقع 300 ألف اصابة اضافية بسرطان الجلد غير القتاميني و4500 اصابة قتامينية اضافية في أنحاء العالم، وفق تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وحالياً، سيصاب شخص من كل خمسة أشخاص في أميركا الشمالية وشخص من كل شخصين في اوستراليا بنوع من سرطان الجلد خلال حياتهما.

ان طريقة تصرف الناس تحت الشمس هي السبب الرئيسي لارتفاع معدلات سرطان الجلد في العقود الأخيرة. فتزايد النشاطات الشعبية في الهواء الطلق، والتغيرات التي طرأت على عادات "الاستحمام الشمسي"، كثيراً ما تؤدي الى تعرض مفرط للأشعة فوق البنفسجية. ويعتقد كثيرون أن التشمّس المكثف أمر طبيعي، حتى أن كثيراً من الأطفال وأهاليهم، لسوء الحظ، يعتبرون أن اسمرار البشرة نتيجة التعرض لأشعة الشمس رمز للجاذبية والصحة الجيدة. لكن هذا الاسمرار ما هو الا دليل على الضرر الذي تحدثه الأشعة فوق البنفسجية، ويمثل دفاع الجلد لمنع المزيد من الأذى.

حماية خاصة للأطفال

خطر اصابة الأطفال بأضرار نتيجة تعرضهم للأشعة فوق البنفسجية هو أكبر مما يحدث للبالغين. فبشرة الطفل أرقّ وأكثر حساسية، حتى أن مكوثه وقتاً قصيراً تحت شمس الظهيرة يمكن أن يسبب له حروقاً بالغة. وقد أظهرت دراسات وبائية أن التعرض المتكرر للشمس وما ينجم عنه من حروق في الطفولة يمهد لمعدلات مرتفعة من الاصابة بسرطان الجلد القتاميني في مرحلة لاحقة. والأطفال هم أكثر تعرضاً للشمس، فالتقديرات تشير الى أن 80 في المئة من تعرض المرء للأشعة فوق البنفسجية طوال حياته قد تحدث قبل سن الـ18.

فالأطفال يعشقون اللعب في الخارج، ولا يدركون التأثيرات الضارة لهذه الأشعة.

وأفادت دراسة اوسترالية أن أربعاً من كل خمس اصابات بسرطان الجلد يمكن تجنبها من خلال تصرف عاقل. وتشجيع الأطفال على اتخاذ تدابير وقائية بسيطة يبعد الضرر عنهم في المديين القصير والطويل، مع التمتع بالوقت الذي يقضونه خارج المنزل. وعلى الأهل التصرف كصمام أمان، اذ هم مسؤولون عن التأكد من أن أطفالهم يتمتعون بحماية كافية. وللمدارس دور هام في تشجيع التلاميذ، وخاصة الأطفال، على اتقاء أشعة الشمس وزيادة وعيهم لمخاطرها وتغيير سلوكهم وسلوك أولياء أمرهم تجاهها.

يجب الحرص دائماً على ابقاء الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 12 شهراً في الظل. تأكدوا من أن أطفالكم يرتدون ثياباً واقية، ويعتمرون قبعات، ويضعون على عيونهم نظارات شمسية. ادهنوا بشرتهم بمرهم واقٍ لا تقل درجة حمايته عن 15 (أي يؤمن 15 ضعفاً من الحماية الطبيعية). قصِّروا فترة مكوثهم تحت شمس الظهيرة. انشدوا الظل. اجتنبوا استعمال المصابيح الشمسية وارتياد "عيادات التسمير".

الوقاية من الشمس ليست ضرورية فقط على الشاطئ أو في حوض السباحة، وانما تلزم في جميع الأماكن المكشوفة. وفي حالات كثيرة، تحدث حروق لأن الناس لا يدركون الحاجة الى وقاية. والأطفال قد يتعرضون لأشعة الشمس القوية على شرفة المنزل، وأثناء رحلة في نهاية الاسبوع، وعند زيارة حديقة الحيوان، وخلال فترات الاستراحة في روضة الأطفال أو المدرسة، ولدى القيام بنشاطات رياضية في الهواء الطلق.

ان طريقة تصرف الناس تحت الشمس هي السبب الرئيسي لارتفاع معدلات سرطان الجلد في العقود الأخيرة

ويجب بذل عناية خاصة في الجبال، لأن مستويات الأشعة فوق البنفسجية تزداد بنسبة 8 في المئة تقريباً كلما ارتفعنا 1000 متر. ورغم أن هذه الأشعة تكون في أشدها تحت سماء صافية، فقد تكون عالية حتى في يوم ملبد بالغيوم. وهناك أنواع كثيرة من السطوح، كالثلوج والرمال والمياه، التي تعكس أشعة الشمس وتزيد جرعة اضافية من الأشعة فوق البنفسجية.

برامج الوقاية من الشمس، التي تهدف الى رفع الوعي وادخال تغييرات على أسلوب المعيشة، مطلوبة بالحاح لابطاء الاتجاه نحو تزايد الاصابات بسرطان الجلد وعكس هذا الاتجاه في نهاية الأمر. واطلاق حملة توعية فعالة يمكن أن يكون له أثر كبير على الصحة العامة. في اوستراليا، تبين أن الاستعمال المنتظم للمراهم الواقية التي لها عامل حماية بدرجة 15 فما فوق حتى سن الـ18 يمكن أن يخفض وتيرة الاصابة بسرطان الجلد أكثر من 70 في المئة. وفضلاً عن الفوائد الصحية، فان البرامج التثقيفية الفعالة يمكن أن تخفض كثيراً نفقات النظام الصحي وتقوي الاقتصاد. ان حملات الوقاية الحالية في اوستراليا تكلف نحو 0,08 دولار أميركي للشخص في السنة، في حين قدرت النفقات المباشرة لمعالجة سرطان الجلد بنحو 5,7 دولارات لكل مواطن خلال الفترة الزمنية ذاتها. ■

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة

البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. انها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، أكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيقة.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

اذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان البيئة والتنمية هي مجلة لك أنت.

ملف شهري عن الطبيعة العربية والعالمية من مجلة البيئة والتنمية

تموز - آب
يوليو - أغسطس 2004

كتاب الطبيعة

السلاحف البحرية تعود الى لبنان 56

مهرجان السفن الخشبية في اوستراليا 60

السلاحف البحرية

تعود الى لبنان

عانت السلاحف البحرية كثيراً من عبث الناس وجَوْر الصيادين الذي بلغ حد تفجيرها بالديناميت خلال موسم التزاوج. واختفت من مياه لبنان وشواطئه طوال أكثر من عشرين سنة. وها هي اليوم تعود بعد فترة وجيزة من الحماية القانونية ومبادرات المساعدة الأهلية

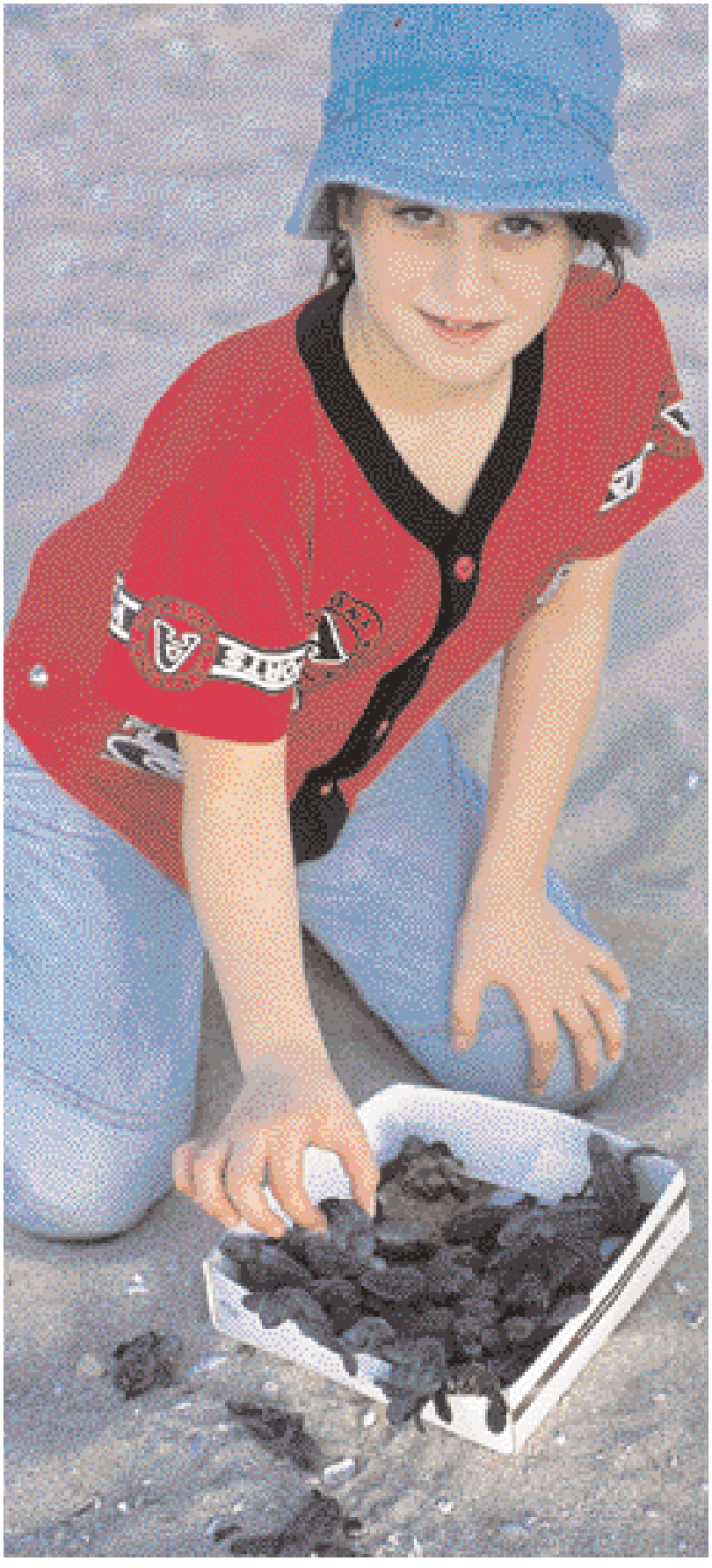

النص والصور: **محمد السارجي**

السلاحف البحرية هي مجموعة من الزواحف الكبيرة التي استطاعت مواصلة الحياة عبر ملايين السنين. ويعيش في المياه اللبنانية نوعان هما السلحفاة الخضراء *(Chelonia mydas)* والسلحفاة ذات الرأس الضخم *(Caretta caretta)*. وفي بعض الاحيان نكتشف وجود سلاحف ضخمة من ذوات الظهر الجلدي *(Dermochelys coriacea)* والتي تدخل البحر المتوسط خطأ من المحيط الاطلسي عبر مضيق جبل طارق، ولكن لا دليل يثبت حتى الآن أنها تضع بيوضها تحت رمال الشواطئ المتوسطية. وفي العام الماضي ظهرت سلحفاتان من نوع جديد مقابل نهر القاسمية في الجنوب، أظهرت الدراسات الاولية أنهما ينتميان الى نوع من السلاحف النهرية التي تعيش في مياه النيل العذبة. وقد أرسلنا احداهما الى المتحف البحري في صور بهدف العرض وإجراء الدراسات العلمية.

قبل سنوات الحرب الاهلية اللبنانية تكاثرت السلاحف البحرية في بحرنا المتوسطي ووضعت بيوضها تحت رمال الشواطئ اللبنانية التي كانت لا تزال عذراء. ومعظم الاطفال الذين عاشوا قرب الشواطئ آنذاك يحتفظون بذكريات حميمة عن الايام التي كانت تخرج فيها صغار السلاحف من تحت الرمال بالمئات، بل بالالوف. لكن خلال سنوات الحرب عانت السلحفاة البحرية من عبث الناس والصيد بالمتفجرات. وكان بعض الصيادين يتنافسون على تفجير السلاحف، خاصة خلال موسم التزاوج حيث تكثر على سطح مياه البحر وعلى مقربة من الشاطئ.

وفي العام **1998**، عندما منع الصيد بالمتفجرات عملياً، ظهرت أول سلحفاة بحرية ووثقت بالصور الفوتوغرافية. وناشدت نقابة الغواصين المحترفين في لبنان وزارة الزراعة حمايتها. وسارع الوزير آنذاك شوقي فاخوري الى اصدار قرار يمنع بموجبه منعاً باتاً صيد السلحفاة البحرية على طول الشاطئ اللبناني. وفي **1999** صدر قرار يمنع صيد أو بيع أو شراء السلاحف البحرية أو مشتقاتها.

اليوم تعود السلحفاة البحرية لتثبت مكانتها ضمن النظام البيولوجي الغني بتنوعه في بحرنا، رغم العديد من العقبات التي ما زالت تهدد وجودها. ومنذ شهر أيار (مايو) بدأت السلاحف بالاقتراب الى الشواطئ الرملية لمعاينتها. وفي الفترة الممتدة ما بين **20** أيار (مايو) حتى أواخر حزيران (يونيو) وضعت بيوضها في أعشاش تحت الرمل تحفرها بعمق يتراوح بين **40** و**80** سنتيمتراً، ثم تقوم بتمويهها وتضييع معالمها جيداً. وقد تضع السلحفاة بيوضها مرتين أو ثلاث مرات خلال الموسم الواحد، وقد لا تضع شيئاً خلال سنوات. ومن الطبيعي أن تضع السلحفاة ما بين **80** و**120** بيضة في العش الواحد.

من أهم الاخطار التي تواجه البيض في هذه المرحلة سرقته بهدف البيع أو الاستهلاك الشخصي. لكن الخطر الأعظم يأتي قبيل خروج صغار السلاحف من البيض، حيث تشغّل الكلاب البرية حاسة شمّها القوية لتحديد موقع

محمد السارجي نقيب الغواصين المحترفين في لبنان.

الاعشاش بدقة لا مثيل لها، وتحفرها لالتهام صغار السلاحف قبل أيام معدودة من خروجها من تحت الرمل. ومن خلال تجربة قام بها فريق من نقابة الغواصين المحترفين في لبنان السنة الفائتة على شواطئ الزهراني في الجنوب، تبين أن هذه الكلاب مسؤولة عن الفتك بأكثر من 50 في المئة من الأعشاش الموجودة على الشاطئ. لذا من الضروري حمايتها في السنوات المقبلة بوضع شريط حديدي مشبك فوق كل عش لكي يصدّ الكلب عند محاولته حفر العش.

تخرج صغار السلاحف من تحت الرمل بعد انقضاء مدة حضن البيوض التي تتجاوز 50 يوماً. وعندئذ تواجه عدة عقبات تعيق وصولها الى البحر، وأحياناً تشكل هذه العقبات حاجز موت، مثل النفايات الصلبة وبقايا القصب الذي يستعمله رواد الشاطئ، وبقايا الحرائق التي تشعل في ساعات الليل للسهر والطبخ، وحتى الحفر التي تخلفها أقدام المتنزهين على الشاطئ. وهناك بعض الاعداء الطبيعيين مثل سلطعون البحر والكلاب البرية. واذا صادف وجود أشخاص على الشاطئ أثناء خروج صغار السلاحف، فقد تؤخذ للبيع في محلات الحيوانات أو للتربية في الاكواريوم أو البيت، وهذا يؤدي الى موتها السريع.

من الضروري أن نحمي أعشاش السلاحف، ومن ثم نساعد صغارها للوصول الى بيئتها الطبيعية، وذلك لمدة زمنية محدودة ريثما تستعيد السلحفاة مركزها الطبيعي ضمن ميزان التنوع البيولوجي البحري. ولا شك في أن التدخل السلبي والاجرامي احياناً في بيئة السلحفاة، والذي مارسه الانسان عبر عشرات السنين، أدى الى شبه انقراضها من بحرنا المتوسطي.

ولا ننسَ أننا اذا اردنا أن يكون هناك وجود للسلحفاة البحرية في مياهنا فعلينا حماية الشواطئ الرملية، التي بدونها لا يبقى مكان لتضع فيه بيوضها، فتضطر الى هجرة بحرنا أو الانتظار حتى تعلق في شباك الصيادين لتختنق وتموت حتى تنقرض كلياً.

من المؤسف أن ينقرض هذا الحيوان، الذي استطاع مواصلة الحياة لعشرات ملايين السنين، نتيجة جشع الانسان وعبثه وإهماله. ■

من أعلى اليمين:
● سلاحف صغيرة تخرج من تحت الرمل على شاطئ الرملة البيضاء
● صغيرتان تفقسان على شاطئ الزهراني
● صياد يحمل سلحفاة حية من النوع الضخم الرأس علقت في شباكه

مهرجان السفن الخ

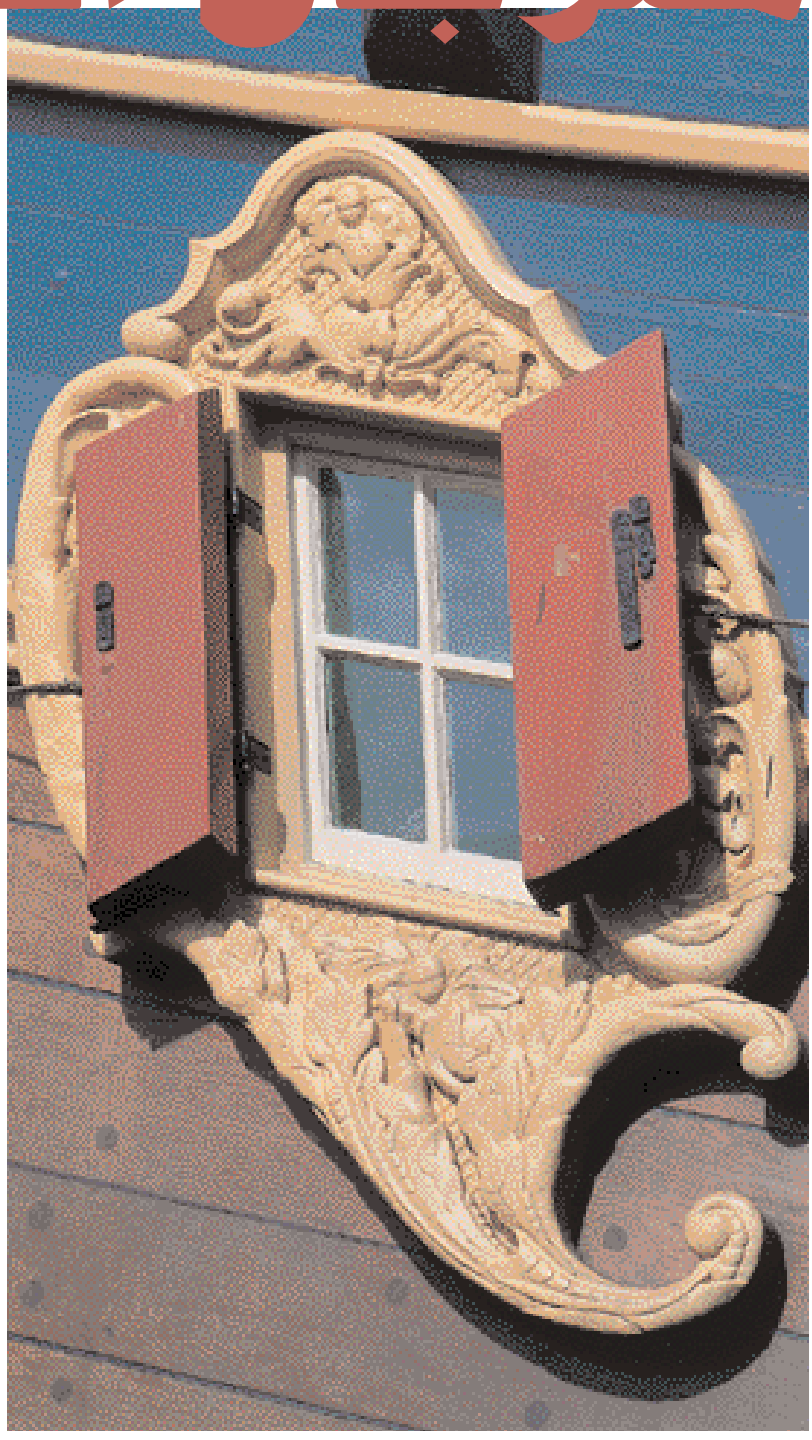

مئات المراكب والسفن الشراعية تتظاهر في عرض رائع يقام كل سنتين في جزيرة تسمانيا

شبيـة في اوسترالـيـا

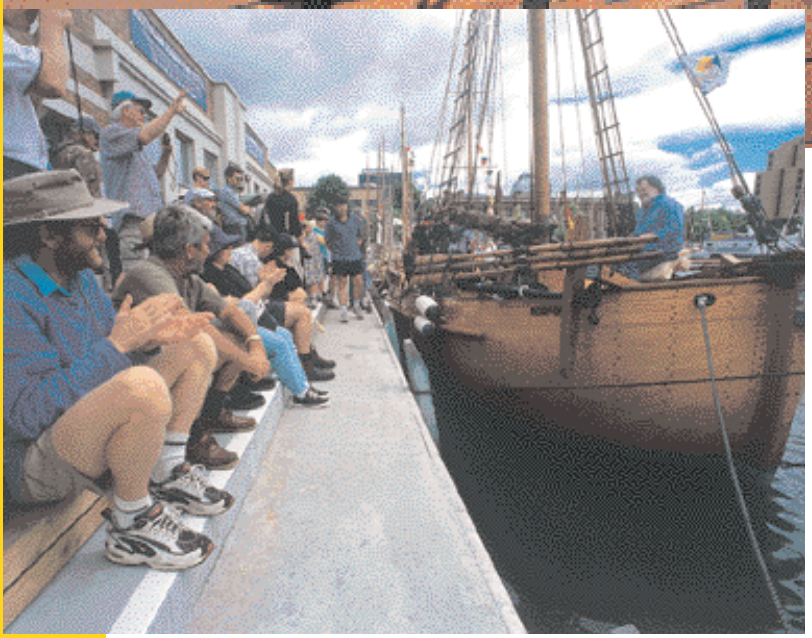

النص والصور: **كريستو بارس**

لجزيرة تسمانيا تراث بحري عتيق، من معالمه المميزة حطام السفن المتناثرة على الشاطئ ومعهد بناء السفن الخشبية في بلدة فرنكلين. ويعتبر مهرجان السفن الخشبية الذي يقام في عاصمتها هوبارت من أهم الأحداث البحرية في اوستراليا. وهو ينظم كل سنتين في شهر شباط (فبراير) ليتزامن مع سباق هوبارت الملكي، أقدم سباق سفن في تلك القارة.

ويتوقع أن يشارك في مهرجان 2005 أكثر من 370 سفينة ويحضره نحو 30 ألف زائر. وسيتخلله استعراض المراكب الشراعية الذي يحظى باقبال كبير، حيث تصطف على طول 2,5 كيلومتر من رصيف ميناء كونستيتيوشن التاريخي في حلّة جمالية رائعة. وتتخلل المهرجان عروض لتاريخ السفن الخشبية وطرق بنائها وصيانتها وسجلاتها منذ القدم.

وقد أجريت مؤخراً مباراة لاختيار لوحة رسمية لمهرجان 2005، فاز فيها الرسام ريك كروسلاند بلوحة تمثل السفينة التاريخية "ماي كوين" وهي سفينة شراعية ذات صاريين بنيت عام 1867 وتعتبر أقدم سفينة تجارية في اوستراليا. وقد تم تجديدها مؤخراً، بعدما أدرجت في المرتبة 22 على قائمة مجلس السفن العالمي لأهم السفن التي يتوجب إنقاذها. ■

ملف خاص

القانون البيئي العربي

بين النظرية والتطبيق

رويترز

تم خلال السنوات الأخيرة إقرار العديد من القوانين البيئية في العالم العربي. لكن إصدار قوانين وطنية لحماية البيئة أو التصديق على الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية لا يكفي. فالمهم تطبيق هذه القوانين والتزام بنود الاتفاقيات. "البيئة والتنمية" تستعرض في هذا الملف الخاص قوانين بيئية في بعض البلدان العربية والمعوقات التي تحول دون تطبيقها والتدابير اللازمة لتفعيلها.

بدرية عبدالله العوضي

الدكتورة بدرية عبدالله العوضي أستاذ القانون الدولي العام ومديرة المركز العربي الإقليمي للقانون البيئي في دولة الكويت.

بداية نود التأكيد أن للفكر الاجتماعي دوراً أساسياً في تنظيم حياة الأفراد. وتأثيره على المشرع عند صياغة القانون البيئي يظهر واضحاً من خلال مشاركة وتداخلات ممثلي الشعب في المجالس النيابية أثناء مناقشة مشاريع التشريعات. وثمة حرص في منطقتنا العربية على إدماج الكوارث الاجتماعية والقيم الإسلامية والعربية التي جعلت المحافظة على البيئة واجباً دينياً، لقوله سبحانه وتعالى "وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين" (سورة القمر 49)، وقوله سبحانه وتعالى: "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها..." (سورة النور 41).

أولاً: مساهمة القانون في نشر التوعية والتعليم البيئي

تضمنت غالبية القوانين البيئية السارية في الدول العربية، وفي دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، بنداً يحث على نشر التوعية البيئية في المجتمع، باعتبارها الخطوة الأولى في تفعيل القوانين البيئية على المستوى الوطني. لذلك كان من الضروري أن تتضمن القوانين البيئية الأحكام التي تجعل من المهام الأساسية للإدارات البيئية في الدولة وضع البرامج والخطط للتثقيف والتعليم البيئي، مما يجعلها التزاماً قانونياً على الدولة يتطلب اتخاذ التدابير المناسبة للوفاء به. هذا الاتجاه نجده بصورة خاصة في

التشريعات البيئية الحديثة. مثال ذلك، قانون حماية البيئة في السودان لعام 2000، عندما نصت الفقرة (ط) من المادة الثانية على "وضع خطة اتحادية لترقية الوعي البيئي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وصيانتها والعمل على تضمين ذلك في المناهج الدراسية بالتعاون مع الجهات المختصة". وأكدت المادة التاسعة عشرة من القانون السوداني، عند تناولها واجبات السلطة المختصة في مراعاة السياسات البيئية، على "نشر الوعي البيئي والثقافة البيئية بين المواطنين وتنشيط دور الإعلام في مجال حماية البيئة". (الفقرة (ز) من المادة السابقة).

وبيَّن المشرع المصري أن دور المواطن في مراقبة تطبيق القواعد والأنظمة والمعايير البيئية يتطلب أن يكون على قدر عال من الوعي البيئي. لذلك ألزمت الفقرة (3) من المادة الخامسة من قانون حماية البيئة المصري (1994) جهاز شؤون البيئة "وضع برامج التثقيف البيئي للمواطنين والمعاونة في تنفيذها". هذه البرامج من شأنها المساهمة في خلق وعي بيئي لدى المواطن مما يمكنه من القيام بمهمة المراقبة على أكمل وجه. وبموجب المادة (103) من القانون يحق لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة التبليغ عن أية مخالفة لأحكام القانون.

واجب التبليغ من قبل الأفراد عن أية مخالفة بيئية، أخذت بها المادة الرابعة من قانون حماية البيئة رقم (444) في لبنان لعام 2002، في الفقرة (و) من المادة السابقة في إطار ما يعرف بمبدأ المشاركة والتعاون في حماية البيئة والمحافظة عليها على جميع المستويات. وبموجب الفقرة الفرعية (2) من الفقرة (و) من المادة الرابعة، "يسهر كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، على سلامة البيئة، ويساهم في حمايتها ويبلغ عن أي خطر قد يهددها". وبينت الفقرتان (3 و4) من المادة الثامنة عشرة من القانون أن نظام مشاركة المواطنين في إدارة البيئة وحمايتها يتحقق من خلال تطوير التربية البيئية في النظام التربوي، وحملات توعية ومعلومات للمواطنين حول المسائل البيئية. في حين اعتبرت الفقرة (8) من المادة السابقة أن مسؤولية إخطار وزارة البيئة عن كل ضرر قد يطال البيئة واجب على كل شخص. وبذلك يكون القانون اللبناني اتخذ خطوة متطورة وهامة في مجال مسؤولية الأشخاص عن حماية البيئة في المجتمع، حيث جعل الإخطار من قبل الأشخاص واجباً قانونياً وليس فقط واجباً أخلاقياً كما هي الحال في معظم التشريعات البيئية في الدول العربية.

جدير بالذكر أن قانون حماية البيئة اللبناني لم يدرج أية عقوبة بحق المواطن في حالة التقاعس عن القيام بواجبه في الإخطار عن الأضرار التي تلحق بالبيئة كما جاء في الفقرة (8) من المادة (18) من القانون، إلا إذا المشرع اللبناني اعتبر التقاعس عن الإخطار من قبيل المخالفات التي تشملها العقوبة المنصوص عليها في المادة (63) من القانون والتي قررت ما يلي: "كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون ولنصوصه، يعاقب عليها بالغرامة من خمسمائة ألف إلى خمسة ملايين ليرة لبنانية"، على أن تضاعف الغرامة في حالة العَوْد.

من ناحية أخرى، أكدت التشريعات البيئية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ السبعينات على أهمية التثقيف البيئي والتوعية البيئية للمواطن لإنجاح السياسات والقوانين البيئية في الدولة. لذلك طالبت قوانينها بضرورة إدخال التوعية والتعليم البيئي ضمن البرامج التعليمية في المدارس والجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى في الدولة، وفي الإعلام، وأوكلت تلك المهمة إلى لجان أو مجالس أو هيئات البيئة، وحملتها مسؤولية تنفيذ هذا العمل باعتباره من الأدوات الضرورية لتفعيل القانون البيئي بصورة خاصة. فعلى سبيل المثال، نصت الفقرة (8) من المادة الخامسة من القانون القطري رقم (4) لسنة 1981 بإنشاء اللجنة الدائمة لحماية البيئة المعدل لعام 1994، على اختصاص اللجنة الدائمة لحماية البيئة "العمل على إدخال التثقيف البيئي في البرامج التعليمية والإعلامية ووضع خطط التوعية للمواطنين وحثهم فرادى وجماعات على المساهمة في حماية البيئة". وبعد إصدار القانون رقم (30) لسنة 2002 بإصدار قانون حماية البيئة، وهو القانون الأحدث في منطقة الخليج، جعلت من الأهداف الرئيسية للقانون ترسيخ الوعي البيئي في الدولة باعتبارها من عناصر تحقيق التنمية المستدامة، وألزمت المادة السابعة من القانون "جميع الجهات المسؤولة عن التعليم إدخال مواد التوعية البيئية في المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم، والتأكد من أن المناهج المحتوية على هذه المواد تولي اهتماماً كافياً بها، مع العمل على إنشاء وتطوير المعاهد المتخصصة في علوم البيئة لتخريج الموارد الفنية".

ثانياً: تشديد العقوبات لردع المخالفات البيئية

تبنّى المشرع العربي في معظم القوانين البيئية العربية الصادرة في فترة التسعينات قاعدة التشديد في العقوبات بحق مرتكبي الجرائم البيئية، استناداً الى أن حماية البيئة والموارد الطبيعية من المواضيع الجديدة في الوطن العربي مما يتطلب أن يعطى للقانون البيئي دور هام في توفير الحماية القانونية للبيئة. لذلك ركزت غالبية التعديلات في القوانين البيئية على مضاعفة قيمة الغرامة المالية فقط. وفي فترة لاحقة، ومع تطور الاتجاهات الدولية في ربط البيئة بالتنمية المستدامة، كان من الضروري أن تتضمن التشريعات البيئية جزاءات من شأنها إعادة تأهيل البيئة أو الحد من تدهورها من خلال اتخاذ التدابير المناسبة للتحكم في مصادر التلوث. لذلك ظهرت الاتجاهات التي تطالب بإعطاء المحكمة الحق في أن تقضي، بالإضافة إلى الغرامة المادية، بغلق الأماكن التي يكون العمل فيها مصدراً للتلوث لفترة زمنية محددة، وفي حالة تكرار المخالفة جواز الحكم بإلغاء الترخيص. بل ان بعض القوانين البيئية العربية، مثال ذلك القانون البحريني، أجازت للمحكمة أن تحكم بإلزام المخالف بجميع النفقات الناجمة عن معالجة الأضرار البيئية، والحكم بالتعويضات التي قد تترتب عن تلك الأضرار، أو إلزام المخالف بإزالة المخالفة وإعادة الحال إلى ما كانت عليه (73 من قانون حماية البيئة القطري).

ونصت الفقرة (15) من المادة الرابعة من القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1993 في دولة الامارات العربية المتحدة بإنشاء الهيئة الاتحادية للبيئة، على التزام الهيئة "العمل على تنمية الاهتمام بالنواحي التربوية والإعلامية

الصورة:
انفجار في مصفاة الأحمدي في الكويت عام 2000 ويبدو الدخان الأسود يغطي المنطقة

والاجتماعية والثقافية لزيادة وتطوير الوعي البيئي وذلك لتمكين المجتمع من المساهمة الفعالة لتحقيق الأهداف المرجوة للحفاظ على البيئة وتطويرها".

وجدير بالذكر أن المرسوم السلطاني بإصدار قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث في سلطنة عمان لعام 1985، المعدل عام 1989، يعد من التشريعات البيئية الأكثر تطوراً في مجال مساهمة القانون البيئي في حماية البيئة بشكل إيجابي. لذلك خولت المادة الخامسة من المرسوم مجلس حماية البيئة ومكافحة التلوث، الذي أنشئ بموجب قانون عام 1979، "اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن سلامة البيئة العمانية وتحسين وتنمية مواردها الطبيعية من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية من النواحي الصحية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أجل حماية أنواع الحياة البرية والبحرية التي تتميز بها السلطنة وخاصة المهددة منها بالانقراض".

وبموجب المادة (33) من القانون، "يتمتع جميع خبراء ومراقبي البيئة بسلطة التفتيش والضبط التي تؤمن لهم مراقبة جميع المصادر ومناطق العمل والمحميات أو السجلات التي تدون فيها هذه الجهات بيانات التصريف والرصد البيئي وغيرها من البيانات التي يحتاجها تنفيذ قانون البيئة أو الأنظمة الصادرة بموجبه...» في حين نصت المادة (39) من المرسوم على ما يلي: "يعاقب كل من يثبت أنه تسبب في أي تلوث للبيئة نتيجة لعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة بغرامة تساوي ثلاثة أضعاف تكاليف تلك الإجراءات، أو ثلاثة أضعاف قيمة الضرر الناتج عن هذه المخالفة أيهما أكبر".

ويتميز القانون الاماراتي بأنه يفرض عقوبة الاعدام في حالات معينة، ومثال على ذلك ما جاء في الفقرة (2) من المادة (62) من القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها التي نصت على تطبيق، عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد والغرامة التي لا تقل عن مليون درهم ولا تزيد على عشرة ملايين درهم، لكل من قام باستيراد أو جلب المواد أو النفايات النووية أو دفنها أو إغراقها أو تخزينها أو التخلص منها بأي شكل في بيئة الدولة.

ثالثاً: حماية الموروث البيئي

لا يخفى على أحد أن الهدف الأساسي من إصدار التشريعات البيئية والتصديق على الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية ووضع الخطط الخاصة بالتنمية المستدامة هو تطوير التجانس بين الاقتصاد والبيئة والعوامل الاجتماعية. هذا المفهوم الحديث للتشريعات البيئية نجده في التشريعات الوطنية. مثال ذلك المادة الثانية من القانون البيئي الاتحادي في الامارات عندما نصت على ما يلي: "يهدف هذا القانون إلى تحقيق الأغراض التالية: تنمية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع الحيوي في إقليم الدولة واستغلاله الاستغلال الأمثل لمصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة". وتماثلها المادة الثانية من قانون حماية البيئة في قطر عند تناولها موضوع البيئة والتنمية المستدامة، والتي تنص على "تنمية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع الحيوي واستغلاله الاستغلال الأمثل لمصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلة". في حين ألزمت المادة الخامسة من قانون البيئة القطري جميع الجهات الإدارية، كلاً بحسب اختصاصها، العمل على "ترشيد استخدام الموارد الطبيعية الحية وغير الحية للمحافظة على ما هو متجدد منها وإنمائه وإطالة أمد الموارد غير المتجددة لمصلحة الجيل الحالي والأجيال القادمة".

وحرصاً على تحقيق هذا الهدف، نصت المادة (73) من قانون البيئة القطري (2002) على ادراج عقوبة إزالة المخالفة وإعادة الحال إلى ما كانت عليه في قانون البيئة الجديد، هذا الحرص على حقوق الأجيال القادمة نجده أيضاً في المادة (72) من القانون الاتحادي الإماراتي، التي نصت على التعويض عن الضرر البيئي الناتج عن مخالفة الأحكام الواردة في القانون.

رابعاً: قوانين البيئة العربية بين النظرية والتطبيق

نتساءل في ضوء الشرح الموجز السابق لأحكام بعض القوانين البيئية العربية هل يكفي إصدار قانون لحماية البيئة أو التصديق على الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية أو الانضمام إليها لحماية البيئة والمحافظة عليها في الوطن العربي؟ للوهلة الأولى يمكن أن تكون الإجابة بنعم، لأن مجرد التفكير في إصدار قانون لحماية البيئة في دولة عربية يدل على مدى حرص المسؤولين في تلك الدولة على توفير الحماية القانونية لحق المواطن في العيش في بيئة سليمة خالية من التلوث. إلا أن المهم في هذا المقام تحديد مدى فعالية هذا القانون في الحد من تلوث البيئة والمحافظة على الثروات الطبيعية وتنميتها.

قبل كل شيء، نرى أن تفعيل القانون البيئي في أية دولة يستلزم إزالة العقبات والمعوقات التي تحول دون تطبيقه عملياً على المستويين الوطني والدولي. وعليه لا بد من تحديد أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق القوانين البيئية في الدول العربية ودول الخليج العربية بصفة خاصة. بداية، الوضع البيئي في هذه الدول لا يختلف عما هي الحال عليه في الدول النامية بشكل عام، مما يجعل الهوة شاسعة بين الجانب النظري للقانون البيئي والحماية الفعلية للبيئة.

1. المعوقات القانونية

أصدرت معظم دول الخليج العربي قوانين شاملة لحماية البيئة في منتصف التسعينات. إلا أن الجهات المختصة في تطبيق القانون لا تزال تعاني من التخبط في تفعيله بسبب النقص في الكوادر الوطنية المؤهلة، وعدم وجود محاكم بيئية وقضاة بيئيين ممن لديهم دراية كافية بالطبيعة الخاصة للقوانين البيئية، والنقص في الجهاز المعاون لهيئة المحكمة من الفنيين والخبراء البيئيين، بالإضافة إلى أن الجهات الرسمية المختصة بتطبيق الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية لا تعتبرها ملزمة لها كما هو شأن التشريع الوطني، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة منها لحماية البيئة على المستوى الوطني.

وفي كثير من الأحيان، يتضمن التشريع الوطني أحكاماً تخالف صراحة أو تتعارض مع الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات البيئية الدولية، وعلى الأخص ما يتعلق بالجزاءات أو التدابير الاحترازية الواجب تطبيقها في حالة

تلوث البيئة البحرية أو تدميرها. ومما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الجانب النظري والجانب العملي ضآلة الغرامات المالية المفروضة على ناقلات النفط العملاقة في حالات تلوث البيئة البحرية للمناطق الخاضعة لسيادة دول مجلس التعاون الخليجي، ما عدا قانون حماية البيئة البحرية في سلطنة عمان (1974) والقانون الاتحادي في الامارات (1999) وقانون حماية البيئة في قطر (2002).

من ناحية أخرى، تتردد غالبية القضاة المعنيين في تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في الاتفاقيات البيئية الدولية التي صدقت عليها دولهم، رغم أنها أكثر فاعلية لحماية البيئة وواجبة التطبيق بعد التصديق عليها، عملاً بقاعدة أن القاضي يستمد صلاحياته من القانون الوطني فقط. وذلك بسبب عدم الأخذ بقاعدة سمو القانون الدولي على القانون الوطني، سواء من حيث النص عليه في الدستور أو في القانون أو بسبب عدم معرفة غالبية القضاة بالاتفاقيات البيئية الدولية.

2. المعوقات الإدارية

من أهم المعوقات الإدارية التي تحول دون فعالية التشريعات البيئية تعدد وتنوع القرارات الإدارية الصادرة عن الجهات العاملة في مجال حماية البيئة والمحافظة على الثروات الطبيعية في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة خاصة، والتي أصبحت من المعوقات التي تعوق تنفيذ القوانين البيئية في هذه الدول. وينطبق ذلك أيضاً على الاتفاقيات الدولية البيئية المصدق عليها، نتيجة اختلاف توجهاتها وتداخل الاختصاصات بين مجالس أو هيئات البيئة أو السلطات المختصة في تلك الدول والتي خولها قانون حماية البيئة تنفيذ وتطبيق الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحماية البيئة.

يستدل على ذلك من التجربة الكويتية، إذ تتولى عدة جهات في الدولة حماية البيئة والموارد الطبيعية والمعدنية، ولها الصلاحيات في إصدار القرارات الإدارية واللوائح المتعلقة بالبيئة، حتى وان كانت تتشابه أو تتعارض مع القرارات الصادرة من أجهزة الدولة الأخرى. فعلى سبيل المثال، تتولى وزارة المواصلات والنقل تنفيذ كل ما يتعلق بالمخالفات الخاصة بتلوث البيئة البحرية وفقاً لقانون منع تلوث المياه الصالحة بالزيت لعام 1964. وتتولى بلدية الكويت وفقاً لقانون بلدية الكويت لعام 1977 تنفيذ اللوائح المتعلقة بالنظافة والمحافظة على الحدائق العامة وقانون البناء. وتقوم الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بتنفيذ القرارات الخاصة بالمحافظة على الثروات الطبيعية، في حين تتولى وزارة النفط تنفيذ قانون حماية الثروة النفطية لسنة 1973.

وزاد من تفاقم عدم فعالية التشريعات البيئية عجز القوانين الخاصة بإنشاء مجالس أو هيئات للبيئة، أو القانون العام لحماية البيئة في دول مجلس التعاون الخليجي، عن القضاء على أو الحد من التشابك في الاختصاص البيئي بين الإدارات البيئية في الدولة، رغم أن الهدف الأساسي من إنشاء الهيئة العامة للبيئة في الكويت عام 1995، أو جهاز البيئة في البحرين عام 2000، أو هيئة حماية البيئة والمحميات في قطر عام 2002، أو الهيئة الاتحادية للبيئة في الامارات عام 1999، أو مصلحة الأرصاد والبيئة في السعودية عام 1982، هو توحيد الجهود ومنع التداخل وازدواجية الأداء والهدر المالي.

ونرى أن الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح تكمن في اتخاذ التدابير اللازمة لفك الاشتباك القائم حالياً في الاختصاصات التنفيذية، لتفعيل القانون البيئي وإلغاء المواد التي تقنن التداخل في الاختصاص البيئي، إلا في الدول الاتحادية حيث تقتضي تخويل السلطات المختصة في كل إمارة بعض الاختصاصات لحماية البيئة على المستوى المحلي وبالتنسيق مع الهيئة الاتحادية للبيئة.

يتبين مما سبق أن المعوقات التشريعية والإدارية في دول مجلس التعاون الخليجي تحول دون تفعيل القوانين البيئية الحديثة من الناحية العملية، وتحول دون تطبيق الاتفاقيات

القبس

ما سر النفوق الجماعي للأسماك في مياه الخليج العربي: بكتيريا أم سموم أم مواد مشعة؟ هنا أسماك نافقة في جون الكويت عام 2001

محاولة اخماد بئر نفط محترقة في حرب الخليج الثانية

البيئية الدولية والإقليمية والمصدق عليها من هذه الدول، فيما عدا التشريع الإماراتي الذي اعتبر الاتفاقيات الدولية والإقليمية جزءاً من التشريع الإماراتي، وتكمل القانون البيئي الوطني، مما قد يساهم في الاستفادة من تلك الاتفاقيات لسد الفراغ القانوني في حماية البيئة البحرية في الدولة. في حين أن القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية البيئة في كل من السعودية والكويت والبحرين جعلت تطبيق الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية من المهام الموكولة إلى الهيئة العامة للبيئة، أو من ضمن الاختصاصات المنوطة بالإدارات البيئية، دون الالتزام بتطبيقها وإنما للدراسة وإبداء الرأي بشأنها لمتخذي القرارات السياسية.

3. المعوقات السياسية والاقتصادية

لم تستطع دول مجلس التعاون الخليجي تطبيق الاتفاقيات الإقليمية والبروتوكولات التي أبرمت لحماية البيئة البحرية في منطقة الخليج بسبب الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت أكثر من ثماني سنوات. وحتى بعد الدمار الذي لحق بالبيئة البحرية والبرية في معظم دول المجلس، لا تزال الأولوية للخطط والمشاريع التنموية ولو على حساب البيئة ومواردها.

لقد ساهمت المعوقات السياسية والاقتصادية في دول المجلس إلى حد ما في عدم الأخذ بالمواصفات والنظم البيئية الدولية. وتعاني معظم التشريعات البيئية من القصور في هذا الجانب، وتهتم بالجانب التنظيمي للإدارات البيئية لأنها حديثة العهد وتخضع للاعتبارات السياسية، مما يؤدي إلى تغيير هياكلها واختصاصها من وقت إلى آخر وتغيير تبعيتها للجهات الرسمية في الدولة.

4. النقص في الكوادر البشرية المؤهلة

من المعوقات الأساسية التي تحول دون تطبيق القوانين البيئية والاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية بشكل فاعل في دول مجلس التعاون الخليجي وفي الدول العربية عموماً النقص البيّن في الكوادر الوطنية المتدربة في مجال تطبيق القانون البيئي على المستوى الوطني، رغم أن معظم تشريعات البيئة تضع مسألة تنمية الكوادر البشرية الوطنية من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها هذه الدول. ورغم ذلك نرى ان الفجوة لا تزال واسعة بين الجانب النظري والجانب العملي، مما يحول دون تطبيق القوانين والأنظمة البيئية القائمة رغم أهميتها في هذه المرحلة من التطور السريع في الخطط التنموية، للحد من آثارها السلبية على البيئة والإنسان على المدى الطويل ومن أجل الوصول إلى التنمية المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية حفاظاً على حق الأجيال القادمة في بيئة سليمة.

ما العمل؟

يثور التساؤل في هذا الصدد عما يجب عمله لتفعيل تطبيق القوانين البيئية والاتفاقيات الدولية البيئية المصدق عليها على المستوى الوطني.

بداية، يجب تغيير الأساليب التقليدية في مواجهة المشاكل والكوارث البيئية، ووضع استراتيجية بيئية طويلة المدى للحفاظ على الثروات الوطنية وحمايتها من التلوث. كما ينبغي التنسيق بين الجهات المعنية في تطبيق القوانين والاتفاقيات الدولية البيئية للحد من الازدواجية في العمل والتداخل في الاختصاص بين الإدارات البيئية.

ولا بد في بعض الحالات من تعديل التشريعات البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي لكي تصبح للإدارات البيئية صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية البيئة، دون تدخل الأجهزة الحكومية بشكل يجعل من هذه المجالس مجرد لجان استشارية للهيئات الحكومية لا تملك سلطات حقيقية في زمن السلم وفي وقت الأزمات والكوارث البيئية. كما أن من الضروري تدريب الكوادر الوطنية المؤهلة في مجال تطبيق القوانين البيئية، من خلال برامج تدريبية مكثفة لتنفيذ الالتزامات القانونية المنصوص عليها في التشريعات الوطنية. وينبغي مراجعة التشريعات واللوائح البيئية السارية، في الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، بصفة دورية لمواكبة التطورات المستجدة على المستويين الوطني والدولي.

العمل ضروري أيضاً لوضع البرامج الخاصة لتدريب الكوادر البشرية الوطنية المؤهلة للتعامل مع الكوارث البيئية وكيفية تطبيق التشريعات والأنظمة ذات العلاقة بحماية البيئة والمحافظة على الثروات الطبيعية. ولا بد أيضاً من إشراك المرأة العربية في حماية البيئة من خلال برامج خاصة للتوعية البيئية التي تتناول المحافظة على البيئة في المنزل، وفي تعاملها مع الموارد الطبيعية الحيوية مثل المياه ومصادر الطاقة، والتي لم تحظَ بالاهتمام الكافي من المشرع العربي والسياسات البيئية في الدول العربية.

وليس آخراً، يجب إنشاء مراكز علمية غير حكومية (نظام المشاركة في إدارة البيئة) على غرار ما تنص عليه المادة الثامنة من قانون حماية البيئة في لبنان (2002)، من خلال وضع آليات استشارية على المستويين الوطني والمحلي تضم مواطنين وجمعيات من المعنيين بشؤون البيئة. وتتولى هذه المراكز تقييم البرامج والمشاريع التنموية ذات الأبعاد البيئية الضارة بالإنسان، وعرض نتائج المردود البيئي على الجهات الرسمية في الدولة، بدلاً من ترك تلك المهمة كلياً للهيئات واللجان الحكومية. ■

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة

البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. انها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، أكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيقة.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

اذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان البيئة والتنمية هي مجلة لك أنت.

ملف خاص

مصر
صندوق البيئة ونظام الحوافز

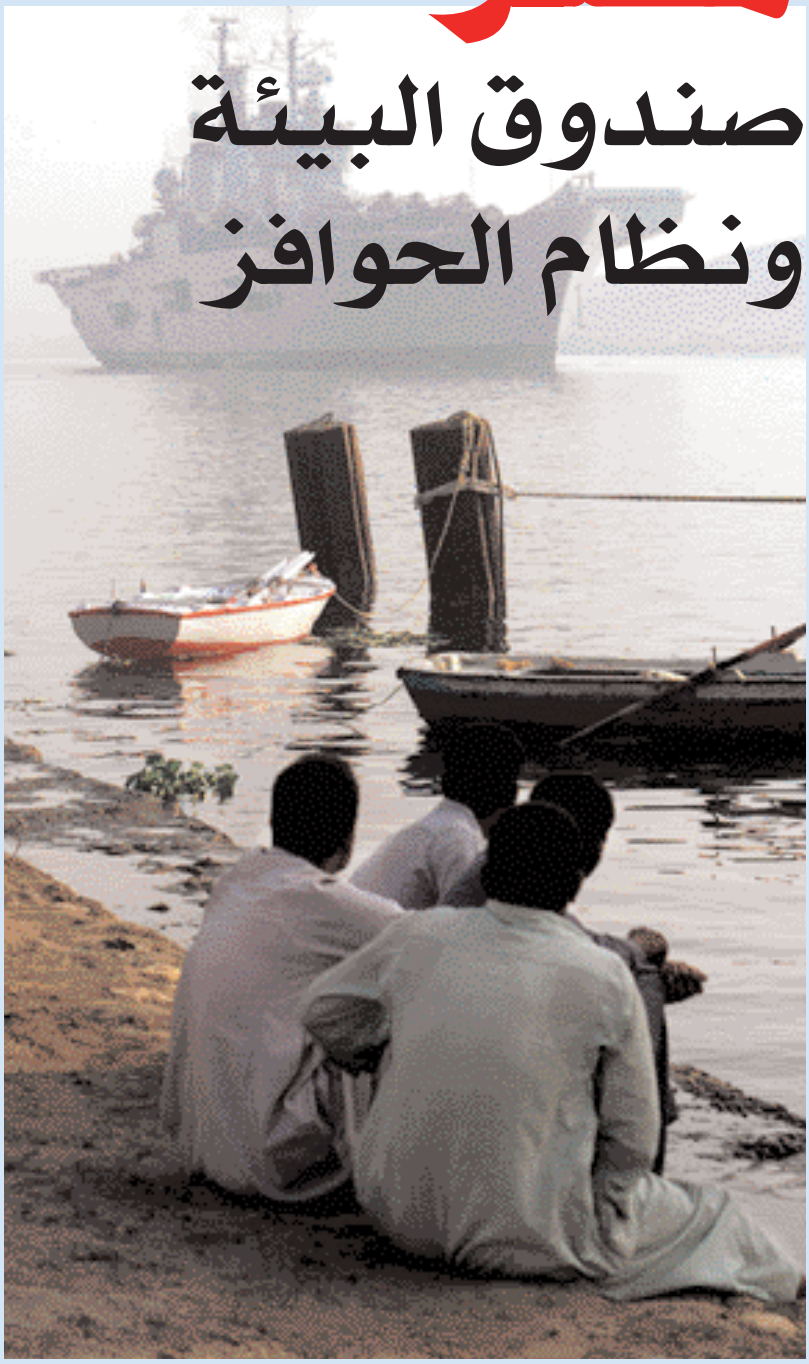
رويترز

المستشار محمد عبد العزيز الجندي هو النائب العام الأسبق في مصر وعضو مجلس إدارة جهاز شؤون البيئة ورئيس جمعية أصدقاء البيئة في الإسكندرية.

مصر في طليعة الدول العربية التي أصدرت تشريعات بيئية متطورة. فماذا كانت النتيجة على أرض الواقع، وهل وضع البيئة المصري أفضل حالاً بعد صدور القوانين؟

محمد الجندي

شهد النصف الثاني من القرن العشرين اهتماماً متزايداً بحماية البيئة وجهوداً متنامية لرفع الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد البيئية وصونها. فانعقدت المؤتمرات الدولية الداعية لذلك وأبرمت المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجالات حماية البيئة على المستويين الدولي والإقليمي، وصدرت التشريعات الداخلية التي تعكس هذا الاهتمام في اغلب دول العالم.

وكانت مصر من بين الدول التي أولت اهتماماً كبيراً لحماية البيئة. فأصدرت العديد من التشريعات ذات الأبعاد البيئية، حيث اشتمل قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 على نصوص تعاقب من ألقى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارة أو تلويثهم إذا سقطت عليهم، وكذلك من أهمل في تنظيف أو إصلاح المداخن أو الأفران أو المعامل التي تستعمل فيها النار، وكذلك من رمى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجاري المياه الأخرى أدوات أو أشياء يمكن أن تعوق الملاحة أو تزحم مجاري تلك المياه. وتعاقب أيضاً من قطع الخضرة النابتة في المحلات المخصصة للمنفعة العامة أو نزع الأتربة منها أو الأحجار أو مواد أخرى ولم يكن مأذوناً بذلك . كما نص على عقاب كل من حصل منه في الليل لفظ أو ضجيج مما يكدر راحة السكان، وكذلك كل من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية.

كما اصدر المشرع المصري عدة تشريعات للنظافة العامة تحظر إلقاء القمامة أو حرقها في الطريق العام، كان آخرها قانون النظافة رقم 38 لسنة 1967. وهناك القانون رقم 45 لسنة 1949 بشان تنظيم استعمال مكبرات الصوت، والقانون رقم 59 لسنة 1960 في شأن تنظيم العمل بالإشعاعات المؤينة، والقانون رقم 96 لسنة 1962 في شأن صرف المخلفات السائلة، والقانون رقم 52 لسنة 1985 في شأن الوقاية من أضرار التدخين، والقانون رقم 48 لسنة 1982 في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث، والقانون رقم 102 لسنة 1983 في شأن المحميات الطبيعية، والقانون رقم 57 لسنة 1978 في شأن التخلص من البرك والمستنقعات ومنع احداث الحفر، والقانون رقم 116 لسنة 1983 في شأن عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها وحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة. كما حظر تبوير الأرض الزراعية عمداً أو البناء عليها.

واخيراً توج المشرع المصري اهتمامه بحماية البيئة بإصدار القانون رقم 4 لسنة 1994 في شأن حماية البيئة، الذي بدأ العمل به منذ 4 شباط (فبراير) 1994. ويعد صدور هذا القانون حدثاً بيئياً هاماً ونقلة حضارية كبيرة تبوأت بها مصر مكانتها بين الدول المتحضرة التي أولت عناية خاصة لحماية البيئة ومكافحة تلوثها وتنمية مواردها.

وجدير بنا وقد مضى على صدوره والعمل بأحكامه عشر سنوات أن نعرض لأهم ملامح هذا القانون وأهم ما اشتمل علية من أحكام وان نبرز من خلال ذلك ما لهذا القانون وما عليه.

1994: قانون حماية البيئة

لعل من أهم ملامح القانون رقم 4 لسنة 1994 انه أول تشريع مصري يصدر أساساً لحماية البيئة وتحت هذا المسمى، وهو ما يميزه عن باقي التشريعات ذات الأبعاد البيئية التي أشرنا إليها والتي كانت في غالبيتها تنظم أنشطة معينة لها اتصال بالبيئة ولم تكن حماية البيئة هي هدفها الأساسي كما هي الحال بالنسبة للقانون الأخير.

وإدراكاً من المشرع المصري لحداثة الاهتمام بالبيئة وحرصاً منه على وضوح أحكام ذلك القانون وتفهمها والتعرف على مدلول المصطلحات التي تضمنتها نصوصه، حرص على تضمين المادة الأولى منه 37 مصطلحاً أو عبارة موضحاً المعاني التي يقصدها المشرع في تطبيق أحكام القانون.

وضع القانون رقم 4 لسنة 1994 في شأن حماية البيئة تنظيماً كاملاً للإدارة البيئية. فنص في المادة الثانية منه على أن ينشأ في رئاسة مجلس الوزراء جهاز لحماية وتنمية البيئة يسمى جهاز شؤون البيئة تكون له الشخصية الاعتبارية العامة وموازنة مستقلة، ويكون مركزه مدينة القاهرة. وأجاز أن تنشأ بقرار من الوزير المختص بشؤون البيئة فروع لجهاز شؤون البيئة في المحافظات وتكون الأولوية في إنشائها للمناطق الصناعية. وأناط بجهاز شؤون البيئة رسم السياسة العامة وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة وتنميتها ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات الإدارية المختصة، كما أجاز للجهاز أن يضطلع بتنفيذ بعض المشروعات التجريبية. وأوكل إليه مهمة دعم العلاقات البيئية بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية، وان يوصي باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالبيئة وإعداد مشروعات القوانين والقرارات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقيات. وأوكل القانون لجهاز شؤون البيئة في سبيل تحقيق أهدافه اختصاصات عديدة، منها إعداد مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بتحقيق تلك الأهداف وإبداء الرأي في التشريعات المقترحة ذات العلاقة بالمحافظة على البيئة، ووضع المعايير والاشتراطات الواجب على أصحاب المشروعات والمنشآت الالتزام بها قبل الإنشاء وأثناء التشغيل، والمتابعة الميدانية لتنفيذ المعايير والاشتراطات التي تلتزم الأجهزة والمنشآت بتنفيذها، واتخاذ الإجراءات التي ينص عليها القانون ضد المخالفين لتلك المعايير والشروط، ووضع المعدلات والنسب اللازمة لضمان عدم تجاوز الحدود المسموح بها للملوثات، والتأكد من الالتزام بها. كما أوكل للجهاز وضع أسس وإجراءات تقويم التأثير البيئي للمشروعات، وإعداد خطة للطوارئ البيئية والتنسيق بين الجهات المعنية لاعداد برامج مواجهة الكوارث البيئية والمشاركة في إعداد وتنفيذ البرنامج القومي للرصد البيئي والاستفادة من بياناته، ووضع برامج التثقيف البيئي للمواطنين والمعاونة في تنفيذها. وأناط بالجهاز إدارة المحميات الطبيعية والإشراف عليها، وتنفيذ المشروعات التجريبية للمحافظة على الثروات الطبيعية وحماية البيئة من التلوث، وإعداد تقرير سنوي عن الوضع البيئي يقدم لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتودع نسخة منه مجلس الشعب.

وإلى جانب عدد من الاختصاصات الأخرى التي تعين الجهاز على تحقيق أهدافه، أرسى القانون مبدأ المشاركة الشعبية في الإدارة البيئية. فنصّ على أن مجلس إدارة جهاز شؤون البيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شؤونه وتصريف أموره ووضع السياسة العامة التي يسير عليها، وان يشكل مجلس الإدارة من عشرين عضواً برئاسة الوزير المختص بشؤون البيئة، من بينهم ثلاثة أعضاء يمثلون التنظيمات غير الحكومية المعنية بشؤون البيئة وثلاثة من ممثلي قطاع الأعمال العام واثنان من الجامعات ومراكز البحوث العلمية واثنان من الخبراء في مجال شؤون البيئة، وهو ما يعني أن نصف أعضاء مجلس الإدارة يمثلون قطاعات غير حكومية ويؤكد المشاركة الشعبية في رسم السياسات البيئية وصنع القرارات في مجال حماية البيئة. وقد نص القانون على أن الرئيس التنفيذي للجهاز يكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الجهاز وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة. ولم يقصر المشرع المشاركة الشعبية على الإسهام في تشكيل مجلس إدارة الجهاز ورسم السياسات البيئية وصنع القرار في شؤون البيئة، بل تجاوز ذلك إلى المشاركة الشعبية في انفاذ التشريعات البيئية والرقابة الشعبية على الالتزام بتلك التشريعات، فنص في المادة 103 من القانون على أن لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة الحق في التبليغ عن أية مخالفة لاحكام هذا القانون. كما نصت المادة 65 من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 338 لسنة 1995 على انه يجوز لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة اللجوء إلى الأجهزة الإدارية والقضائية المختصة بغرض تنفيذ أحكام قانون البيئة وما ورد في تلك اللائحة، واوجبت على وزارة الداخلية بالتنسيق مع جهاز شؤون البيئة من أجل إنشاء شرطة متخصصة لحماية البيئة في الوزارة ومديريات الأمن في المحافظات تختص بالعمل على تنفيذ أحكام القوانين والقرارات المتعلقة بحماية البيئة، وتلقي الشكاوى والبلاغات التي تقدم في هذا الشأن واتخاذ القرارات القانونية بشأنها. وإعمالاً لتلك النصوص استطاعت جمعية أصدقاء البيئة في الإسكندرية من خلال الاحتكام الى القضاء إلغاء العديد من القرارات الحكومية التنفيذية لمحافظ الإسكندرية لمخالفتها أحكام التشريعات البيئية والتصدي لأي مخالفة لاحكامها. ونهجت نهجها جمعيات بيئية أخرى في أنحاء الجمهورية وحققت نتائج متميزة في هذا المجال.

صبي ينوء تحت كيس ضخم من النفايات في "قرية الزبّالين" على أطراف القاهرة

الصورة الى اليمين: مواطنون مصريون يتأملون بارجة بريطانية تعبر قناة السويس متوجهة الى الخليج العربي

صندوق البيئة والحوافز

أنشأ القانون صندوقاً لحماية البيئة تخصص موارده للصرف منها في تحقيق أغراضه، وذلك بهدف توفير مصادر التمويل الذي تتطلبه مواجهة الكوارث البيئية، وتنفيذ المشروعات التجريبية في مجال حماية الثروات الطبيعية، وحماية البيئة من التلوث، وإنشاء وتشغيل شبكات الرصد البيئي، وإنشاء وإدارة المحميات الطبيعية، وصرف المكافآت عن الإنجازات المتميزة والجهود التي تبذل في مجال حماية البيئة ودعم البنية الأساسية للجهاز وتطوير أنشطته، إلى غير ذلك من الأنشطة التي أوردتها اللائحة التنفيذية. ويقوم على إدارة هذا الصندوق مجلس إدارة برئاسة الرئيس التنفيذي لجهاز شؤون البيئة، وتنظم إدارته لائحة داخلية يضعها جهاز شؤون البيئة بالاتفاق مع وزير المالية، وتخضع جميع أعمال الصندوق ومعاملاته لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبة. والى جانب تنظيمه للإدارة البيئية وتوفير التمويل اللازم للانفاق على حماية البيئة من خلال إنشاء صندوق حماية البيئة، ادخل المشرع المصري نظام الحوافز فأفرد له الفصل الرابع من الباب التمهيدي، ونص فيه على أن يضع جهاز شؤون البيئة بالاشتراك مع وزارة المالية نظاماً للحوافز التي يمكن أن يقدمها الجهاز والجهات الإدارية المختصة للهيئات والمنشآت والأفراد وغيرها الذين يقومون بأعمال أو مشروعات من شأنها حماية البيئة، وان تراعى عند وضع هذا النظام المزايا والأوضاع المنصوص عليها في القوانين والقرارات السارية وعلى الأخص تلك المتعلقة بالاستثمار والجمارك والصناعة والتعاونيات وغيرها. وهكذا أوجد المشرع إلى جانب العقوبات التي توقع على من يخالف أحكامه نظاماً للحوافز التي تقدم لمن يقومون بأعمال أو مشروعات من شانها حماية البيئة.

تقييم الأثر البيئي

أكد المشرع المصري في الباب الأول من القانون رقم 4 لسنة 1994 الخاص بحماية البيئة الأرضية من التلوث على الربط بين التنمية والبيئة كوجهين لعملة واحدة. فأوجب على الجهة الإدارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص أن تتولى تقييم التأثير البيئي للمنشأة المطلوب الترخيص لها وفقاً للعناصر والتصميمات والأسس التي يصدرها جهاز شؤون البيئة بالاتفاق مع الجهات الإدارية المختصة، وان تقوم بإرسال صورة من تقييم التأثير البيئي المشار إليه إلى جهاز شؤون البيئة لابداء الرأي وتقديم المقترحات المطلوب تنفيذها في مجال التجهيزات والأنظمة اللازمة لمعالجة الآثار البيئية السلبية. كما أوجب القانون على تلك الجهات التأكد من تنفيذ هذه المقترحات، والزم جهاز شؤون البيئة أن يوافي الجهة الإدارية المختصة، أو الجهة المانحة للترخيص، برأيه في هذا التقييم خلال مدة أقصاها 60 يوماً من تاريخ استلامه له وإلا اعتبر عدم الرد موافقة على التقييم. وأوجب القانون على الجهة الإدارية المختصة إبلاغ صاحب المنشأة نتيجة التقييم، وأجاز له الاعتراض كتابة على هذه النتيجة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه أمام اللجنة الدائمة للمراجعة برئاسة مستشار من مجلس الدولة وعضوية مندوب عن جهاز شؤون البيئة وصاحب المنشأة أو من ينوب عنه وممثل عن الجهة المختصة أو الجهة المانحة للترخيص وثلاثة من الخبراء يتم اختيارهم لعضوية اللجنة. وأوجب القانون على اللجنة أن تصدر قرارها في الاعتراض خلال ستين يوماً من تاريخ وصول أوراقه مستوفاة إليها.

التشجير والمخلفات الخطرة والهواء

أوجب القانون أن تخصص في كل حي أو قرية مساحة لا تقل عن ألف متر مربع من أراضي الدولة لاقامة مشتل لانتاج الأشجار، على أن تتاح منتجات تلك المشاتل للأفراد والهيئات بسعر الكلفة، مع إعداد الإرشادات الخاصة بزراعة هذه الأشجار ورعايتها. وحظر القانون صيد أو قتل أو إمساك الطيور والحيوانات البرية المنصوص عليها في الملحق (4) للائحة التنفيذية، كما حظر حيازة هذه الطيور والحيوانات أو نقلها أو التجول بها أو بيعها أو عرضها للبيع حية أو ميتة، أو اتلاف أوكار الطيور المشار إليها أو إعدام بيضها.

واستحدث القانون فصلاً كاملاً للمواد والنفايات الخطرة حظر فيه تداولها بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة، كما حظر استيراد النفايات الخطرة أو السماح بدخولها أو مرورها في أراضي جمهورية مصر العربية، وحظر بغير تصريح من الجهة الإدارية المختصة السماح بمرور السفن التي تحمل النفايات الخطرة في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية. ونص على عقاب من يخالف هذا الحظر بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على أربعين ألف جنيه، مع إلزام مستورد النفايات الخطرة بإعادة تصديرها على نفقته الخاصة. واخضع القانون إدارة النفايات الخطرة لقواعد وإجراءات حددتها لائحته التنفيذية وأوجب على القائمين على إنتاج أو تداول المواد الخطرة اتخاذ جميع الاحتياطات بما يضمن عدم حدوث أي أضرار بالبيئة.

وخصص القانون الباب الثاني منه لحماية البيئة الهوائية من التلوث. فاشترط أن يكون الموقع الذي يقام عليه المشروع مناسباً لنشاط المنشأة بما يضمن عدم تجاوز الحدود المسموح بها للموثات الهواء، وان تكون جملة التلوث الناتج عن مجموع المنشآت في منطقة واحدة في الحدود المصرح بها. واشترطت اللائحة التنفيذية للقانون أن يكون الموقع الذي يقام عليه المشروع مناسباً لنشاط المنشأة من حيث اتفاقه مع طبيعة تقسيم المنطقة ووفق خطة استخدام الأرض التي تقررها وزارة المجتمعات العمرانية الجديدة. واشترطت في جميع الأحوال أن يؤخذ في الاعتبار عند تقرير مناسبة الموقع مدى بعده عن العمران، سواء في منطقة المشروع أو المناطق المحيطة، واتجاه الريح السائدة.

الضوضاء وبيئة العمل

للحد من الضوضاء ألزم القانون جميع الجهات والأفراد عند مباشرة الانشطة الانتاجية أو الخدمية أو غيرها، وخاصة عند تشغيل الآلات والمعدات واستخدام آلات التنبيه ومكبرات الصوت، بعدم تجاوز الحدود المسموح بها لشدة الصوت. وأوجب على جميع الجهات المانحة للترخيص مراعاة أن يكون مجموع الأصوات المنبعثة من المصادر الثابتة في منطقة واحدة في نطاق الحدود المسموح بها والتأكد من التزام المنشأة باختيار الآلات والمعدات المناسبة لضمان ذلك. وقد بينت اللائحة التنفيذية الحد الأقصى المسموح به لشدة الضوضاء

في المناطق المختلفة والحدود المسموح بها لشدة الصوت داخل أماكن العمل وداخل الأماكن المغلقة وأقصى مدة تعرض للضوضاء المسموح بها في أماكن العمل.

وحفاظاً على البيئة داخل مكان العمل حماية للعاملين فيه، ألزم القانون صاحب المنشأة باتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لعدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء داخل مكان العمل إلا في الحدود المسموح بها، كما أوجب توفير سبل الحماية اللازمة للعاملين تنفيذاً لشروط السلامة والصحة المهنية، وان يكفل ضمان التهوئة الكافية وتركيب المداخن وغيرها من وسائل تنقية الهواء، كما ألزم القانون صاحب المنشأة باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على درجة الحرارة والرطوبة داخل مكان العمل بما لا يتجاوز الحدين الأقصى والأدنى المسموح بهما، وان يكفل وسائل الوقاية المناسبة للعاملين، من ملابس خاصة وغيرها، في حالة ضرورة العمل في درجتي حرارة أو رطوبة خارج هذه الحدود.

واشترط القانون في الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة أن تكون مستوفية لوسائل التهوئة الكافية بما يتناسب مع حجم المكان وقدرته الاستيعابية ونوع النشاط الذي يمارس فيه، بما يضمن تجدد الهواء ونقاءه واحتفاظه بدرجة حرارة مناسبة. وأوجب على المدير المسؤول عن المنشأة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع التدخين في الأماكن العامة المغلقة في الحدود المسموح بها في الترخيص الممنوح لهذه الأماكن، وتخصيص حيز للمدخنين بما لا يؤثر على الهواء في الأماكن الأخرى. وحظر القانون التدخين في وسائل النقل العام.

التلوث الاشعاعي والمياه

للحماية من التلوث الإشعاعي حظر القانون ان يزيد مستوى النشاط الإشعاعي او تركيزات المواد المشعة في الهواء عن الحدود المسموح بها، والتي يصدر بها قرار من وزير الكهرباء والطاقة المسؤول عن الأمان النووي، بعد الرجوع الى وزارة الصحة وجهاز شؤون البيئة. وفي مجال حماية البيئة المائية من التلوث، خصص القانون لها بابه الثالث الذي اقتصرت أحكامه على حماية البيئة المائية البحرية وشواطئ جمهورية مصر العربية وموانئها من مخاطر التلوث بجميع صوره وأشكاله. أما البيئة المائية في نهر النيل وفرعيه وسائر المجاري المائية الداخلية، فان حمايتها تكفلها أحكام القانون 48 لسنة 1982 في شأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث، وهو ما أكدته المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم 4 لسنة 1994 في شأن حماية البيئة. وقد عالج المشرع في الفصل الأول من الباب الثالث حماية البيئة المائية من التلوث من السفن، فحظر عليها تصريف أو إلقاء الزيت أو المزيج الزيتي في البحر الإقليمي (12 ميلاً بحرياً من خط الشاطئ)، أو في المنطقة الاقتصادية الخالصة للجمهورية (200 ميل بحري من خط الشاطئ)، كما حظر على الشركات والهيئات الوطنية والأجنبية المصرح لها باكتشاف أو استخراج أو استغلال حقول البترول البحرية والموارد الطبيعية الأخرى، بما في ذلك وسائل نقل الزيت، تصريف أي مادة ملوثة ناتجة عن عمليات الحفر والاستكشاف واختبار الآبار أو الإنتاج في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة للجمهورية.

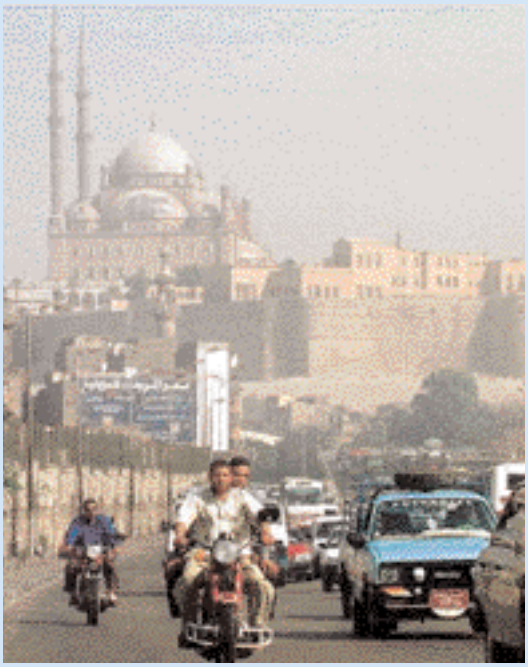

جامع محمد علي وسط ضباب التلوث المخيم على القاهرة

ولمنع التلوث بالمواد الضارة، حظر القانون على ناقلات المواد السائلة الضارة إلقاء او تصريف أي مواد ضارة أو نفايات أو مخلفات ينتج عنها ضرر بالبيئة المائية أو الصحة العامة. وتأكيداً من المشرع المصري على أن الهدف من حماية البيئة هو حماية صحة الإنسان، نصت المادة 95 من القانون على أن يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن عشر سنوات كل من ارتكب عمداً أحد الأفعال المخالفة لاحكام هذا القانون إذا نشأ عنه إصابة أحد الأشخاص بعاهة مستديمة يستحيل شفاؤها. وتكون العقوبة السجن من 3 سنوات الى 15 سنة إذا نشأ عن المخالفة إصابة ثلاثة أشخاص فاكثر بهذه العاهة. فإذا ترتب على هذا الفعل وفاة إنسان تكون العقوبة الأشغال الشاقة الموقتة (السجن المشدد من 3 سنوات الى 15 سنة)، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ترتب على هذا الفعل وفاة ثلاثة أشخاص فأكثر، وهما العقوبتان المقرتان في المادة 234 (عقوبات للقتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد).

نظرة عامة على قانون البيئة

يمكن القول ان قانون البيئة المصري قد حقق اغلب الأهداف التي صدر من اجلها، باعتباره أول تشريع يصدر بهدف حماية البيئة في عناصرها المختلفة والربط بين البيئة والتنمية، كما حقق تحسناً ملحوظاً في البيئة، مما انعكس على الصحة العامة وصحة الأفراد. وكان لصدوره وتنفيذه الفضل الأكبر في توجيه الجهود ولفت الأنظار وإثارة الاهتمام لدى متخذي القرار والمسؤولين في الدولة وفي سائر منظمات المجتمع المدني ونشر الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة والتثقيف البيئي والتعريف بحقوق المواطنين في البيئة الصحية السليمة وسبل الحفاظ على تلك الحقوق. كما كان له فضل تنظيم الإدارة البيئية في مصر تنظيماً متكاملاً يقوم على مشاركة شعبية واسعة في صنع القرار وانفاذ التشريعات والرقابة على سلامة البيئة والأداء التنفيذي لحمايتها.

ومع كل هذه المزايا التي حققها صدور هذا القانون، فان ثمة ملاحظات لنا عليه لا تقلل من شأنه أو قيمته ولكن إبداءها بعد انقضاء عشر سنوات على صدوره قد يفيد في تلافيها من خلال تعديل بعض احكامة بما يمكن معه تلافي هذا القصور أو تلك العيوب. وتوجز هذه الملاحظات بما يلي:

- نظم القانون في المواد من 19-23 إجراء تقييم التأثير البيئي للمنشآت المطلوب الترخيص لها أو إجراء توسيعات أو تجديدات في المنشآت القائمة. وبرغم أهمية هذا التقييم في الحد من قيام مصادر جديدة لتلوث البيئة، فان المشرع اغفل

صيادان في أحد روافد نهر النيل الذي يعاني من التلوّث الشديد

النص في مواد القانون 4 لسنة 1994 على عقوبة جنائية مناسبة لمن يخالف تلك الأحكام بإقامة منشأة أو إجراء توسعات أو تجديدات دون إجراء تقييم التأثير البيئي، مع انه نص على عقوبة لمن لا يقوم بإجراء دراسة تقييم بيئي لمنشأة تقام على شاطئ البحر أو قريباً منه ينتج عنها تصريف مواد ملوثة. ولا يوجد أي مبرر لإغفال النص على عقوبة لمخالفة أحكام المواد من 19-23 الخاصة باستلزام إجراء تقييم التأثير البيئي للمنشأة المطلوب الترخيص لها أو التوسعات والتجديدات في المنشآت القائمة.

● كذلك أغفل المشرع النص على عقوبة جنائية لصاحب المنشأة الذي لا يحتفظ بسجل لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة، مع انه من أهم وسائل الالتزام البيئي للمنشأة وتتحقق من خلاله الرقابة الذاتية للمنشأة على الالتزام بالمعايير والمعدلات الموضوعة لحماية البيئة، في حين انه قرر عقوبة جنائية تقع على صاحب المنشأة التي ينتج عن نشاطها مخلفات خطرة إذا لم يحتفظ بسجل يدون فيه المخلفات وكيفية التخلص منها والجهات المتعاقد معها لتسليم تلك المخلفات. كما نص على عقوبة جنائية على عدم احتفاظ السفينة أو ناقلة الزيت بسجل للزيت أو للشحنة من الزيت.

ونص في المادة 28 منه على حظر صيد أو قتل أو إمساك أو إزعاج الطيور والحيوانات البرية والكائنات الحية المائية التي تحدد أنواعها اللائحة التنفيذية، لكنه اغفل النص على حظر مماثل لقطع أو اتلاف النباتات والأشجار النادرة أو المهددة بالانقراض أو القيام بأي عمل من شأنه تدمير الموائل الطبيعية لها أو تغيير الخواص الطبيعية لها أو لموائلها.

● واغفل القانون كذلك النص على جمع أو حيازة أو نقل أو الاتجار في الحفريات بأنواعها النباتية والحيوانية أو تغيير معالمها أو تدمير التراكيب الجيولوجية أو الظواهر البيئية المميزة لها أو المساس بمستواها الجمالي. وكذلك حظر الاتجار في كافة الكائنات الحية الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض التي تحددها اللائحة التنفيذية.

● ويتعين أيضاً تشديد العقوبات المقررة لهذه الجرائم والجرائم المنصوص عليها في المادة 28 والمقررة بالمادة 84 إلى عقوبة الحبس مع الشغل والغرامة التي لا تقل عن 5 آلاف جنيه ولا تتجاوز 50 ألف جنيه (الجنيه يعادل 1,83 دولار) أو إحدى هاتين العقوبتين، والنص على عقوبة للشروع في ارتكابها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن 3 آلاف جنيه و لا تتجاوز 30 ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفي حالة العود تكون العقوبة هي الحبس والغرامة المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين. ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الطيور والحيوانات والكائنات الحية والنباتات والحفريات المضبوطة وكذلك الأسلحة والمعدات والأدوات ووسائل النقل المستخدمة في ارتكاب الجريمة.

● اغفل القانون النص على حق جهاز شؤون البيئة في تحصيل رسوم على ما يقوم به من خدمات او استرداد ما يتحمله من نفقات أو أتعاب الخبراء الذين يستعين بهم في مراجعة دراسات التقييم البيئي للمنشآت، وكذلك النص على حقه في إصدار طوابع تمغة بيئية تحصل على الطلبات والتراخيص التي يصدرها وتكون حصيلته مورداً لصندوق حماية البيئة يعينه على أداء مهامه وتحمل مسؤوليته. وبالرغم من أن القانون أشار في بعض مواده إلى أحمال التلوث وكمية الملوثات أو حجمها، إلا انه لم يضع معايير ولو استرشادية لتلك الأحمال كما لم يولها اعتباراً في تقدير العقوبة، مما يترتب علية توقيع العقوبة على الملوث بصرف النظر عن كمية وحجم الملوثات التي تنبعث من منشآته أو يتم تصريفها منها. وهو ما يستدعي تعديل أحكام القانون بما يكفل الاعتداد بأحمال التلوث دون الاقتصار على الاعتداد بالتركيزات وحدها.

ولا بد من إضافة نصوص جديدة يتم من خلالها استخدام الأدوات الاقتصادية في حماية البيئة ويجاز توقيع غرامات إدارية يضع القانون حدوداً لها ويتم توقيعها بمعرفة جهاز شؤون البيئة، كوسيلة للإلزام مقابل الحوافز في حالة الالتزام البيئي للمنشأة في بعض الملاحظات، إلى جانب مقترحات عديدة أخرى يمكن إدخالها على نصوص القانون ولائحته التنفيذية لرفع كفاءتها لحماية البيئة، وتبني تكنولوجيا الإنتاج الأنظف واتساع تنظيم الإدارة البيئية ليشمل مكاتب شؤون البيئة في المحافظات، التي تتبع إدارياً للمحافظة وفنياً لجهاز شؤون البيئة في تنظيمها الحالي، حتى يكتمل تنظيم الإدارة البيئية تنظيماً شاملاً. ■

اتحاد القضاة العرب لحماية البيئة

القاهرة ـ من ماري يعقوب

صدق 30 رئيس محكمة يمثلون 14 دولة عربية على مشروع النظام الأساسي لاتحاد القضاة العرب لحماية البيئة، خلال المؤتمر الاقليمي لرؤساء المحاكم العربية العليا الذي انعقد في القاهرة في حزيران (يونيو) 2004. ويهدف الاتحاد الى ترسيخ دور القضاة العرب في حماية البيئة، وتفعيل وتطوير قوانين البيئة في الدول العربية، وعقد شراكة مع المنظمات القضائية المماثلة في المناطق الاخرى ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من المنظمات الدولية العاملة في مجال البيئة، وتيسير تبادل الخبرات بين المتخصصين بتطبيق القوانين البيئية، على أن تكون للاتحاد شخصيته الاعتبارية المستقلة.

وسوف يصدر الاتحاد مجلة دورية تنشر فيها البحوث والدراسات القانونية والقضايا المتعلقة بالبيئة، وما يصدر من المحاكم الوطنية والاجنبية من أحكام وقرارات في هذا الشأن. كما يعتزم إصدار كتيبات ونشرات، وإنشاء قاعدة بيانات بيئية ومكتبة قانونية في مقر الاتحاد الذي سيكون في القاهرة.

وتعتبر كل دولة موقعة على النظام الأساسي عضواً مؤسساً، وهي: لبنان، الامارات، الاردن، البحرين، تونس، قطر، المغرب، السودان، جيبوتي، الصومال، سلطنة عُمان، ليبيا، موريتانيا، مصر.

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة

البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. انها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، أكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيقة.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

اذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان البيئة والتنمية هي مجلة لك أنت.

ملف خاص

لبنان

القوانين البيئية بين تجهيل الفاعل ولعبة شهرزاد

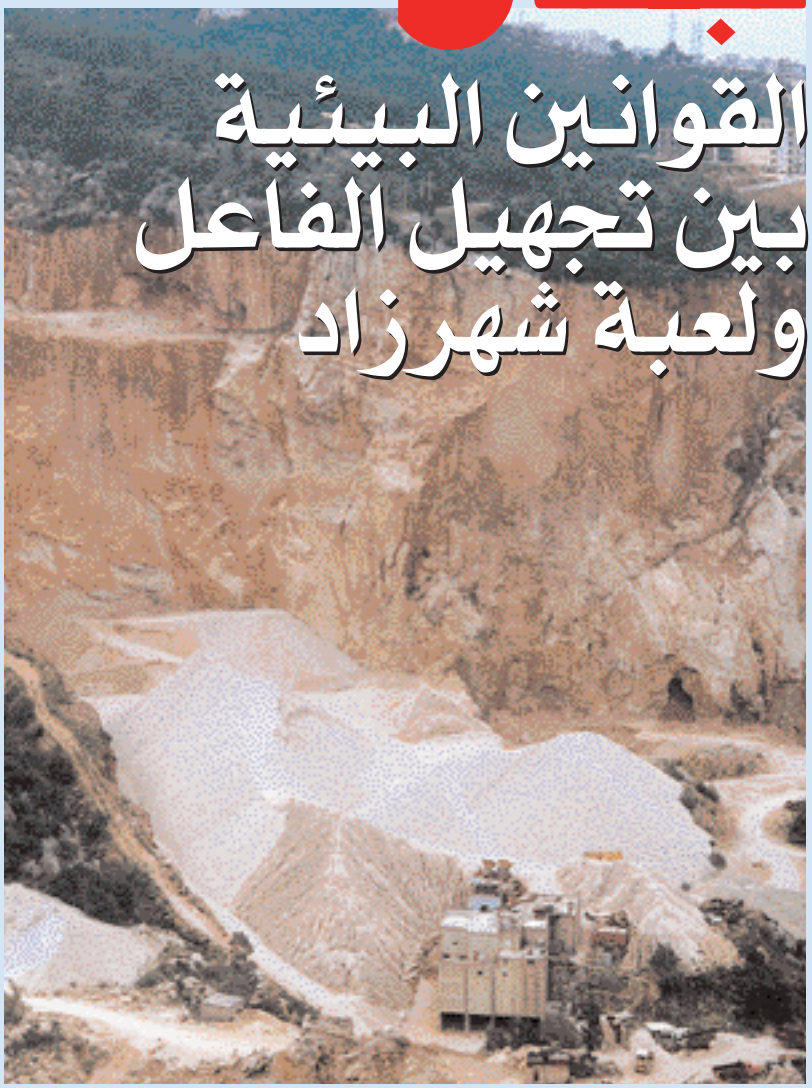

شمعون ضاهر

المقالع والكسارات في لبنان تعمل فوق كل القوانين

القوانين اللبنانية، قديمها وحديثها، احتاطت لأهم أمور البيئة. فلو طبقت لتجنبنا الحالة المأسوية التي تهدد البيئة اليوم. لقد اختصرت المؤسسة الوطنية للتراث بلوحة معبرة للغاية، استخدمتها في حملة اعلامية، ما أصاب ويصيب البيئة في لبنان من هدم وتشويه وتلويث وتقبيح، بحراً أو جبلاً، ظهرت فيها فتاة رائعة الجمال شوهت وجهها القروح وقبحته الأمراض خلال خمسين عاماً من الاستقلال، بينما غزوات الغرباء منذ ستة آلاف عام لم تحقق هذه الإنجازات التي تمت على أيدي بعض المواطنين.

وهنا نموذج عن بعض القوانين البيئية وكيفية التحايل عليها وحتى تجاهلها من قبل حيتان المال والسياسة الكبار والصغار منهم.

عبدالله زخيا

المحامي عبدالله زخيا عضو سابق في لجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة ورئيس لجنة البيئة في نقابة المحامين في بيروت والمسؤول عن البيئة في المؤسسة الوطنية للتراث وفي الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان.

نظّم قانون الأحراج لعام 1949 وتعديلاته استغلال الأحراج بشكل يحافظ على استمراريتها وعلى حماية التربة والمياه والمواقع السياحية. فأخضع القطع ولو لشجرة حرجية واحدة لرخصة مسبقة تأميناً للحفاظ على التربة والمياه الجوفية والصحة العامة، ومنع قطع الأشجار الصمغية. والعقوبة تشمل الحبس والغرامة واعادة التحريج.

وبتاريخ 1/8/1996 صدر القانون 558 الذي أعلن احراج الملك العام والبلديات محميات، فمنع كل الأعمال التي تؤدي إلى الاضرار بتوازناتها تحت طائلة الحبس حتى ثلاث سنوات وخمس سنوات في حال الحريق.

اما على الأرض، فالأحراج تقطع من دون ترخيص وبحماية سياسية. وقد تدنى لبنان الأخضر إلى 3 في المئة من مساحته. وإذا استمر هذا الوضع فسيصبح "لبنان الأخضر" بعد خمس عشرة سنة اسماً بدون مسمى، كما جاء في دراسة لمنظمة الغذاء والزراعة الدولية. وقطع الأحراج مستمر في العديد من المناطق على يد جيش جرار من المرتزقة بحماية اكثر من مسؤول سياسي، ويستشري بصورة خاصة في منطقة المتن ومنطقة عكار بحماية سياسية تعطل مفعول القوانين. وتمتاز هاتان المنطقتان باحراج صمغية نادرة بنوعيتها وقدمها.

حماية الثروة الحيوانية

إن قانون الصيد البري يمنع استعمال الدبق والشباك وآلة تسجيل صوت العصافير والطيور ويحمي الأعشاش والبيض وصغار الطيور ويمنع صيد الطيور النافعة ويحدد الأنواع الممنوع صيدها. ولكن الصيد العشوائي مستمر، وقد صدر مؤخراً قانون جديد للصيد تحديثاً للقانون القديم، فتشدد في الحماية وضاعف العقوبات ونص على وجوب إخضاع الصياد لامتحان وحصوله على شهادة.

أما على ارض الواقع فالصيد مستمر حتى في المناطق التي أعلنها أصحابها مناطق محمية كما هو حاصل في التلة الخضراء في البقاع، وقد أصبحت حمراء بفضل الصيادين. وكثيراً ما نرى في عداد الصيادين، وقد زاد عددهم على عدد الطرائد، عناصر من قوى الأمن التي أوكل إليها تطبيق القانون.

حماية المياه

اعتبر القرار رقم 144 لعام 1925 المياه ملكاً عاماً، بما فيها المياه الجوفية والينابيع والأنهر والبحيرات والغدران ومجاري المياه والشلالات الصالحة لتوليد الطاقة، وكل من يتعدى عليها عقوبته الحبس عملاً بقانون العقوبات.

والقوانين المتعاقبة، ولا سيما المرسوم 8735 الصادر عام 1974، منعت تلويث المياه وتصريف أو رمي المياه المبتذلة أو مياه المراحيض أو النفايات المنزلية والصناعية الصلبة والسائلة بأية طريقة كانت، لا سيما بواسطة الآبار ذات الغور المفقود، في مجاري المياه وجوف الأرض والبحر والشاطئ والأنهر والغدران وفي جوارها وجوار الينابيع قبل معالجتها، تحت طائلة الحبس سنتين.

ولكن، وبحسب دراسات عديدة، فان 80 في المئة من المياه

إما ملوثة وإما معرضة للتلوث، وأهمها بحيرة القرعون. والتلوث الأكثر انتشاراً يتم بواسطة الآبار ذات الغور المفقود للحفر الصحية والمعامل والمصانع. وبعض القرى تستعمل الوديان مكباً للمياه المبتذلة. اما القوى الأمنية فهي تغض النظر عن هذه المخالفات لقاء بدل يختلف باختلاف المناطق والمدن. وقد امتدت المخالفات إلى أعالي كما حصل في أعالي جبال كسروان، حيث تلوث نبع اللبن ونبع العسل اكثر من مرة.

حماية الأملاك البحرية

عملاً بالقرار رقم 144/1925، فان ملكية الأملاك العامة البحرية لا تكتسب بفعل الزمن ولا تباع.

وعملاً بالمرسوم رقم 4810 لعام 1966، الذي نظم الشواطئ اللبنانية، لا يجوز تخصيص جزء من الشاطئ للاستثمار إلا إذا كان ذا صفة عامة وله مبررات سياحية أو صناعية ولا يكون عائقاً لوحدة الشاطئ.

وقانون العقوبات في مواده 733 و735 و736 و748 و764 نص على جرائم وعقوبات بحق من اقدم على ردم أو هدم أو تخريب أو إتلاف أملاك عامة أو تلويثها أو استخرج منها نباتاً أو تراباً أو حجارة أو حصى أو رملاً أو خلافها.

ومع ذلك فإن اكثر من خمسة ملايين متر مربع من الأملاك العامة البحرية وعشرة ملايين متر مربع من الأملاك النهرية مقرصنة، وهي بحالة تمدد مستمر بحجة ترميم القديم منها. ورغم مرور اكثر من عشر سنوات على نهاية الحرب فلا تزال الدولة عاجزة عن استعادة الملك المغتصب وتطبيق القانون على المغتصبين، وكأن همها الوحيد هو كيفية تشريع هذا الاغتصاب.

التنظيم المدني

نص قانون التنظيم المدني على مبادئ عامة لتنظيم المدن والقرى وللتوازن بين التقدم المدني وحماية الطبيعة والمناظر، لكنه لم يطبق وعمت الفوضى. وأتى قانون تسوية مخالفات البناء يشرع هذه الفوضى، وسبقه قانون "طابق المر"، فأصبحت قرانا ومدننا تتميز بالبشاعة والمواطنون ينتهزون الفرص لمزيد من المخالفات طمعاً منهم بمزيد من التسويات. وكما صرح وزير الأشغال العامة السابق المرحوم علي حراجلي فإن المسؤولين عن هذه المخالفات هم قوى الأمن والبلديات ومكاتب التنظيم المدني.

ومن اللافت أن المقاهي والمطاعم المخالفة والمتعدية على الملك العام تجد حصانة تسمح لها بالمزيد باستضافتها المميزة لمسؤولين سياسيين وحتى أمنيين، ولا يشذ عنهم سوى محافظ بيروت المهندس يعقوب الصراف الذي، فضلاً عن تطبيقه القانون على الجميع، يرفض ارتياد هذه المطاعم. وشذوذه المزدوج هذا يستحق الذكر والتقدير، لا سيما وانه يعرضه للإقصاء عن وظيفته.

حماية النظافة العامة

إن المرسوم الاشتراعي الرقم 8735 لعام 1974، المعروف بقانون النظافة العامة، وضع جميع القيود والشروط المتوجبة للمحافظة على النظافة العامة وعلى المناظر من مضار النفايات والأنقاض والمياه المبتذلة ولصق الإعلانات وخلافها.

غرينبيس

غرينبيس

ومع ذلك فالنفايات منتشرة في الجبال والوديان والطرقات وشاطئ البحر، وهي ترحب بالسياح، والحل مؤجل بانتظار توافق قراصنة المال والسياسة على حصة كل منهم في هذه النفايات لأنها مصدر غنيمة.

الحماية من المقالع والكسارات

لو طبقت التشريعات القديمة، وهي تقضي بالابتعاد ألف متر عن مصادر المياه وتجمّع خمس بيوت سكن، وبتحديد الارتفاع وكيفية ونوعية المتفجرات وإعادة تأهيل الأرض، لكانت كارثة المقالع والمرامل التي تعمل كلها خلافاً للقانون أصغر كثيراً من الحجم التي هي عليه.

فضلاً عن ذلك، صدرت مراسيم جديدة تأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات البيئية. وتفرض شروطاً جديدة لحماية البيئة. لكن هذه التشريعات لم تطبق ولجأت الدولة إلى حيلة

فوق:
عامل تنظيفات يرمي في مستوعب القمامة على زاوية مستشفى "أوتيل ديو" كيساً تبيّن أنه يحوي رماداً ساماً من محرقة المستشفى

تحت:
براميل تحوي مخلفات كيميائية خطرة ملقاة في قرية بشللي في جرود جبيل منذ نيسان (أبريل) 2002

محمد السارجي

شاطئ صور بعد سرقة كمية من رموله في نيسان (أبريل) 2004

تمديد المهل الإدارية لعدة سنوات للاستمرار في المخالفات والتعديات. وعندما صدر مؤخراً مرسوم يقضي مجدداً بوقف التعدي، أصبحت المقالع تنبت كالفطر، فتعمل فترة وتتوقف فترة وتتحايل على القانون بحيلة الحصول على رخصة استصلاح الأراضي للزراعة. فلا الأرض استصلحت ولا المواقع أُهلّت كما يقضي القانون، واصبح جسم الوطن معاقاً وجريحاً بسبب هذه المقالع والمرامل.

تنظيم استعمال المبيدات والأسمدة الكيماوية

نظم قانون 78/11 تاريخ 1978/4/24 بيع وتعبئة وتوضيب وصنع ورش المبيدات ومنع استيراد المبيدات الممنوعة في بلد المنشأ وكل ما يضر بالصحة العامة.

أما المرسوم رقم 10659 تاريخ 1970/9/21 فقد أوجب مراقبة استيراد وإنتاج وبيع الأسمدة الكيماوية حفاظاً على الطبيعة وعلى صحة الإنسان، وانشأ لجنة مختصة بمراقبة الأسمدة في وزارة الزراعة. ولكن ضغط مستوردي الأدوية الزراعية عطل أعمال اللجنة المختصة بتطبيق المرسوم فعمت الفوضى في هذا القطاع.

هذا هو التشريع، أما في الواقع فلجنة الرقابة مشلولة والرقابة معدومة والمواطن اللبناني معرض بشكل مستمر للتسمم البطيء.

تشريعات مختلفة

فضلاً عن هذه القوانين، هناك تشريعات عديدة تحمي البيئة من التلوث بالنفايات الضارة والمواد الخطرة (قانون 64/1988) وقانون تخفيف تلوث الهواء في قطاع النقل (قانون 341/2001) وقانون الحماية من انعكاسات الصناعات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة (المرسوم الاشتراعي رقم 7/21 لعام 1932) وقوانين حماية التراث الثقافي (قرار رقم 166/1936) وحماية التراث الطبيعي (قانون 80/1939) ولم يطبق هذا القانون الا مرة واحدة بالمرسوم 434/1943 وقد حمى ثمانية مواقع، وقوانين إنشاء ثماني محميات، وعدة قرارات بحماية مواقع مميزة ومجاري الأنهر واحراج الدولة الصمغية.

ولكن رغم وفرة هذه التشريعات فإنها لا تطبق، وان طبقت فتطبق استنسابياً، والرقابة معدومة والبيئة في مهب المصالح.

عدم تطبيق القانون وتجهيل الفاعل

عدم تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة والأملاك العامة أو تطبيقها استنسابياً حسب الانتماء السياسي والحجم المالي للأفراد يتم بفعل لعبة تجهيل الفاعل.

فالقوانين موجودة والعقوبات رادعة ولكن دولة القانون والمؤسسات مفقودة، وقد حلت مكانها دولة القبيلة والغنيمة. والقانون لا يطبق على حيتان المال والسياسة الذين يقرصنون البيئة، وقد لجأت الدولة لحمايتهم إلى لعبة تجهيل الفاعل. ورغم خطورة الجرائم البيئية ووعود خطاب القسم، فما زال المجرمون البيئيون مجهولي الهوية بالنسبة للدولة، مع أن أسماءهم أصبحت على كل شفة ولسان. فيبدو أن لدينا جرائم وليس لدينا مجرمون، وتجربة المدعين البيئيين فشلت كسابقاتها من التجارب وأصبحت الجرائم البيئية وكأنها في عداد الكوارث الطبيعية.

في فساد الإدارة وتسييس أداة التنفيذ

إذا اجتاز صدور القانون حواجز ألف ليلة وليلة فيبقى أن يجتاز تطبيقه حواجز الإدارات المختلفة. اجمع وزراء الإصلاح الإداري المتعاقبون على ما قاله المرحوم خاتشيك بابكيان: "ثمة أمر واحد واضح ومؤكد هو أن شيئاً لن يتحقق لا اليوم ولا في المستقبل المنظور (...) إذا بقيت الإدارة مسيسة، وبقيت انتماءاتها مشدودة بين رؤساء الطوائف والأحزاب وأرباب النفوذ والسلطة والمال".

وهذا الأمر أكده المفتش السابق لدى دائرة التفتيش المركزي ومحافظ الشمال السابق خليل الهندي في مداخلته في مؤتمر الإصلاح في لبنان المنعقد في 8/3/2002، وهو اعلم من غيره بهذا المرض، إذ قال ما معناه: سبب مراجعة السياسيين والمتنفذين له كان بنسبة 99,99% لتغطية مخالفة أو للقيام بمخالفة، وخلص إلى الاستنتاج ان الإدارة جاهلة

وعاجزة وفاسدة ومفسدة للمواطن ومتخلفة ومسيسة.

وهكذا ان سبب الأمراض الوبائية التي تنخر جسم الإدارة وتمنع تنفيذ القوانين هي السياسة والسياسيون. فالإصلاح الإداري، وعمره يفوق العشر سنوات وقد استهلك اكثر من وزير، لم يتمكن من فك الارتباط بين الإدارة والسياسة والطائفية وحتى المذهبية، بل أدى إلى مضاعفة معدلات الرشوة باستمرار.

فهناك حلف غير مقدس بمباركة الدولة بين السياسي المفسد والموظف الفاسد، فالأول يحمي الثاني والثاني يؤمن له الخدمات وجلّها مخالفة للقانون. ان حماية البيئة والأملاك العامة تتطلب إعادة تأهيل الدولة لأنها مرتبطة بالتشريعات وبتطبيقها. البيئة هي الأكثر تضرراً من تسييس الإدارة وفسادها، لأنها الغنيمة الأكبر.

وقد لاحظت من خلال تجاربي أنه عندما أوكل إلى الجيش حماية الأحراج وتوقيف المرامل والمقالع ومنع الصيد وإزالة التعديات على مجاري المياه توقفت المخالفات والتعديات فوراً. وعندما أوكل الأمر مجدداً للقوى الأمنية عادت التعديات والمخالفات وتفاقمت.

كيف يمكننا أن نطالب المواطن الصالح بالحفاظ على البيئة والدولة تعتبره مواطناً غبياً، وما عليه إلا أن ينضم إلى "المواطنين الأذكياء"، فيشترك في تقاسم المغانم البيئية ويلتحق بأحد السياسيين النافذين، وإلا عليه الهجرة في وطنه أو إلى أوطان الآخرين؟

إن القوانين موجودة ولكنها غير مطبقة، والخبرات متوفرة ولكنها مهمشة، والأموال متوفرة ولكنها معرضة للسرقة والهدر لأن الدولة غائبة أو مغيبة أو متواطئة، والرقابة معدومة ودور المواطن مستبعد، وقد أقعده اليأس والاحباط.

لعبة شهرزاد ومشاريع القوانين

جميع قوانين البيئة خضعت وتخضع للعبة شهرزاد في مط الوقت، فيتم وضع مشروع القانون ولكنه يتعثر سنوات بين مجلس الوزراء واللجان النيابية ليصدر في النتيجة معاقاً بفعل تدخل المصالح السياسية والمالية كما حصل لقانون البيئة العام ومشاريع قوانين المحافظة على التراث الثقافي واستثمار الأملاك العامة وتسوية التعديات البحرية ومشروع قانون إعادة تنظيم وزارة البيئة وقانون المحميات وغيرها.

أمام ضغوط المؤسسات الدولية التي تقدم المساعدات المالية والخبرة والرأي العام والضغوط الداخلية الداعية إلى وقف استنزاف البيئة وتهديمها وتشويهها وتلويثها، أدخلتنا الدولة في لعبة تحديث القوانين على غرار شهرزاد في قصة ألف ليلة وليلة.

ابتدأت هذه الرواية سنة 1994 وما زالت مستمرة دون نهاية. في الليلة الأولى ضاع مشروع تحديث قانون حماية التراث الثقافي بين ادراج مجلس الوزراء ومجلس النواب، ومن ثم كان مرسوم تنظيم عمل المقالع والمرامل وخريطة للمناطق المحمية، فاختفت الخريطة بعد عرضها على التلفزيون وأبطل المرسوم بعد تفخيخه من قبل وزير البيئة في حينه بإعطاء نفسه صلاحية الرخص بدلاً من المحافظ خلافاً للقانون. ومن تاريخ الليلة الأولى حتى ليالي اليوم تستمر مخالفات المقالع والمرامل ببدعة تجديد المهل الإدارية أو بالتحايل على القانون بحجة استصلاح الأراضي.

وتوالت الليالي وتوالت مشاريع القوانين، فوضع قانون البيئة العام عام 1994 ودفن بدون مراسم بعد مروره عشرات بل مئات الليالي في لجنة وزارية خاصة برئاسة وزير الداخلية. ثم عادت وزارة البيئة عام 1997 إلى وضع مشروع قانون جديد تاه بدوره في لجنة الإدارة والعدل النيابية. وكل هذه المشاريع أخضعت لعمليات جراحية انتهت أو قد تنتهي بجعلها معاقة قبل إقرارها.

صدر قانون حماية البيئة رقم 444/2002 بعد تسع سنوات من المخاض العسير وبعد تفخيخه بالمادة 66 التي أدخلت الاستنساب السياسي إليه، إذ أعطي وزير البيئة حق تعديل العقوبات والغرامات التي أقرتها أحكام مبرمة، خلافاً لمبدأ فصل السلطات الذي اقره الدستور. وقد حرم هذا القانون الجمعيات البيئية من حق الادعاء رغم ان ذلك يشكل الوسيلة الفضلى لحماية البيئة.

ومن ناحية أخرى، فحتى ينفذ هذا القانون لا بد من إصدار مراسيم تطبيقية تناهز 25 مرسوماً، وحتى الآن لم يصدر ولا مرسوم واحد. وإذا كانت مدة مخاض كل منها مشابهة لمدة القانون، فعلينا انتظار اكثر من قرنين لصدورها. وفي هذا الوقت يتم تنفيذ مشاريع عديدة قد يكون لها تأثير سلبي على البيئة، من دون إخضاعها لدراسة الانعكاسات البيئية التي اقرها القانون.

وفي ليالٍ أخرى كان دور الشاطئ، فوضع مشروع قانون لحماية فسحة بعمق ستين متراً لانتفاع المواطنين المجاني بها، ومنعت الضغوط من داخل المجلس وخارجه من إقراره، وهو يرقد غير سعيد في أدراج المجلس. ثم كانت مشاريع قوانين تسوية التعديات على الأملاك البحرية التي أعيدت صياغتها مجدداً مع كل وزارة جديدة بشكل أسوأ من سابقاتها لأن كبار القراصنة للملك العام هم في داخل السلطة. وفي هذا الوقت وضعت الوزارات المتعاقبة عدة مشاريع قوانين لخصخصة الشاطئ، ولكنها فشلت حتى اليوم بفضل تضافر المجتمع المدني وبفضل صدور قانون الشاطئ الحضاري في سورية الذي اعتبر وظيفة الشاطئ الاجتماعية هي تأمين انتفاع المواطنين به بالتساوي ومجاناً.

مصير قانون المحميات وقوانين بيئية أخرى، لا سيما مشروع قانون صلاحيات وزارة البيئة نفسها، لا يختلف عن مصير مشاريع القوانين التي سبقتها، فهي كلها خاضعة للعبة مط الوقت. وبانتظار صدور القانون تبقى الوزارة مهمشة ومعاقة لدرجة أن وزير البيئة الحالي الأستاذ فارس بويز اعتبر إسناد وزارة البيئة إليه هي بمثابة عقاب، ويبدو ان العقاب متبادل. وإذا لجأت شهرزاد القصة إلى لعبة مط الوقت كي تنتصر الحياة على الموت، فشهرزاد الدولة تمط الوقت لتدمير الوطن وإعاقة الحياة باستنزاف البيئة.

وان كان الوضع البيئي قد أصبح مأسوياً، فعلينا ألاّ نيأس ولا نكلّ عن الشكوى والمراقبة والنقد والاحتجاج والتشهير، حتى تدرك الدولة ان البيئة هي ثروة الوطن المستدامة وأن حياة وصحة المواطن هما حق من حقوق الإنسان، وهذه الحقوق مرتبطة بصحة البيئة وجمالها. علينا أن نقتبس من ثورة الحجارة ثورة الحناجر والأقلام حتى ننتقل من دولة القبيلة والغنيمة والعقيدة إلى دولة القانون والمؤسسات والعلم، حماية للبيئة السليمة التي نعيش فيها والتي هي حق من حقوق الانسان. ■

ملف خاص

سورية
حماية البيئة في ظل التشريعات

شهدت سورية تقدماً في تطبيق تشريعاتها البيئية من خلال دمج حماية البيئة في السياسة التنموية للبلاد عملاً على تحقيق التنمية المستدامة

جورج عساف (دمشق)

تعتبر حماية البيئة، بجميع عناصرها من ماء وهواء وتربة وكائنات حية، واحدة من أبرز القضايا العالمية الراهنة، باعتبار أن هذه الحماية هي في جوهرها حماية للانسان. وقد أولت الجمهورية العربية السورية القانون البيئي اهتماماً ملحوظاً، بسبب خاصية الإلزام التي يتمتع بها وما يتضمنه من حظر وقيود وضوابط متنوعة تهدف بمجموعها الى توجيه السلوك البشري وفقاً لمتطلبات الحماية البيئية.

على الصعيد الدولي، التزمت سورية بمعاهدات بيئية كثيرة، كاتفاقيات التنوع البيولوجي والأراضي الرطبة وحماية طبقة الأوزون وتغير المناخ ومكافحة التصحر، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية برشلونة بشأن حماية البيئة البحرية بصيغتها المعدلة وعدد من البروتوكولات المتصلة بها، واتفاقية ماربول لمنع التلوث من السفن، واتفاق حفظ حوتيّات البحر المتوسط والبحر الأسود والمنطقة الأطلسية المتاخمة، واتفاقية الاستعداد والتصدي للتلوث النفطي، واتفاقية منع التلوث البحري بالمخلفات والمواد الأخرى، وغيرها من الاتفاقيات الدولية البيئية ذات الأهمية العالمية.

وتطبق التشريعات والأنظمة الوطنية والمشاريع والبرامج الوطنية لتنفيذ هذه المعاهدات. وهي تتناول برامج مكافحة التصحر ومكونات التنوع الحيوي وإقامة المحميات الطبيعية بمختلف أنواعها، ومشاريع وطنية بشأن التعامل السليم مع النفايات ومكافحة التلوث بمختلف أشكاله ومصادره، وحماية البادية والأحراج وتنظيم الصيد البري والبحري، ومراقبة النشاطات والمنشآت ذات التأثير البيئي، ووضع خطط واستراتيجيات لحماية البيئة ومواجهة الكوارث البيئية والتدريب على تنفيذها بفعالية. كما أقيمت دورات تدريبية داخلية وخارجية كثيرة لتقوية القدرات المحلية.

قوانين ضابطة

على الصعيد الداخلي، تغطي التشريعات البيئية المتنوعة النافذة جوانب البيئة المختلفة، ومنها:

● المرسوم التشريعي رقم **154** لعام **1961** المتعلق بتحديد مهام المديرية العامة للموانئ: وهو يشمل تنفيذ القوانين والأنظمة البحرية والتحري عن الحطامات والمقذوفات البحرية وضبط مخالفات السفن للقوانين والأنظمة البحرية وتأمين سلامة الأموال والأرواح في البحار وغيرها.

● قانون حماية الأحياء المائية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم **30** لعام **1964**: يهدف الى حماية الأحياء التي تعيش في البيئة المائية من خلال تنظيم صيدها وفقاً لمتطلبات حمايتها. فيحدد وسائل الصيد المسموحة والمحظورة ومواصفاتها، ويحظر الاضرار ببيوض الأحياء المائية وفراخها، كما يحظر تسرب مخلفات المصانع والمواد الكيميائية في البيئة المائية. وينص على إخضاع بناء المصانع والمختبرات وتمديد مجاري النفط والمواد الكيميائية قرب المياه العامة لواجب الترخيص، الذي يحدد التدابير التي يجب مراعاتها لمنع الاضرار بالبيئة المائية. وفي واقع التنفيذ الفعلي لهذا المرسوم، تمت فعلياً الملاحقة القضائية لأشخاص مخالفين لأحكامه تم ضبطهم من قبل الضابطة السمكية، ومنهم من كان في حوزته وسائل

جورج عساف مدير الشؤون القانونية والادارية في الهيئة العامة لشؤون البيئة في الجمهورية العربية السورية.

جزيرة أرواد.
حماية البيئة البرية والبحرية مرهونة بتطبيق القوانين

صيد ممنوعة، واتخذت بحقهم الاجراءات القانونية.

● القانون رقم 10 لعام 1972: يهدف الى حماية المياه الاقليمية السورية والمياه الملاصقة لها من التلوث بالنفط ومخلفاته ومشتقاته أو بالزيوت الضارة الأخرى. والمسؤول عن التلوث محدد بالقانون وملزم بازالة التلوث على نفقته الخاصة، كما يلزم ربان السفينة بمسك سجل للزيت تدون فيه كافة الوقوعات ويخضع للتدقيق من قبل سلطات الموانئ في أي وقت.

● قانون تنظيم الصيد البري: ينظم صيد الطيور والحيوانات البرية، وتتناول أحكامه مثلاً تحديد النطاق المسموح فيه بالصيد ومواعيد صيدها تبعاً لأنواعها، وحظر استعمال وسائل صيد معينة، وحظر صيد بعض الكائنات مطلقاً أو خلال أوقات محددة، وإمكانية فرض حظر الصيد نهائياً في جميع أنحاء سورية بقرار يصدر عن وزير الزراعة، وإخضاع ممارسة الصيد البري أو حمل سلاح الصيد لواجب الحصول مسبقاً على ترخيص من وزارة الداخلية. وتنفيذاً لهذا القانون، صدرت عن وزير الزراعة ثلاثة قرارات يقضي كل منها بمنع الصيد لمدة خمس سنوات في جميع أنحاء سورية. وقد تم فرض عقوبات متنوعة بحق المخالفين لأحكام هذا القانون، شملت الغرامات وسحب رخصة الصيد ومصادرة الطرائد.

● قانون الأحراج رقم 7 لعام 1994: يهدف الى حماية المجتمع النباتي والبيئي المتكون من الأشجار والشجيرات والأدغال والبادرات والفسائل والأعشاب سواء أكانت نابتة بصورة طبيعية أم بمجهود بشري. وينص على إقامة محميات حراجية ومناطق وقاية، كما يتناول تنظيم استثمار الأحراج واستغلالها وإنتاجها والمحافظة عليها وتحسينها. وجرَّم القانون عدداً من الأفعال الضارة، كإضرام النار قصداً (أو التسبب بنشوب حريق) في الأراضي الحراجية أو المحميات أو مناطق الوقاية، وقطع أو اتلاف أو تشويه الأشجار والشجيرات، ودخول المحميات خلافاً للتعليمات، والرعي أو اطلاق الحيوانات في المحميات المحظور الدخول اليها، واصطحاب آلات أو وسائط خاصة بالقطع أو النقل داخل الأحراج، أو أي فعل آخر يضر بالغابات. ويتم ضبط المخالفات من قبل الضابطة الحراجية. وبصدد تطبيق هذا القانون، يمكن الاشارة على سبيل المثال إلى أن عشرات السيارات هي حالياً قيد الحجز بسبب ضبطها وهي تستخدم كوسيلة في القيام ببعض المخالفات، ويكون حجزها لمدة شهرين ولا يفك احتباسها إلا بالقضاء. كما ضبطت مخالفات دخول بعض الرعاة الى المحميات، فتمت مصادرة القطيع وإحالة المخالفين الى القضاء.

● قانون العقوبات تضمن أيضاً نصوصاً في مجال حماية البيئة، حيث جرم عدداً من الأفعال الضارة بالبيئة مثل إضرام النار في البساتين والمزروعات والأبنية والمصانع، والتسبب في انتشار الأمراض السارية أو الجراثيم الخطرة، وجرائم التعدي على مكونات التنوع الحيوي كقتل الحيوانات والنباتات أو تسميمها، وجرائم تتعلق بنظام المياه العامة مثل القيام بأعمال التنقيب عن المياه الجوفية أو المتفجرة من دون إذن رسمي أو تلويثها أو التعدي على ضفاف مجاري المياه والمستنقعات والبحيرات أو على حدود ممرات قنوات الري والتصريف.

● قانون السير يحدد شروطاً معينة في المركبات، مثل

الاحتراق الكامل في المحرك وتصريف غاز العادم وفق ضوابط بيئية محددة، وحظر استخدام الوقود غير المرخص باستخدامه، وتزويد المركبات بأجهزة تنبيه ذات مواصفات محددة، وإخضاع المركبات بجميع أنواعها للفحص عند استعمالها للمرة الأولى وإخضاعها أيضاً للفحص الدوري والفجائي وعند إجراء أي تعديل جوهري في المركبة أو محركها. ويتم تنفيذ هذا القانون بشكل جيد، وتتولى عناصر الشرطة ضبط المخالفات. وقد فرضت غرامات في حالات كثيرة، وسحبت رخص السير من المركبات المخالفة، وتم تقديم متجاوزين للقضاء. وزودت دوريات شرطية بأجهزة لاجراء فحص فجائي للسيارات العابرة في الطرقات في أي وقت، للتحقق من مراعاتها للضوابط المطلوبة وخاصة ما يتعلق بوجوب الاحتراق الكامل في المحرك وعدم تلويث الهواء. واتخذت فعلياً إجراءات قانونية بحق المخالفين الذين ضبطتهم هذه الدوريات، كحجز المركبات الى حين إزالة المخالفة. وطبقت سياسة البنزين الخالي من الرصاص وعممت على محطات الوقود.

وهناك تشريعات بيئية أخرى، كقانون حماية الثروة الحيوانية وقانون حماية الآبار الجوفية وقانون المقالع وقانون الحطام البحري والكوارث البحرية.

مركز أبحاث وهيئة عامة

في إطار التطوير التشريعي والمؤسساتي، تم بموجب المرسوم التشريعي رقم 11 لعام 1991 إحداث هيئة متخصصة بشؤون البيئة هي الهيئة العامة لشؤون البيئة ومجلس أعلى للبيئة هو مجلس حماية البيئة. وأحدث بموجب المرسوم التشريعي رقم 16 لعام 1994 مركز الأبحاث العلمية والبيئية. وأضاف القانون رقم 50 لعام 2002 والمرسوم التشريعي رقم 71 لعام 2003 مهامّ أخرى إلى الهيئة والمجلس، مع تعديل في تشكيل كل منهما، لتطوير الاطار المؤسساتي ضمن سياسة التطوير والتحديث في سورية.

يمارس مركز الأبحاث العلمية والبيئية مهام عديدة تشمل القيام بالدراسات والأبحاث ورصد التلوث وحصر المشكلات البيئية المحلية ومتابعتها واقتراح الحلول المناسبة. وقد قدم المركز دراسات كثيرة تناولت مواضيع تلوث الهواء والنفايات الصلبة وغيرها، وقدم اقتراحات للتصدي لها تمت الاستفادة منها في الخطط والاستراتيجيات البيئية الموضوعة والمعتمدة.

أما الهيئة العامة لشؤون البيئة فتعمل على إرساء القواعد الأساسية لسلامة البيئة وحمايتها. ومن مهامها حصر المشكلات البيئية القائمة والمشاركة في الدراسات والأبحاث العلمية اللازمة لمعالجتها، وتقويم الأخطار الناتجة عن استعمال مختلف المواد التي تهدد سلامة البيئة، وتنمية الوعي البيئي، والرقابة البيئية على نشاطات الجهات العامة والخاصة للتحقق من مدى تقيدها بالشروط المطلوبة، وإعداد ما يلزم من تشريعات وأنظمة بيئية، وتدعيم العلاقات بين سورية والجهات الدولية في الشؤون والاتفاقيات ذات العلاقة بالبيئة.

وقد تحققت منذ إحداث الهيئة ايجابيات كثيرة، مثل إعداد الخطط والاستراتيجيات البيئية وتقييم الأثر البيئي للمنشآت، ومعالجة الشكاوى التي ترد إلى الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى. ونفذت ندوات ومعارض وورشات عمل وبرامج بيئية تستهدف التوعية، شاركت فيها منظمات شعبية كالشبيبة والطلائع والاتحاد النسائي. واعتبرت موافقة الهيئة العامة لشؤون البيئة شرطاً لمنح الترخيص اللازم باقامة أي من المنشآت المعتبرة ذات تأثير على البيئة. وبالفعل، لم تمنح الموافقة البيئية لطلبات كثيرة مقدمة الى الهيئة لعدم توفر الاشتراطات البيئية المطلوبة، وبالتالي لم يمنح الترخيص بها من الجهات المعنية. وقد منحت الهيئة موافقات على تأسيس جمعيات أهلية لحماية البيئة كان لها دور هام في مجال التوعية والتصدي للمشاكل البيئية.

مجلس حماية البيئة

السلطة العليا في ما يتعلق بالشؤون البيئية في سورية هي لمجلس حماية البيئة، الذي يقوم بدور أساسي في مجال التنمية المستدامة. وهذا واضح من خلال تشكيله ومهامه، اذ يرأسه رئيس مجلس الوزراء ويضم في عضويته وزراء الادارة المحلية والبيئة والصحة والداخلية والمالية والزراعة والاسكان والتعمير والكهرباء والنفط والثروة المعدنية والإعلام والسياحة والتربية والنقل والصناعة والشؤون الاجتماعية والعمل والري، بالاضافة الى رؤساء بعض المنظمات الشعبية والنقابات وغيرهم. ومن مهامه إقرار السياسة العامة لحماية البيئة والاستراتيجية الوطنية لها والخطط والبرامج الخاصة بها في إطار السياسة العامة للدولة، واعتماد الأنظمة البيئية والمعايير والمواصفات لعناصر البيئة والتلوث، واتخاذ قرارات بمنع أو توقيف أو فرض قيود على تشغيل أية منشأة أو نشاط يرى أنها تسبب ضرراً للبيئة أو خللاً في توازنها، والنظر في الأمور المتعلقة بالبيئة التي يعرضها وزير الادارة المحلية والبيئة على المجلس واتخاذ ما يلزم من القرارات والتوصيات بشأنها.

ومن الأمثلة العملية على دور هذا المجلس في تحقيق التنمية المستدامة قرار نقل إحدى المنشآت الاقتصادية الضخمة (معمل للاسمنت) الى خارج دمشق لمنع وقوع أضرار بيئية يمكن أن تنجم عن نشاطه، وإقراره الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة وتحديد دور كل وزارة في تنفيذها، واعتماده للمعايير والشروط البيئية المطبقة، وقراراته الصادرة في مسائل بيئية متنوعة.

وقد نص القانون رقم 50 لعام 2002 على مؤيدات تضمن الامتثال لأحكامه، كالعقوبات الجزائية التي يمكن أن تصل الى الاعدام في حال ارتكاب جريمة إدخال مواد خطرة الى البلاد بقصد التخلص منها ضمن بيئتها. كما نص القانون على مؤيدات مدنية، فكل من سبب ضرراً للبيئة بفعله أو بفعل الغير الذي هو مسؤول عنه أو بفعل الأشياء التي في حراسته مسؤول عن التعويض عن الضرر وإزالته وإعادة الحال الى ما كانت عليه، والمسؤولية قائمة على خطأ مفترض. وأعطى القانون وزير الادارة المحلية والبيئة صلاحية إصدار قرارات تتضمن إلزام مستوردي المواد الكيميائية التي يثبت أنها ضارة بالبيئة بإعادتها الى مصدرها.

هذه صورة موجزة عن الواقع التشريعي البيئي في سورية، والجهود المبذولة من أجل حماية البيئة ودمج هذه الحماية في السياسة التنموية للبلاد ضمن إطار العمل على تحقيق التنمية المستدامة. ■

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة

البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. انها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، أكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيقة.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

اذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان البيئة والتنمية هي مجلة لك أنت.

ملف خاص

الأردن

متى يطبّق القانون الموقت لحماية البيئة؟

أنشئت وزارة البيئة في الاردن عام 2003 لدى إصدار الحكومة قانوناً "موقتاً" لحماية البيئة ما زال عالقاً في مجلس النواب. وهي، خلافاً لوزارات البيئة في عدة دول عربية، تملك القدرة والصلاحيات لتطبيق القانون بحزم، لكن ذلك مرتبط بتأثيرها في القرار السياسي والاقتصادي وعدم رضوخها لضغوط القطاعات الملوثة

باتر وردم (عمان)

في صبيحة يوم حار من أيار (مايو) الماضي، كان رئيس الوزراء الأردني فيصل الفايز يتنقل بصحبة وزيرة البيئة الدكتورة علياء بوران ومسؤولي الوزارة ووسائل الإعلام في جولة تفقدية على منطقة حوض نهر الزرقاء، وهي البؤرة الأشد تلوثاً في الأردن لاحتوائها على 80 في المئة من الصناعات ونحو 50 في المئة من السكان.

جولة رئيس الوزراء لم تكن اعتيادية، فطاقم الوزارة لم يهيئ له جولة على المناطق النظيفة للحصول على إعجابه بإنجازات الوزارة كما في معظم الجولات الرسمية، بل ذهب به إلى أشد المصانع تلويثاً وأكثر المناطق تدهوراً، حيث رأى ما لم يكن يتوقعه.

بعد انتهاء الجولة كانت توجيهات رئيس الوزراء لوزارة البيئة واضحة: "افعلوا كل ما بوسعكم، واتخذوا كل الإجراءات الموجودة في قانون البيئة".

أخيراً، بعد سنوات من تطوير هذا القانون وسنة من إنشاء وزارة البيئة، أصبح لها القوة الآن لتنفيذ مواد القانون البيئي. وكانت النتيجة إغلاق مجموعة كبيرة من المصانع في اليوم ذاته حتى تقوم بتصويب إجراءاتها البيئية. وهكذا يمكن القول بأن عصر تطبيق قانون البيئة في الأردن قد بدأ.

تطور التشريعات البيئية

بقيت التشريعات البيئية في الأردن منذ بداية نشوء الدولة عام 1946 موزعة على عشرات القوانين والتعليمات والأنظمة الخاصة بعدة قطاعات ووزارات ومؤسسات، كقوانين المياه والصحة العامة والإسكان وإدارة الأراضي والدفاع المدني والبلديات والمدن الصناعية والتعدين والزراعة وغيرها. وهذا خلق عشوائية في التنفيذ واختلافاً في قدرة التفعيل وأحياناً تناقضاً كبيراً بين بعض التشريعات.

في النصف الأول من التسعينات وبعد مؤتمر ريو 1992، ظهرت الحاجة الماسة إلى تنسيق مؤسسي للتشريعات البيئية في الأردن، من خلال قانون بيئي موحد يتجاوز تداخل الصلاحيات والتشريعات الذي كان يفرضه تعدد الوزارات والمؤسسات العامة المعنية بالشأن البيئي. وكانت الفكرة تتجه بشكل كبير إلى إنشاء وزارة للبيئة. ثم استقر الأمر على إنشاء مؤسسة بيئية مستقلة تابعة لرئاسة الوزراء تشبه في تركيبتها وكالة حماية البيئة الأميركية (EPA). ولكن المحصلة كانت إنشاء المؤسسة العامة لحماية البيئة، وفق قانون خاص بها يربطها مع وزارة الشؤون البلدية بدلاً من رئاسة الوزراء، مما اضعف قدراتها وحكم عليها بالهوان منذ لحظة الولادة!

وتم بالتالي إقرار أول قانون لحماية البيئة في الأردن عام 1995، تضمن إنشاء المؤسسة وأعطاها الصلاحية التامة لإصدار الأنظمة والتعليمات البيئية. إلا أن تجربة السنوات السبع أظهرت أن عمل المؤسسة تعوقه البيروقراطية وضعف الكادر الوظيفي، بالإضافة إلى ارتباطها المباشر بوزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة، صاحبة القرار النهائي، الأمر الذي يحد من سلطاتها وقدرتها على المبادرة.

وقد أدت مظاهر البيروقراطية والضعف التقني للمؤسسة إلى تشديد المطالبة بإنشاء وزارة مختصة بشؤون البيئة. وحدثت النقلة النوعية في هذا المجال عام 2000 عندما دعا كتاب التكليف الملكي للحكومة إلى تشكيل وزارة لشؤون البيئة. وفي نهاية تموز (يوليو) من ذلك العام تم تشكيل لجنة خاصة في رئاسة الوزراء لدراسة آلية تشكيل الوزارة.

وزارة وقانون للبيئة

لكن وزارة البيئة لم تتشكل إلا في بداية 2003 عندما صدر القانون الموقت المسمى قانون حماية البيئة، من ضمن 142 قانوناً موقتاً أصدرتها الحكومة في فترة حل مجلس النواب وقبيل إجراء الانتخابات النيابية في حزيران (يونيو) 2003. ومنذ الانتهاء من الانتخابات وحتى كتابة هذا المقال مرت سنة على القانون من غير أن يقره مجلس النواب، علماً أن المجلس أنهى مناقشة مواد القانون في آذار (مارس) 2004، ولكن توقف جلساته أجّل الموافقة على القانون.

في أي حال، الوزارة موجودة الآن. وفي بداية 2003 أزيلت اللافتة السابقة التي حملت اسم "المؤسسة العامة لحماية البيئة"، واستبدلت بأخرى تحمل عبارة "وزارة البيئة". وتم تغيير ترويسة الأوراق الرسمية لتحمل عنوان وزارة البيئة. أما على مستوى الكادر الوظيفي والتنظيم الإداري والمؤسسي ورفع الكفاءة، فلم يحدث أي تطوير.

يحمل قانون البيئة الجديد الكثير من عناصر القوة التي تفيد الوزارة في عملها. ومع أن معظم مواده مستمدة من القانون الأسبق، فإن هناك بعض الإضافات الهامة.

يحدد القانون مهام وزارة البيئة في الشؤون التالية: وضع السياسة العامة لحماية البيئة وإعداد الخطط والبرامج والمشاريع اللازمة لتنفيذها، قياس عناصر البيئة ومتابعتها من خلال المراكز العلمية التي تعتمدها الوزارة، إعداد المواصفات والمعايير القياسية لعناصر البيئة، إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون البيئة، المراقبة والإشراف على

آليات تعمل على اعادة تأهيل كسارات ياجوز وانشاء "غابة الوفاء" في الموقع

المؤسسات والجهات العامة والخاصة بما في ذلك المشاريع والشركات للتحقق من مدى تقيدها بالمواصفات البيئية القياسية والمعايير المعتمدة، وضع الأنظمة والتعليمات اللازمة لحماية عناصر البيئة ووضع المواصفات القياسية لعناصر وملوثات البيئة، وضع التعليمات والشروط والمواصفات البيئية اللازمة للمشاريع الزراعية والتنموية والتجارية والصناعية والإسكانية والتعدينية وغيرها، وما يتعلق بها من خدمات للتقيد بها واعتمادها كجزء من الشروط المسبقة لترخيص أي منها وتجديد ترخيصها، وضع أسس تداول المواد الضارة والخطرة على البيئة وتصنيفها وتخزينها ونقلها وإتلافها والتخلص منها، وتحديد ما يمنع إدخاله منها إلى البلاد وفقاً لنظام يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون، إعداد خطط الطوارئ البيئية، إصدار المطبوعات المتعلقة بالبيئة.

وهذه هي المهام ذاتها تقريباً التي كانت محددة للمؤسسة العامة لحماية البيئة، ولكن مع اختلاف الصلاحيات والقدرة على التنفيذ. ولإعطاء المزيد من القوة لصلاحيات الوزارة، تنص المادة 3 من القانون الجديد على الآتي: تعتبر الوزارة الجهة المختصة بحماية البيئة في المملكة، ويترتب على الجهات الرسمية والأهلية فيها تنفيذ التعليمات والقرارات التي تصدر بمقتضى أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه، وذلك تحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية المنصوص عليها فيه وفي أي تشريع آخر.

وتنص المادة 6 على منع إدخال أية نفايات خطرة أو ملوثات للبيئة إلى المملكة أو طمرها فيها. ولتقوية قدرة الرقابة على المنشآت، نصت المادة 7 على تفويض الوزير منح أي شخص حق الضابطة العدلية للدخول إلى أي محل صناعي أو تجاري أو منشأة تؤثر نشاطاتها على عناصر البيئة، للتأكد من مطابقتها للشروط البيئية المقررة. كما تسمح المادة نفسها بإغلاق المصنع المخالف في حال عدم إزالة المخالفة.

ويلاحظ أن القانون الجديد خلا من تحديد بعض المهام التقنية البحتة للوزارة، مثل مراقبة المياه والهواء والتربة وإنشاء المحميات الطبيعية. وذلك لأن تطبيق مثل هذه النشاطات والواجبات ثبت أن من الصعب أن تقوم به وزارة البيئة، لوجود نقص في الكوادر والتجهيزات التي تتوفر في العديد من المؤسسات والوزارات الأخرى، ولا داعٍ لحدوث تناقض وتكرار في الصلاحيات وإضاعة للوقت والجهد. ولهذا فإن المادة 21 تنص بوضوح على تفويض الوزير أياً من صلاحيات ومهام الوزارة أو أية أمور يراها مناسبة الى الوزارات والمؤسسات والجمعيات التطوعية ذات العلاقة، كل حسب اختصاصه ضمن الإمكانات الفنية والإدارية المتوفرة لديها. وهذا يعني أن أسلوب الإدارة في الوزارة سوف ينتهج اللامركزية والتنسيق بين المؤسسات والوزارات الأخرى، أكثر من الصراع للحصول على الصلاحيات والامتيازات، وهذا ما قد يساعد في جعل أداء الوزارة أكثر فعالية. وللمرة الأولى ينص قانون البيئة على ضرورة قيام كل مؤسسة أو منشأة تنموية جديدة بإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية حسب المادة 13 من القانون.

وكانت في النص الأصلي للقانون بعض المواد ذات الطبيعة "الديكتاتورية" والتي أثارت انزعاج المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى المعنية بشؤون البيئة. ومنها مادة تنص على أن "للوزير، بناء على تنسيب الأمين العام، الموافقة على المشاريع والدراسات البيئية المقدمة من قبل المؤسسات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية للجهات المانحة". كما أن مادة أخرى كانت تشير إلى أن "للوزارة حق الإشراف من الناحية البيئية على هذه المشاريع ومتابعة سير عملها والتحقق من سلامة تنفيذها".

ولكن مناقشة هذه المواد في مجلس النواب جاءت في صالح المنظمات غير الحكومية، حيث تم تخفيف وطأة المادة

قانون البيئة والتعامل مع مصنع الإسمنت

تمثل حالة مصنع الإسمنت في مدينة الفحيص الأردنية نموذجاً للفارق بين التساهل والتشدد في تطبيق القانون البيئي. فعلى رغم ثبات النص، يبقى الاختلاف في إرادة التفعيل.

في بداية العام 2001 قررت إدارة المصنع، المملوك جزئياً لشركة "لافارج" الفرنسية ضمن اتفاقية خصخصته عام 2000، استخدام الفحم البترولي كمصدر للطاقة في المصنع. وذلك تخفيضاً لتكاليف الطاقة، على رغم أن هذه المادة ثبت علمياً مدى ضررها الشديد على البيئة والصحة العامة، من خلال حرقها في افران إنتاج الطاقة ونقلها وتخزينها في الساحات المكشوفة، مما تسبب في مواجهة بين المصنع وسكان المدينة.

وزاد في اشتعال فتيل المواجهة بين إدارة المصنع وسكان المنطقة، المدعومين بجمعيات البيئة ومنظمات المجتمع المحلي، أن المصنع قام بتمويل دراسة لتقييم الأثر البيئي نفذتها مؤسسة بحثية علمية شبه حكومية، من دون استشارة سكان الفحيص والمؤسسات البيئية. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام الفحم البترولي لا يشكل خطراً على البيئة في حال الالتزام بالتوصيات التحذيرية الواردة في الدراسة.

لدى مرور الدراسة على المؤسسة العامة لحماية البيئة، وبسبب قلة خبرة الكادر المعني بتقييمها، بدا أن هناك توجهاً للموافقة على مضمون الدراسة والسماح لمصانع الإسمنت باستخدام الفحم البترولي. وكانت هذه هي نقطة اللاعودة بالنسبة لسكان الفحيص والمنظمات البيئية، والتي تحالفت في سلسلة غير مسبوقة من النشاطات الشعبية تسببت في إحداث ضغط كبير من الرأي العام المحلي، خاصة وأن الصحافة قامت بتغطية ممتازة لهذه التجمعات. وساهم في تأجيج المواجهة عناد مصنع الإسمنت في رفض مراجعة الدراسة والإصرار على استخدام الفحم البترولي وتردد وزارة البلديات ومؤسسة حماية البيئة في اتخاذ موقف واضح.

وكان لا بد من تدخل على مستوى القيادة السياسية. وبالفعل، أصدر الملك عبدالله توجيهاته بإلغاء نتائج الدراسة السابقة والمطالبة بإجراء دراسة جديدة يتم خلالها استخدام كل المعايير العلمية الحديثة ومن قبل شركة دولية لدراسة تأثير الفحم البترولي، والالتزام التام بحماية صحة المواطنين.

بعد صدور هذه التوجيهات، التقطت وزارة البلديات والمؤسسة العامة لحماية البيئة الفرصة التي وفرها الغطاء الملكي. وقامت بإعداد مرجعيات علمية صارمة لدراسة تقييم الأثر البيئي، تضمنت إدخال الكلفة الاجتماعية والاقتصادية لوجود مصنع الإسمنت في الفحيص. وهي توصية تعني بشكل غير مباشر أن يواجه مصنع الإسمنت واجب دفع تعويضات مادية لسكان الفحيص بسبب التلوث الذي أحدثه وجوده هناك، وكذلك استخدام الفحم البترولي.

ولكن وزارة البلديات تراجعت فجأة عن هذا البند نتيجة ضغط كبير مارسته شركة الإسمنت، التي أرسلت كتاباً إلى الوزارة طالبت فيه بعدم تطبيق المواصفات القياسية العالمية على مصنع الإسمنت بل الاكتفاء بالمواصفات القياسية الأردنية، وعدم شمول الوضع البيئي الحالي بالدراسة، وأن تقتصر على دراسة تأثير الفحم البترولي. ورفضت الشركة دراسة الأثر الاجتماعي والاقتصادي، الذي يعتبر في الواقع من أهم عناصر الدراسة، بل العنصر الرئيسي في الحقوق البيئية، كما رفضت تقديم أي تعويض للسكان.

وبقي الوضع على حاله حتى إنشاء وزارة البيئة وإعداد نظام تقييم الأثر البيئي، حيث اتخذت وزارة البيئة موقفاً أكثر صلابة، فطلبت اجراء دراسة شاملة لتقييم الأثر البيئي، وقررت أنها لن تسمح لمصنع الإسمنت باستخدام الفحم البترولي، بل هددت بإغلاقه في حال تجاوز القوانين.

ويتم حالياً إعادة دراسة تقييم الأثر البيئي لتتضمن البعد الاجتماعي والاقتصادي، وذلك نتيجة للموقف الواضح والحازم الذي اتخذته وزارة البيئة. وتعطي هذه الحالة دليلاً على أن القانون بحد ذاته يبقى نصاً على ورق، لا يمكن أن يكون فعالاً إلا في حال امتلاك الإرادة لتفعيله. وهذا ما كان سبب الفارق بين موقف المؤسسة العامة لحماية البيئة سابقاً ووزارة البيئة حالياً، على رغم أن القانون كان متماثلاً في هذه الحالة.

والاكتفاء بنص يشير إلى التنسيق وتبادل المعلومات بدلاً من المراقبة والإشراف والموافقة أو عدم الموافقة.

الأنظمة والمعاهدات

نظراً لأن قانون البيئة هو قانون عمومي وتوجيهي، كانت الحاجة إلى إصدار العديد من الأنظمة والتعليمات التقنية التفصيلية في مجالات البيئة المختلفة. وعلى هذا الأساس أصدرت الوزارة عشرة أنظمة تحكم ما يأتي: التنظيم الإداري لوزارة البيئة، حماية البيئة في الحالات الطارئة، حماية الهواء، تقييم الأثر البيئي، إدارة المواد الضارة والخطرة وتداولها، إدارة النفايات الصلبة، حماية البيئة البحرية والسواحل، حماية المياه، حماية التربة، إنشاء المحميات والمتنزهات الوطنية. ولا تزال هذه الأنظمة ضمن المراحل الأولى للقرار الوطني والتطبيق، لكنها تشكل معاً حزمة فعالة من الإجراءات التي تزود وزارة البيئة بذخيرة قانونية كافية للقيام بواجباتها في الإدارة البيئية السليمة وتعطيها قوة تشريعية مناسبة لتحقيق أهدافها.

وقد وقع الأردن وصدّق جميع المعاهدات والاتفاقيات البيئية الدولية تقريباً، وكان في طليعة الدول العربية التي انضمت إلى هذه المعاهدات. وذلك نتيجة لعدة أسباب، منها ما يتعلق بالوعي البيئي ومنها ما يرتبط بالرغبة في الاستفادة من فرص المشاريع والدعم الدولي الذي تقدمه هذه المعاهدات. وعلى سبيل المثال، فإن الغالبية العظمى من المشاريع الدولية التي نفذتها وزارة البيئة ومن قبلها المؤسسة العامة لحماية البيئة هي التي تنص عليها المعاهدات الدولية، مثل استراتيجيات وخطط عمل التنوع الحيوي والتصحر، واستبدال المواد المستنزفة للأوزون، وتدقيق انبعاثات الكربون وآلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو، وغيرها من مشاريع منبثقة عن المعاهدات الدولية، بينما لا يوجد إلا القليل فقط من المشاريع الدولية التي طورت الوزارة أفكارها وحصلت على تمويل لها من مصادر أخرى غير المرفق البيئي العالمي (GEF) ومشاريع الأمم المتحدة.

للأسف، كل هذه المعاهدات الدولية الموقعة والمصدقة ليست فعالة ضمن الحزمة التشريعية الوطنية في الأردن، لأن أياً منها لم ينشر في الجريدة الرسمية، وبالتالي فليست ملزمة للحكومة. ولا يمكن مساءلة الحكومة أو تقييم أدائها بناء على بنود هذه المعاهدات، لأنها لا تمثل نصوصاً تشريعية معمولاً بها في المحاكم ومن خلال التشريع الأردني. وهذه نقطة ضعف خطيرة يرجح أنها موجودة لدى معظم الدول العربية الموقعة على المعاهدات الدولية. لكن يبدو أن وزارة البيئة، منذ بدأت إغلاق بعض المصانع موقتاً، باتت أكثر ثقة وقدرة على تطبيق القانون البيئي، وأوصلت رسالة إلى المخالفين بأنها تملك القدرة والصلاحيات والأهم من ذلك الإرادة لتطبيق القانون بحزم. لكن هذا يرتبط بالتأكيد بمدى التأثير الذي تمارسه الوزارة في القرار السياسي والاقتصادي العام في البلاد، وعدم الرضوخ لضغوط القطاعات الملوثة التي تعتمد على حجة الاستثمار والنمو الاقتصادي والعمالة.

وستكون المهمة الرئيسية لوزارة البيئة في المستقبل إثبات وجودها وحضورها في القرار السياسي الحكومي، خاصة في مجالات تطبيق القانون وفرض الغرامات على قطاعات قوية ونافذة اقتصادياً وسياسياً. ■

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة

البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. انها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، أكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيقة.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

اذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان البيئة والتنمية هي مجلة لك أنت.

رائد الفضاء باز ألدرين يجرب استخدام نظام المعلومات ـ الاتصالات ـ الترفيه الجديد على طائرة الامارات أ340 ـ 500 خلال الرحلة الافتتاحية الى نيويورك في أيار (مايو) 2004

طيران الامارات تحدد مسير طائراتها وفق حالة الجو

وقعت طيران الامارات اتفاقية شراكة استراتيجية طويلة المدى مع "إيرسيرفيسيز أوستراليا". وتتمحور هذه الاتفاقية حول تخطيط وتطوير واستخدام "مسارات جوية مرنة" لطائرات طيران الامارات بين دبي وأوستراليا. وكان يتعين على جميع الرحلات بموجب نظام الملاحة الجوية السابق التحليق في مسارات ثابتة تسمى "ممرات جوية".

وعكف خبراء ملاحة ومراقبة جوية من طيران الامارات و"إيرسيرفيسيز أوستراليا"، وهي منظمة حكومية تتولى مسؤولية إدارة سلامة وكفاءة الحركة في المجال الجوي الاوستراليي، على تطوير مجموعة فريدة من مناهج العمل التي تتيح للناقلة اختيار المسار الملائم لكل واحدة من رحلاتها بين دبي وأوستراليا حسب حالة الجو وحركة الرياح وقت الطيران.

واستخدمت هذه المسارات المرنة للمرة الأولى في رحلات طيران الامارات بدون توقف بين دبي وسيدني، إلا أنها ستعمم الآن لتشمل جميع الرحلات الى مدن اوسترالية أخرى بما في ذلك ملبورن. وسوف تحقق المسارات المرنة فوائد جمة لطيران الامارات، من خلال رفع كفاءة الرحلات وتخفيض استهلاك الوقود والحد من انبعاث الغازات العادمة، والمساهمة في جهود الحد من الأضرار البيئية.

وقال تيم كلارك، رئيس طيران الامارات: "سيصل عدد رحلاتنا إلى أوستراليا في منتصف هذا الصيف الى 34 رحلة أسبوعياً، يمتد مسار 27 منها إلى نيوزيلندا. وسوف تسمح لنا هذه الاتفاقية بالتنسيق عن قرب مع إيرسيرفيسيز لتحديد مسارات رحلاتنا ضمن المجال الجوي الأوستراليي، ولعب دور أكبر في تطوير أنظمة إدارة مراقبة الحركة الجوية لرحلات طيران الامارات".

وقال بيرني سميث، الرئيس التنفيذي لـ"إيرسيرفيسيز أوستراليا": "طيران الامارات واحدة من أسرع الناقلات العالمية نمواً، ويزداد حضورها على الساحتين الأوسترالية والنيوزيلندية، ونعتزم من خلال هذه الاتفاقية تقوية العلاقات معها من خلال تطوير رؤية مشتركة لصالح الطرفين".

وقد نالت طيران الامارات، التي تتخذ من دبي مقراً رئيسياً لعملياتها أكثر من 250 جائزة عالمية منذ تأسيسها عام 1985. وحصلت خلال 2004 على جائزتي "أفضل درجة سياحية" و"أفضل ناقلة الى الشرق الأوسط"، وعلى المرتبة الثانية ضمن جائزة "ناقلة العام" من معهد سكاي تراكس للبحوث في بريطانيا.

مصنع للسماد العضوي في أغوار الاردن

اقترحت وزارة البيئة الاردنية أن ينشئ القطاع الخاص مصنعاً في الاغوار يعالج السماد العضوي، لايجاد حل جذري لمشكلة انتشار الذباب. وتعتمد وزارة الزراعة حالياً الرش بالمبيدات الحشرية لمحاربة انتشار الذباب في منطقة الأغوار. ويرى أمين عام وزارة البيئة الدكتور يوسف الشريقي انها طريقة غير ناجعة، نظراً لتمركز بيوض الذباب في السماد العضوي الرطب، اذ لا يتسنى القضاء عليها بطرق الرش التقليدية. وأشار الى أن معالجة السماد العضوي يمكن ان تحوله الى حبيبات لا تسمح بتكاثر الذباب وبيوضه، كما يغدو سماداً أكثر نفعاً للمزروعات.

طلاء أخضر من الحليب

طلي الدهان ونزعه يخلّفان أثراً بيئياً سلبياً ومضاعفات خطيرة على صحة الانسان.

"كاسين" طلاء صديق للبيئة مصنوع من الحليب! تنتجه شركة "ناتشورال بيلدنغ تكنولوجيز" البريطانية (تكنولوجيات البناء الطبيعية). وهو سهل الاستعمال، غير ملوث، ويدوم طويلاً، ومعروف أن أنواعاً مماثلة من الطلاء ما زالت باقية منذ أزمنة الرومان قبل 2000 سنة. وعند مزجه بأصباغ طبيعية تنتجها الشركة، يمكن صنع طلاءات ذات ألوان داكنة أو ألوان فاتحة أو ألوان زخرفية زاهية.

وبخلاف الطلاءات الحديثة المصنوعة من النفط، لا ينفث طلاء "كاسين" مركبات عضوية متطايرة (VOC) ولا يحتوي على ثاني أوكسيد التيتانيوم أو مواد حافظة أو مذيبات غير الماء. لذلك لقب "طلاء الرفق بالانسان".

(إنتاج: Natural Building Technologies, U.K.)

LPS

GROHE والبيئة: العمل للمنفعة المشتركة

فكرة الوعي البيئي وادارة الموارد اكتسبت أهمية في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة. لكن شركة GROHE أرست هذا الاتجاه منذ العام 1995، عندما بدأت بالتركيز على أهمية الاقتصاد بالماء في منطقة الشرق الأوسط، التي نعرف جميعاً أنها من المناطق الأشد قحلاً في العالم.

في أوروبا، بدأ التركيز على حماية الموارد الطبيعية في وقت أبكر بكثير، من خلال الحركة البيئية وانتشار الوعي "الأخضر" بين عامة الناس. ومنذ مدة أعلنت GROHE، من مقرها الرئيسي في هيمر (ألمانيا)، عن اهتمامها بالاستهلاك الكفيّ والحريص للماء، حين أصدرت بياناً حول سياسة الشركة، أكدت فيه أن "منتجات GROHE ونظمها الصحية للاستعمال في القطاعات العامة والخاصة، والتي تحتل مركز الصدارة في العالم، تتماشى مع الاستهلاك الاقتصادي والايكولوجي للماء مقروناً بتصاميم بالغة التطور".

وكشركة تهتم بتكنولوجيا نقاط تسليم الماء، الذي هو عنصر الحياة، أدركت GROHE دائماً أهمية الاعتبارات البيئية والايكولوجية في هذا المجال. وقد انعكس هذا الادراك في منتجاتها قبل أن يصبح "الاخضرار" دارجاً بوقت طويل. وهذا يصح بنوع خاص على الشرق الأوسط، حيث ركزت GROHE منذ سنوات على مسألة الاقتصاد بالماء.

تؤمن GROHE بأن "منتجاتنا تجمع بين الاستهلاك الاقتصادي والايكولوجي للماء والتصميم الممتاز. لذلك فان حماية البيئة تشكل جزءاً متكاملاً وأساسياً من استراتيجية شركتنا الهادفة الى تحقيق زيادة في القيمة على المدى الطويل". وقد أقر مجلس ادارة الشركة سياسة GROHE البيئية في 11 أيار (مايو) 2000.

والحقيقة هي أن GROHE تعتبر أن التقيد بالقوانين البيئية المعمول بها هو الحد الأدنى المطلوب. وهي غالباً ما تسبق زمانها، إذ تحسن منتجاتها وعملياتها باستمرار لتفي بالأنظمة البيئية في المستقبل.

خطوط توجيهية لحماية البيئة

صيغت المبادئ الواسعة التي اعتمدتها GROHE لحماية البيئة في مجموعة من الخطوط التوجيهية الراسخة والواضحة، يمكن تقسيمها الى الفئات التالية: المنتجات، العمليات، المورّدين، الموظفين، المسؤولية الاجتماعية. وهكذا فان منتجات الشركة يجب أن تكون على مستوى رفيع من التكنولوجيا والجودة يتيح لمستعملها استهلاك الماء وموارد الطاقة بمسؤولية. واضافة الى ذلك، تراعى الدورة الحياتية الشاملة للمنتج في مرحلة التصميم والتطوير، بغية صنع منتجات ذات استهلاك اقتصادي للموارد ومدة خدمة طويلة.

وتبذل GROHE عناية كبيرة لتجعل عملياتها منسجمة مع البيئة الى أبعد حد ممكن، مع أخذ الجوانب الاقتصادية في الحسبان. لذلك يتم تقييم منهجي للعمليات من حيث مراعاتها للبيئة، بهدف تقليل التلوث الى أدنى الحدود. وتأخذ GROHE متطلبات المورّدين واعتباراتهم البيئية في الحسبان وتدعمها. وتعتبر مورّديها شركاء. لذلك تدعم أنشطتهم الهادفة الى تحسين جهود حماية البيئة. كما توفر GROHE لجميع موظفيها في أنحاء العالم التدريب والمعلومات المكثفة حول المسائل البيئية، من أجل تعزيز مشاركتهم الفعالة في جهودها لحماية البيئة. وأخيراً، تشدد GROHE باستمرار على أن المسؤولية الاجتماعية لا تتوقف عند بوابة المصنع. لذلك، فهي تنخرط في حوار مفتوح مع جميع الأطراف المعنية في الحقل العام، وتشجع الأنشطة المناصرة للبيئة في جميع مواقعها الانتاجية والتمثيلية.

الاقتصاد بالماء من منظور GROHE

كبار مديري GROHE التنفيذيين في الشرق الأوسط شددوا دائماً على قضية الاقتصاد بالماء وتعزيز الوعي البيئي. ويشمل منظورهم للمنطقة رؤية واسعة، تأخذ في الاعتبار قضايا ندرة المياه المتأصلة فيها. وقد بدأت GROHE تركز في الشرق الأوسط على قضايا الاقتصاد بالماء والحملات الصديقة للبيئة، في وقت لم تهتم أي شركة في المنطقة فعلياً بهذه القضايا.

في منتصف تسعينات القرن العشرين، بدأت GROHE تعمل وفق حقيقة أن الاقتصاد بالماء سيصبح قضية هامة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تشكل الموارد المائية الشحيحة مشكلة رئيسية. وعلى سبيل المثال، ليس هناك نهر رئيسي ينبع من العالم العربي، ومعدل هطول الأمطار في المنطقة هو من أقل المعدلات في العالم. وفي الوقت ذاته، تتزايد أعداد السكان، ويصعب على الحكومات أكثر أن تتحمل عبء الدعم المالي لاستهلاك الماء بشكل مهدر.

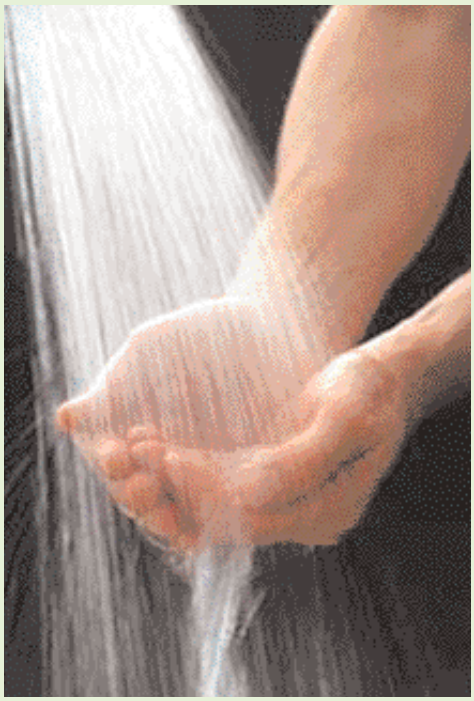

الحل الواقعي الوحيد هو استهلاك الماء بكفاءة من أجل تقليل التكاليف، والاقتصاد بالماء بدلاً من هدره. وGROHE، كرائدة التكنولوجيا والأبحاث والتنمية المائية، هي الشركة الوحيدة التي يمكن أن تقدم حلاً كاملاً لنقاط تسليم الماء في هذا السياق. وبكلام آخر، أدركت GROHE وجوب ترسيخ وعي الاقتصاد بالماء في ذهن المستهلك النهائي. وتستخدم GROHE حالياً أسلوباً متعدد المستويات لتعزيز الوعي بهذه القضية في الشرق الأوسط. وبمعزل عن وسائل الاعلان المعتادة (المطبوعة أو المذاعة)، تلفت GROHE انتباه المحترفين في المنطقة، الذين يعملون في قطاعي البناء والترميم، من معماريين ومهندسين واستشاريين ومتعهدين وغيرهم، الى الدور الحاسم والايجابي الذي يمكن أن يؤدوه في نشر فكرة الاستهلاك الكفيّ والحريص للماء.

منذ العام 1995 تحمل اعلانات GROHE شعار توفير المياه، وقد جاءت النتائج إيجابية إلى حد ما نتيجة لتغيّر مفهوم سكان الشرق الأوسط حول استخدام المياه والحفاظ عليها وعلى مصادرها. وبفضل الجهود التي تبذلها حكومات الشرق الأوسط وشركات مسؤولة مثل GROHE، سيبقى هذا المفهوم سائداً، وستستمر الرسالة في الانتشار.

هواء وسخ، طاقة وسخة

Dirty Air, Dirty Power

Mortality and Health Damage Due to Air Pollution from Power Plants

By Conrad G. Schneider. 40 pages. Clean Air Task Force, 2004

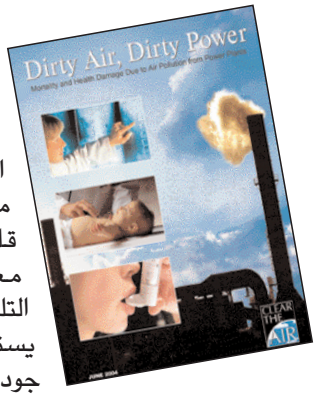

تقرير "هواء وسخ، طاقة وسخة" يوثق لأول مرة الوفيات الناتجة عن نوبات قلبية وأمراض سرطانية رئوية بسبب محطات الطاقة التي تشغل بحرق الفحم الحجري. فالتلوث الناتج عن هذه المحطات في الولايات المتحدة يقصف أعمار نحو 24,000 شخص، منهم 2,800 نتيجة سرطان الرئة، ويسبب 38,200 نوبة قلبية كل سنة. وهذا التلوث أفقد كلاً من الضحايا ما معدله 14 سنة من عمرهم المتوقع لو لم يتعرضوا لهذا التلوث.

يستند التقرير الى دراسة تحليلية أجراها استشاريو جودة الهواء في الوكالة الاميركية لحماية البيئة (EPA) مستخدمين منهجية الوكالة. وهي تقارن بين الوفيات الباكرة التي ستحدث في ظل خطة تلوث الهواء التي تقترحها ادارة بوش، وقانون الهواء النظيف المعمول به حالياً، واقتراح يرعاه السناتور جيم جيفوردز لتقوية هذا القانون. ويسمح اقتراح الادارة بحدوث 4000 وفاة قبل الأوان كل سنة ويبطل الاجراءات الوقائية التي يمكن أن تنقذ هذه الأرواح. أما مشروع قانون جيفوردز فمن شأنه، بحسب الدراسة، أن ينقذ بحلول سنة 2020 نحو 100,000 شخص من الموت الباكر أكثر من مشروع قانون ادارة بوش.

التقرير متوفر في نسخة الكترونية على الانترنت:
http://cta.policy.net/dirtypower/docs/dirtyAir

ملح لبنان

حافظ جريج. 72 صفحة. عربي وفرنسي، مع صور ووثائق. بيروت، 2004

بيئة الملاّحات في لبنان وإنتاج الملح فيها محور كتاب الناشط البيئي حافظ جريج الذي جعل من هذه الملاحات قضيته، "ذلك الكنز المجهول الذي تدوسه أقدام جاهلة كثيرة".

يضم الكتاب جزءين، بالعربية والفرنسية، عن الملاحات ودواليب الهواء في بلدة أنفا الساحلية الشمالية كنموذج بيئي اقتصادي سياحي من شبكة المناطق الرطبة في حوض المتوسط (معاهدة رامسار).

غاص جريج في تاريخ الملح وبيئة الملاحات في أنفا ورأس الناطور، وهي المنطقة التراثية للملح من أيام الفينيقيين إلى اليوم، كما أنها البيئة النموذجية للملاحات بنباتاتها وطيورها ونظامها الخاص وإنتاجها الطبيعي من الملح البحري. وأعطى لمحة موجزة عن مشروع تنفذه جمعية أصدقاء البحر في أنفا لتركيب دواليب هواء في الملاحات الصغيرة على الشاطئ وتأهيلها للسياحة البيئية، ومشاريع أخرى قيد الدراسة، منها: تعاونية الملح، طريق الملح، المتحف البيئي، محمية الملاحات. بالاضافة الى فصل عن إدارة الملاحات في جزيرة Ile de Ré الفرنسية.

ويدعو المؤلف الملاّحين إلى الصمود ومتابعة الأعمال "لأن أيام ثلج البحر وذهب الملاحات الأبيض سوف تزدهر في إطار برامج إنمائية للتسويق والسياحة البيئية وتأسيس تعاونية وإنشاء عيد الملح السنوي في أنفا، مدينة الملح الأولى في لبنان وحوض المتوسط".

(jreijhafez@hotmail.com)

مجلة البحوث الأمنية

دورية علمية محكّمة، تصدر عن مركز البحوث والدراسات في كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، السعودية.

296 صفحة، 2004

الأمن، بمفهومه الشامل، لا يقتصر على الأمن الجنائي، بل يتضمن الأمن الصناعي والغذائي والمائي والفكري والثقافي والاجتماعي والبيئي وادارة الأزمات والكوارث وغير ذلك. ومجلة البحوث الأمنية، التي يصدرها مركز البحوث والدراسات في كلية الملك فهد الأمنية في الرياض، تنشر الانتاج العلمي في مجالات الأمن هذه، من أبحاث وتقارير مؤتمرات وندوات وحلقات علمية ومراجعات كتب ودراسات متخصصة. وقد تضمن العدد الأخير من المجلة (حزيران / يونيو 2004) عدة أبحاث أمنية ذات بعد بيئي.

تناول البحث الأول المشكلات التشريعية والاجرائية التي تثيرها تكنولوجيا الجينات. فتطرق الى الهندسة الوراثية واستخداماتها في الطب، وتكييف تكنولوجيا الجينات من منظور مدى شرعية أدائها، والسلوك المحرَّم والجرائم الناشئة عن ممارستها، وتقنيات الاخصاب الاصطناعي ومستقبل إمكانيات استنساخ الانسان وما قد يثيره من معضلات، ومنها أن يتسبب الاستنساخ في القضاء على حجة البصمة كدليل في التحقيقات الجنائية.

واستهدف البحث الثاني التوجه البيئي في كتب العلوم والدراسات الاجتماعية في المرحلة الابتدائية، والقضايا والمشكلات البيئية المرتبطة بالعلم والتكنولوجيا والمجتمع التي يجب تضمينها في هذه الكتب، من وجهة نظر معلمي منطقة عسير في السعودية. وعني البحث أيضاً بتحليل مضمون الكتب للوقوف على نقاط القوة والضعف فيها.

وأجرى البحث الثالث مقارنة بين حوادث الحريق في المناطق السعودية، أظهرت الحجم الراهن للمشكلة على مستوى كل منطقة والتوقعات المستقبلية لكل منها.

وانصب البحث الرابع على تشريعات تقنيات المعلومات في المملكة من حيث الواقع والطموح والمعوقات.

نبع الحدائق

لوحات لأزهار لبنان البرية

A Fountain of Gardens

Paintings of Lebanese Wild Flowers

By Jocelyn M. Campbell. Beirut, 2004

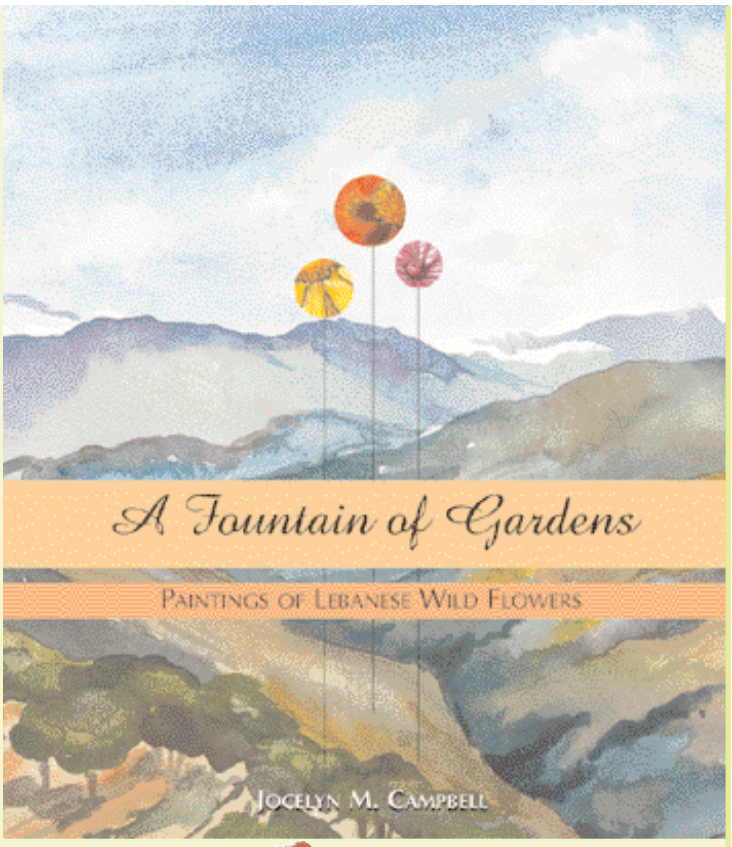

جوسلين كامبل هي الابنة الصغرى لأب انكليزي وأم فرنسية متحدرة من سلالة فنانين. درست الفن في لندن وادنبره، وتزوجت دنكان كامبل، الذي كان مدير مدرسة برمانا العالية في لبنان في خمسينات وستينات القرن الماضي. خلال تلك الفترة، رسمت مئات الأنواع من الأزهار البرية التي عثرت عليها أثناء تجوالها مع أفراد الأسرة والتلاميذ والأصدقاء في محيط المدرسة والمناطق اللبنانية المختلفة.

جمعت نخبة من هذه اللوحات، تتضمن مناظر طبيعية تظهر موائل الأزهار البرية، في كتاب جميل بعنوان "نبع الحدائق" يصدر هذا الشهر. وقد راجع محتواه الدكتور جورج طعمة، رئيس المجلس الوطني للبحوث العلمية والباحث في أزهار لبنان. ويعود ريع مبيعاته لتقديم منح الى طلاب المدرسة. تأمل كامبل أن يشجع كتابها "أولئك اللبنانيين الذين يهتمون بحماية الثروة النباتية والحيوانية التي أنعم الله بها على لبنان".

تموز (يوليو) 2004

7 ـ 5

Geo-Environment 2004

المؤتمر الدولي حول مراقبة وإصلاح البيئة الجيولوجية. سيغوفيا، اسبانيا.

Tel: +44(0)238 029 3223, Fax: +44(0)238 029 2853

E-mail: gmckeogh@wessex.ac.uk,

www.wessex.ac.uk

23 ـ 19

المؤتمر البيئي الدولي للأطفال.

تنظيم برنامج الأمم المتحدة للبيئة. نيولندن، كونيتيكت، الولايات المتحدة.

E-mail: Theodore.oben@unep.org,

www.unep.org/children_youth/

30 ـ 28

مؤتمر لتقديم النصح حول ادارة المياه العذبة والمياه المبتذلة في البلدان النامية.

شلالات فيكتوريا، زيمبابوي.

Tel: +263 (0)4 303288, Fax: +263 (0)4 303288

E-mail: wamdec2004@eng.uz.ac.zw

أيلول (سبتمبر) 2004

5 ـ 2

SAHARA 2004

المعرض الزراعي الدولي لأفريقيا والشرق الأوسط. القاهرة، مصر.

هاتف: 3447980 / 3464216 (202+)

فاكس: 3471155 (202+)

E-mail: info@saharaexpo.com

www.saharaexpo.com

10 ـ 6

Dioxin 2004

الندوة الدولية حول الملوثات العضوية المهلجنة والدائمة الأثر. برلين، ألمانيا.

E-mail: wolfgang.rotard@dioxin2004.org

www.dioxin2004.org

23 ـ 19

Project Qatar 2004

مشروع قطر 2004

معرض دولي لتكنولوجيا مواد البناء والتكنولوجيا البيئية. مركز قطر الدولي للمعارض. ص.ب 3082، الدوحة، قطر.

هاتف: 441 1800 / 0224 444 (974+)

فاكس: 2264 444 (974+)

E-mail: projectqatar@ifpexpo.com

www.ifpexpo.com

24 ـ 19

مؤتمر ومعرض IWA الدولي الرابع للمياه.

مراكش، المغرب.

هاتف: 5500 7654 20 (44+)

فاكس: 5555 7654 20 (44+)

E-mail: 2004marrakech@iwahq.org.uk

www.iwa2004marrakech.com

10/1 ـ 9/28

Aquatech Amsterdam

المعرض الدولي لتكنولوجيا وادارة المياه.

أمستردام، هولندا.

Tel: (+31) 20 5491212

Fax: (+31) 20 5491889

E-mail: press@rai.nl

www.rai.nl

الاتجاهات الحديثة في إدارة المخلفات الملوثة للبيئة

25-23 تشرين الثاني (نوفمبر) 2004، شرم الشيخ ـ جمهورية مصر العربية

تسبق المؤتمر ورشة عمل التنمية المستدامة، من 21–22 تشرين الثاني (نوفمبر) 2004.

للمعلومات والاشتراك: المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص.ب. 2692 بريد الحرية، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية. هاتف: 0006 258 2 (20+)

فاكس: 0077 258 2 (20+)، بريد الكتروني: arado@arado.org.eg

يمكن التسجيل الكترونياً من خلال موقع المنظمة www.arado.org.eg

المجلة الرسمية: البيئة والتنمية

بيروت
مسابقة أفضل مشروع هندسي يستخدم الطاقة المتجددة

اطلقت في بيروت مسابقة "أفضل مشروع هندسي يستخدم مصادر الطاقة المتجددة" التي تنظمها نقابة المهندسين بالاشتراك مع الجمعية اللبنانية للطاقة الشمسية. المشاريع الهندسية المشاركة في المسابقة يجب أن تبرز التكنولوجيا المعتمدة في المشروع، وسبل استخدام الطاقة المتجددة وأثرها البيئي، وخصوصيات المشروع ومردوده وجدواه الاقتصادية ومساهمته في تحقيق النموّ الاقتصادي والاجتماعي.

على الراغبين في الاشتراك، من المهندسين وطلاب كليات الهندسة في لبنان، تسليم مشاريعهم الى نقابة المهندسين في بيروت خلال مدة أقصاها 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 2004 ليتم درسها من لجنة متخصصة. وستقدم جائزتان ماليتان، الأولى بقيمة 1200 دولار والثانية 800 دولار.

لمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بنقابة المهندسين في بيروت على الرقم 850111–01 أو من موقع الانترنت www.ording.org.lb

مؤتمر البيئة والمياه المبتذلة في لبنان

مشكلة الصرف الصحي في لبنان، التي نشرت "البيئة والتنمية" تحقيقاً مفصلاً عنها في عدد حزيران (يونيو) 2004، كانت محور مؤتمر "البيئة والمياه المبتذلة" الذي نظمته الشهر الماضي رابطة خريجي المدارس والجامعات السويسرية.

رأى وزير الطاقة والمياه أيوب حميد أن المياه المبتذلة أصبحت تشكل خطراً على شبكات توزيع مياه الشرب وعلى الصحة وعلى البحر وعلى الطبقات الجوفية والينابيع. وأشار الى أن بناء محطات المعالجة والمنشآت التابعة لها يتطلب مبالغ تزيد عن ملياري دولار تحاول الدولة تأمين التمويل لها من القروض الأجنبية المتاحة ومن الموازنة العامة.

وأشار الى مدير عام وزارة البيئة برج هاتجيان ضرورة تطبيق سياسات بيئية في ادارة المياه المبتذلة التي تبلغ كميتها سنوياً نحو 249 مليون متر مكعب.

وأكد أمين عام مجلس الانماء والاعمار غازي حداد أن محطات معالجة مياه الصرف العشرين التي يعمل المجلس على إنشائها ستحل المشكلة بالنسبة الى 80 في المئة من سكان لبنان بطاقة استيعابية تأخذ في الاعتبار الزيادة السكانية حتى سنة 2020.

وعرض السفير السويسري في بيروت توماس ليتشر السياسة البيئية في سويسرا وخبرتها في مجال ادارة المياه المبتذلة.

معرض ومؤتمر البيئة 2005 في أبوظبي

أبوظبي ـ من عماد سعد

تشارك قرابة 400 شركة محلية وعالمية في معرض ومؤتمر البيئة 2005، الذي يعقد في أبوظبي برعاية رئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، في الفترة بين 30 كانون الثاني (يناير) و2 شباط (فبراير) 2005. تنظمه المؤسسة العامة للمعارض وهيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها ومؤسسة "أي ماج" للمعارض الألمانية.

وتوقع أحمد حميد المزروعي، مدير عام المؤسسة العامة للمعارض، زيادة عدد العارضين بنسبة 30 في المئة مقارنة مع المعرض السابق عام 2003، اذ ان "النمو الكبير والمطرد لاقتصاديات دول المنطقة أدى بشكل مباشر الى زيادة الالتزامات والمتطلبات البيئية لهذه الدول، التي قامت بتطوير برامج تأهيل وتجديد متميزة". وأضاف أن تقديرات البنك الدولي أشارت إلى أن دولة الامارات ستشهد استثمار ما يزيد عن 46 مليار دولار في المشاريع البيئية خلال الأعوام العشرة المقبلة، وتقوم هيئة مياه وكهرباء أبوظبي باستثمارات ضخمة في مشاريع تطوير مصادر الطاقة خلال الحقبة نفسها.

وسيتيح المعرض لدول الشرق الأوسط عرض مشاريعها البيئية وتبادل الخبرات والاطلاع على التجارب المتميزة. وستعرض فيه منتجات وتقنيات بيئية جديدة. وهو يتناول أربعة محاور رئيسية، هي: الهواء، الأرض، الطاقة، والماء. وسيتم التركيز على محور الماء لما له من انعكاسات واسعة وتحديات كبيرة تواجهها دول العالم، وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط.

ويقام بالتزامن مع المعرض مؤتمر حول "التنمية المستدامة لوسائل النقل في

الدول النامية "بتنظيم من هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها. وقال أمين عام الهيئة ماجد المنصوري ان الانبعاثات الكربونية لقطاع النقل في ازدياد، مضيفاً أن النقل المستدام عنصر هام من عناصر التنمية المستدامة، وترويج وسائله ووضع السياسات الخاصة به يساهمان في التخلص من الفقر وتقليل الوفيات وإصابات حوادث النقل والأمراض المستعصية نتيجة تلوث الهواء.

وقال هارالد موير، مدير عام مؤسسة "أي ماج" للمعارض الدولية، ان معرض ومؤتمر البيئة 2005 حظي بدعم العديد من المؤسسات والشركات العالمية الكبرى المتخصصة في القطاع البيئي، ومن الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة في الامارات. وشركة أبوظبي الوطنية للبترول أدنوك هي الراعي الرئيسي، بالاضافة الى هيئة مياه وكهرباء أبوظبي وبرنامج المبادلة (أوفست) وشركات BP وتوتال وشل كرعاة مشاركين.

جولة سياحية في أنفه والبترون

نظمت وزارة البيئة في لبنان جولة على منطقتي أنفه والبترون الساحليتين في الشمال، بهدف إبراز السياحة البيئية كعنصر أساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، ضمن مشروع "ادارة الساحل بين جبيل / عمشيت في لبنان واللاذقية في سورية (SMAP 006) الممول من الاتحاد الأوروبي. شارك في الجولة وزير البيئة اللبناني فارس بويز ووزير الادارة المحلية والبيئة السوري هلال الاطرش والامين العام للمجلس الاعلى السوري ـ اللبناني نصري خوري ورئيس بعثة المفوضية الاوروبية في لبنان السفير باتريك رينو والممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في لبنان ايف دوسان ومحافظ دمشق محمد المفتي وسفراء مصر وكوبا وبلغاريا واندونيسيا وأرمينيا، وممثلو سفارات وشركات سياحية وإعلاميون.

استهلت الرحلة من دير سيدة الناطور في أنفه، حيث استمع الحضور الى شرح عن الملاّحات المجاورة وطريقة استخراج الملح. ثم انتقل الجميع الى قلعة أنفه حيث شاهدوا الآثار المتبقية فيها والمدافن الفينيقية والشاطئ الصخري الفريد. وفي البترون، زار الوفد معهد علوم البحار حيث كان في استقباله مسؤولون عن المجلس الوطني للبحوث العلمية.

وعقد مؤتمر صحافي عن المشروع اللبناني ـ السوري المشترك، فقال السفير رينو "انه يجمع البلدين المجاورين في نشاطات مشتركة تهدف الى المحافظة على المناطق الساحلية الممتدة من جبيل الى اللاذقية. وهو يشرك في العمل القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني". وتمنى "أن يساهم المشروع في احلال التنمية الاقتصادية والسياحية في المنطقة".

وقال الوزير الاطرش: "ما مشروع ادارة الساحل، برعاية وتمويل من المفوضية

شاطئ "تحت الريح" الشعبي في أنفه

الاوروبية، الا بداية لمشاريع كثيرة، قد تؤدي في نهاية المطاف الى تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة بين بلدينا".

وأوضح الوزير بويز أن المشروع "انطلق في نهاية عام 2000، وكان مقدراً أن ينتهي عام 2002، الا أنه مدد الى آخر 2004".

كانت الجولة سياحية بالفعل، الى حد أن غالبية المشاركين فيها لم يفقهوا شيئاً عن المشروع اللبناني ـ السوري المشترك. ورُفع المؤتمر الصحافي فور انتهاء الكلمات، فلم يتسنّ السؤال عما تحقق من مراحل المشروع وماذا ينتظر تحقيقه في نهاية 2004. فالمشروع، اضافة الى ترويج السياحة البيئية، يستهدف ادارة النفايات الصلبة، ومعالجة المياه المبتذلة، وتقويم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبناء قدرات السلطات والمجتمعات المحلية في مجال الادارة المستدامة للساحل.

سياحة بيئية في سيناء

منتجع "بساطة" البيئي
حلم حققه مهندس مصري
هجر القاهرة ولاذ بالصحراء

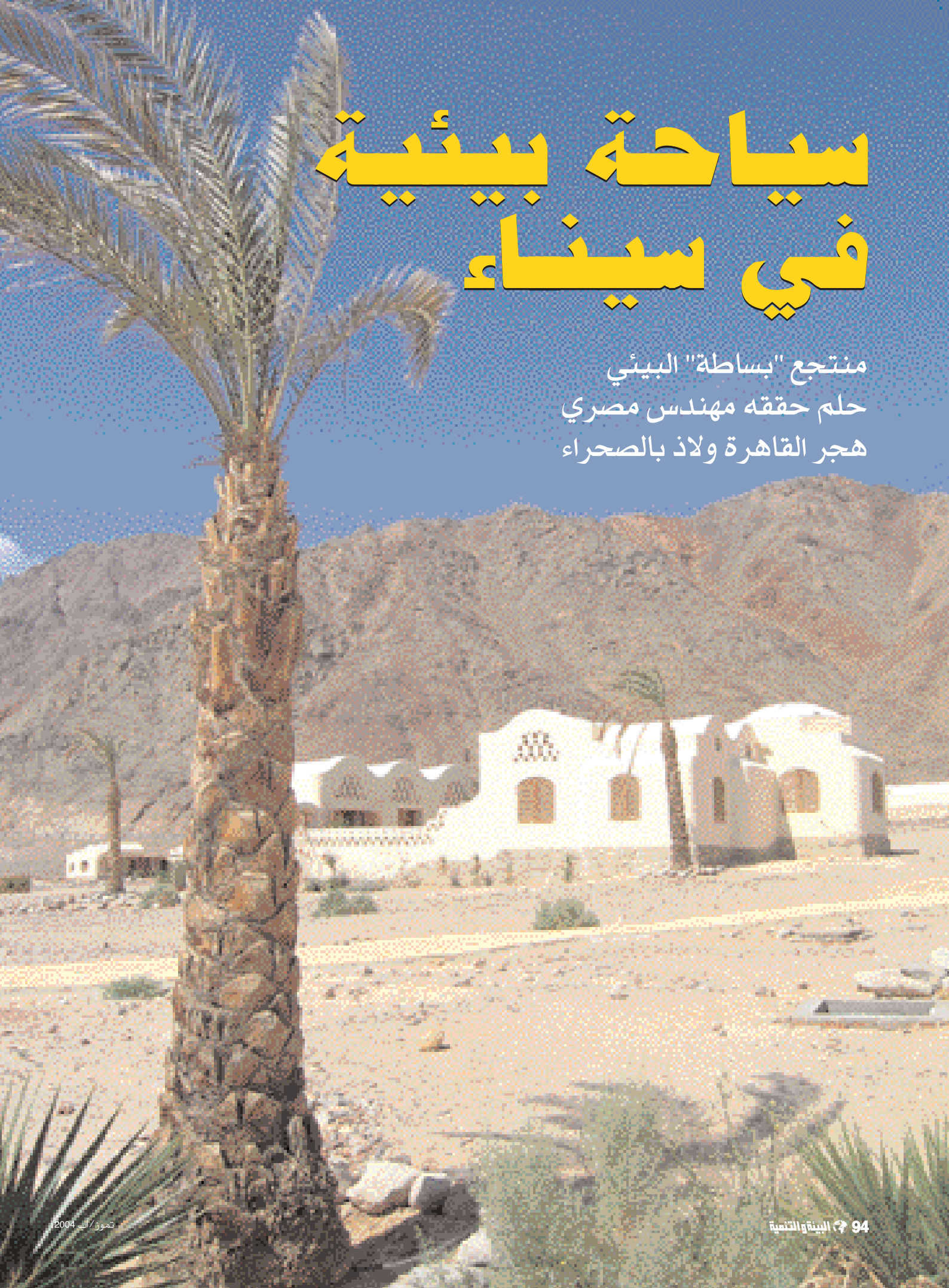

أورسولا ليندسي (القاهرة)

يتزايد الاهتمام بتطوير السياحة البيئية في مصر. فقد شكلت وزارتا السياحة والبيئة لجنة لاعداد أنظمة وخطوط توجيهية للمنتجعات البيئية، وأقيم مؤخراً منتجع بيئي في محمية سانت كاترين في سيناء، وتنتشر منتجعات عديدة أخرى في أنحاء البلاد لممارسة هواية الغوص في المياه البحرية العميقة ولرحلات السفاري الصحراوية.

منتجع بساطة (Basata Eco-lodge) في سيناء نموذج رائد لهذه السياحة البيئية. مالكه شريف الغمراوي غادر القاهرة قبل نحو 20 عاماً. ففي سن الثلاثين كان مهندساً مدنياً ناجحاً يدير شركة خاصة به في العاصمة المصرية، لكنه قرر أن يغادر المدينة. وهو يتذكر قول أبيه له: "أنت مهندس ناجح، ولديك شركة خاصة بك، وتقيم في حي المعادي الراقي. فلماذا تترك كل شيء وتذهب لتعيش في الصحراء؟" وقد أجابه آنذاك: "أشعر أنني أعيش على ورقة خس في مكب نفايات. فكل شيء وسخ".

يقول الغمراوي وهو جالس في الردهة الرئيسية للمنتجع، وخلفه عبر البحر الأحمر تبدو الجبال الأردنية والسعودية الضاربة الى لون الارجوان: "أنا أحب القاهرة، لكن أن يعيش الانسان فيها سحابة عمره أمر متعب ومرهق للأعصاب. أعتقد أن من المهم جداً أن نباشر الخروج من القاهرة. فمصر كبيرة جداً، وجميلة جداً، ونظيفة جداً، بل هي من أنظف بلدان العالم. تصوري، بما أن الجميع يعيشون في القاهرة، فانهم يعتقدون أن مصر وسخة. لكن هذه حال القاهرة فقط. وسخ مصر يتركز في القاهرة. فلماذا لا نخرج منها ونعيش في مكان آخر أقل تلوثاً؟"

وتعود به الذاكرة الى الوقت الذي بدأ فيه التفكير باقامة منتجع بيئي: "تجولت في أنحاء مصر، من العريش الى مرسى مطروح. وأتيت الى سيناء، والى الصحراء الغربية. وعندما بدأت العمل لم يكن هناك شيء على طول الخط الساحلي، لا شيء". ويصف شعوره يوم نصب خيمته في بساطة، وهي خليج صغير يطوقه جبلان كبيران وفيه شاطئ رملي وشعاب مرجانية على كلا الجانبين: "اعتراني شعور رائع بالسلام والراحة".

جمال البقعة جعله يتردد فعلاً في القيام بأي شيء قد يشوهها. لكنه أقنع نفسه بأنه إن لم يطورها فقد يبنى فندق كبير هناك ذات يوم. وكان تخوفه في محله، ففي تسعينات القرن العشرين شهدت سيناء طفرة انشائية وعمرانية ضخمة، والآن بات الخط الساحلي على كلا جانبي بساطة مرصوصاً بصفوف من أكواخ الاسمنت.

بقيت بساطة، بفيلاتها المبنية من الطوب الطيني وأكواخها المتباعدة، بقعة نادرة. يقول الغمراوي: "فكرتها قائمة من الأساس على مفهوم السياحة كتبادل ثقافي حضاري في اطار احترام البيئة. البشر يدمرون البيئة، لكننا نحاول التسبب بأدنى قدر من الضرر".

ويضيف: "دخلت في إشكالات كثيرة مع المسؤولين قبل أن يقبلوا الفكرة. لقد أرادوا إبعادي من هناك، واعتبروا أن ما أستثمره من مال في بساطة ضئيل جداً وأن مشروعي فاشل لا جدوى منه".

الزوج يغسل والأولاد يقتصدون

استخدم الغمراوي منتجعه وسيلة لنشر رسالة بيئية لطيفة وذكية. فعلى الضيوف احترام ممارسات صديقة للبيئة، كالاقتصاد باستهلاك المياه وإعادة التدوير. الفيلات المبنية بالطوب الطيني مجهزة بلاقطات شمسية. ويستغل الغمراوي ممارسات بيئية هي جزء من نمط العيش المصري، كإطعام جميع فضلات المطبخ لقطيع الماعز الذي يربيه.

في المنتجع مطبخ مشترك قد يفاجئ البعض. فالضيوف يحضّرون بأنفسهم الشاي والقهوة وحتى وجبات الطعام، ويغسلون الأطباق. يقول الغمراوي ان باستطاعته تأليف كتب حول السلوك البشري من ملاحظاته لتصرفات ضيوفه وتفاعلاتهم على مر السنين. ففي بساطة، "الأزواج يغسلون أطباق الطعام، فيبدأ الأولاد بالاقتصاد في الاستهلاك". والهدف غير المباشر لهذا النظام "جعل الضيوف يقتصدون ليجنبوا أنفسهم أعمال التنظيف التي لا ضرورة لها، فيعودون الى القاهرة وفي أذهانهم عادات مقتصدة جديدة. انها طريقة غير مباشرة لتغيير السلوك".

يدير الغمراوي منتجع بساطة بمساعدة زوجته الالمانية ماريا. وهو يسهر على الشؤون العامة في المنطقة

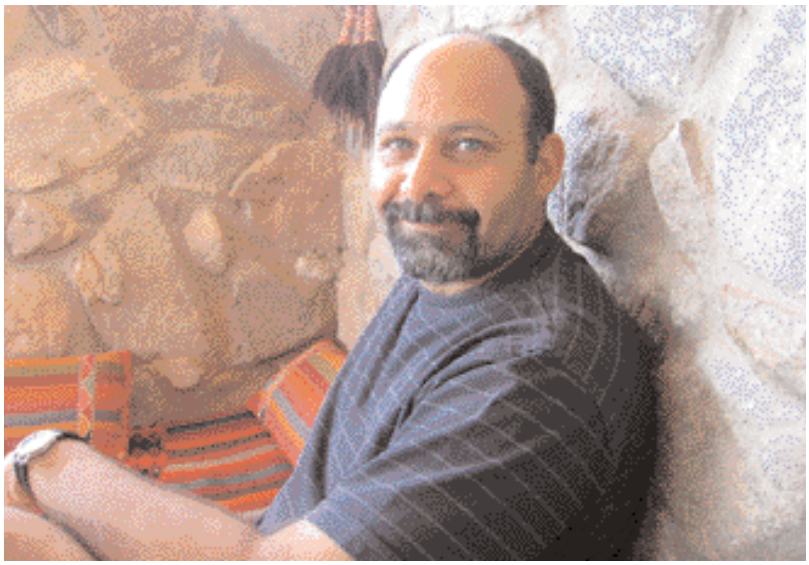

شريف الغمراوي
في سكينة بساطة

والمجتمعات المحيطة بها بوسائل عدة. يقول: "أن تقيم منتجعاً بيئياً لا يعني أن تعلي أسيجتك وتجلس هناك من دون ان تتفاعل مع الخارج. لا، المنتجع البيئي يجب أن يهدم الجدران ويكون منفتحاً على الخارج".

البدو في المنطقة يصطادون الأسماك التي تقدم في عشوات بساطة، وينظمون للزوار رحلات بسيارات الجيب وعلى ظهور الجمال. وتتواجد بعض البدويات في الردهة الرئيسية، حيث يبعن حلي الخرز ويجادلن الزبائن من تحت أخمرتهن السود. وبدأت بعض البدويات الصغيرات الحضور الى مدرسة بساطة التي أسسها الغمراوي لطفليه.

تدوير نفايات وطاقة نظيفة

عمل الغمراوي مؤخراً مستشاراً ومدرباً إدارياً في المنتجع البيئي الجديد الذي أقيم في محمية سانت كاترين القريبة. عام 1997 أسس جمعية "حامية" الأهلية التي تركز على حماية البيئة والتنمية الاجتماعية. وهو مسؤول رسمياً عن ادارة النفايات الصلبة من النويبة الى طابا، حيث نحو 80 في المئة من النفايات يطعم للحيوانات أو يتم استخلاصه وبيعه لاعادة التدوير. وتنظم الجمعية حملات نظافة وندوات ودورات تدريبية في المدارس. وقد أنشأت محطة صغيرة لتوليد الكهرباء من طاقتي الرياح والشمس، تلبي حاجات ست عائلات بدوية.

يلاحظ الغمراوي وجود عيوب كبيرة في العمل البيئي في مصر وفي العالم أجمع. يقول: "الأطفال يدرسون عن البيئة في المدارس الابتدائية في أنحاء مصر. لكن هذا لا يكفي. وأنا لم أعد أحضر كل تلك المؤتمرات والندوات وورش العمل البيئية. فالجميع يتكلمون ويكتبون عن البيئة، لكن من منهم يعمل، حتى على مستوى شخصي؟ المفقود هو السلوك. والمشكلة كبيرة. لقد أصبح الناس يعون المشكلة، لكن الحلول غير متوافرة".

بساطة قد تقدم بعض الأفكار. ■

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة

البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. انها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، أكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيقة.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

اذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان البيئة والتنمية هي مجلة لك أنت.

البيئة والتنمية

نظرة ثاقبة على البيئة والطبيعة

البيئة والتنمية هي مجلة البيئة والطبيعة الأولى في العالم العربي. انها مجلة الرأي الحر التي تعطيك صورة ثاقبة عن كل ما يؤثر على الكائنات الحية، أكانت تفكر أو تمشي أو تطير أو تسبح. إنها المجلة الخضراء الرائدة في تحقيقاتها المصورة الشيقة.

أحدث المعلومات عن البيئة العربية والعالمية تقرأها مطلع كل شهر في **البيئة والتنمية**.

اذا كنت من محبي البيئة والطبيعة فان البيئة والتنمية هي مجلة لك أنت.